

جامعة النجاح الوطنية  
كلية الدراسات العليا

## فعالية الآليات المؤسسية في تعزيز المساءلة المجتمعية لهيئات الحكم المحلي من وجهة نظر مجتمعية

إعداد

محمد باسم سليمان شريم

إشراف

د. رائد نعيرات

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2021م

# فعالية الآليات المؤسسية في تعزيز المساءلة المجتمعية لهيئات الحكم المحلي من وجهة نظر مجتمعية

إعداد

محمد باسم سليمان شريم

نُوقِشت هذه الأطروحة بتاريخ 20/10/2021م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

1. د. رائد نعييرات / مشرفاً ورئيساً

2. د. صلاح صبري / ممتحناً خارجياً

3. د. حسن أيوب / ممتحناً داخلياً

التوقيع

.....  
.....  
.....

# الإهداء

إلى النبراس الذي ينير دربي، إلى المعطاء بلا حدود، إلى السد والسند. والدي العزيز  
إلى نبع الحنان، بمنزلة العطاء، إلى الشجرة التي لا تذبل بدعائها أقوى، إلى اجمل ابتسامة في حياتي.

والدتي العزيزة

إلى من كنت أنا وإخوتي أبناءها الذي لم تنجبهم، إلى أمي التي لم تلدني. عمتي الغالية  
إلى من وقفت بجانبني في السراء والضراء، إلى شريكة العم الصديقة والرفيقة، إلى المرأة التي أحشق.

زوجتي الغالية

إلى أغلى ما أملك على الوجود، هم الأمل والمستقبل، بوجودهم تحلو الحياة، إلى فلذات كبدي.

باسم وفتح

إلى من تعرضنا سويا، وعشنا الحياة بخلوها ومرها، إلى ذريات الطفولة والصبا، أخواني الأعزاء.

مؤمن، سليمان، عمر

إلى من حبه لهم القلب وهم تحت التراب، إلى من سرقهم القدر منا، إلى روحهم الغالية السلام.

أجدادي، عمي عصام سليمان

إلى أهلنا القابضيه على الجمر، حماة الأرض والعرض، سكان أقدس الأرض، بيت المقدس.

والمسجد الأقصى، والشيخ جراح، ويطه الهوى

إلى شهداء الوطن الغالي والجرحى والمعتقلين والمبعبين، إلى كل مدافع عن الحق في وجه الظلم.

أحرار العالم

## الشكر والتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومنه  
سار على دربه بإحسان إلى يوم الدين، الحمد لله الذي أكرمني وأعانني على إنجاز هذا العمل  
العلمي.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل العلمي، وأخص بالذكر مشرف  
الرسالة الدكتور رائد نعيبات، على ما بذله من جهد للوصول بهذه الأطروحة إلى أفضل صورة،  
وأتقدم بالشكر إلى الدكتور صلاح صبري الذي وجهني في كثير من الأمور لتطوير هذه الأطروحة،  
وإلى أخي الأستاذ مؤمن شريم الذي ساعدني في كثير من الجوانب التي تخص الدراسة، كما أتوجه  
بالشكر إلى كل محكمي الاستبانة (الدكتور عطية مصباح، والدكتور جهاد العيسه، والدكتور شاهر  
عبيد، والدكتور صلاح صبري، والدكتور محمود ملحم) وإلى الصديق ميبه داود زميل العمل ورفيق  
الدراسة، وإلى الأستاذ نضال جلعود.

ولا يسعني إلا أن أشكر كل اساتذتي الذين درسوني منذ مرحلة رياض الأطفال إلى أن وصلت إلى هذه  
المرحلة من العلم.

## الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

# فعالية الآليات المؤسسية في تعزيز المساءلة المجتمعية لهيئات الحكم المحلي من وجهة نظر مجتمعية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة، لم يكن سوى نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما أشرت إليه حيث ورد، وأن هذه الرسالة لم تقدم من قبل: كلها أو بعضها ؛ لنيل أي درجة أو لقب علمي، أو بحثي، إلى أي مؤسسة تعليمية، أو بحثية أخرى.

## Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification .

Student's name:

اسم الطالب: محمد باسليم سليمان شكري

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ: 2021/10/20

## فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	فهرس الجداول	ي
	فهرس الملاحق	م
	الملخص	ن
<b>1</b>	<b>الفصل الأول: خطة الدراسة</b>	
1.1	مقدمة الدراسة	2
1.2	مشكلة الدراسة	4
1.3	فرضيات الدراسة	6
1.4	أهداف الدراسة	7
1.5	أهمية الدراسة	8
1.6	منهجية الدراسة وأداتها	9
1.7	حدود الدراسة	10
1.8	الدراسات السابقة	10
1.9	التعقيب على الدراسات السابقة	20
1.10	مصطلحات الدراسة	22
<b>25</b>	<b>الفصل الثاني: الإطار النظري</b>	
2.1	مقدمة	26
2.2	الإدارة المحلية	28
2.2.1	مفهوم الإدارة المحلية	28
2.2.2	الفرق ما بين الإدارة المحلية والحكم المحلي	29
2.2.3	أسباب نشوء الإدارة المحلية	31
2.2.4	خصائص الإدارة المحلية	33
2.2.5	أهداف الإدارة المحلية	36

الرقم	الموضوع	الصفحة
2.2.6	أهمية الإدارة المحلية	38
2.2.7	وظائف الإدارة المحلية	40
2.3	المساءلة المجتمعية	41
2.3.1	مفهوم المساءلة	42
2.3.2	مفهوم المساءلة المجتمعية	42
2.3.3	أهداف المساءلة المجتمعية	44
2.3.4	مبادئ المساءلة المجتمعية	45
2.3.5	الآليات المؤسسية لتعزيز المساءلة المجتمعية	45
2.3.6	إجراءات تطبيق المساءلة المجتمعية	51
2.3.7	أهمية المساءلة المجتمعية	52
2.3.8	متطلبات تطبيق المساءلة المجتمعية	54
2.3.9	وظائف المساءلة المجتمعية	56
2.3.10	معوقات المساءلة المجتمعية	56
2.4	الإدارة المحلية والمساءلة المجتمعية في فلسطين	57
2.4.1	نبذة تاريخية عن الإدارة المحلية وهيئات الحكم المحلي في فلسطين	57
2.4.2	مفهوم الهيئات المحلية وتصنيفاتها في فلسطين	61
2.4.3	أساليب تشكيل مجالس الهيئات المحلية	61
2.4.4	وظائف وصلاحيات الهيئات المحلية الفلسطينية	62
2.4.5	العقبات التي تقف أمام الهيئات المحلية الفلسطينية	64
2.4.6	المساءلة المجتمعية في فلسطين	66
2.4.7	أطر استخدام المساءلة المجتمعية وأدواتها في فلسطين	66
2.4.8	المعيقات ونقاط القوة في تطبيق المساءلة المجتمعية في فلسطين	70
2.4.9	واقع المساءلة المجتمعية في فلسطين	71
<b>79</b>	<b>الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات</b>	
3.1	تمهيد	80
3.2	منهج الدراسة	80
3.3	مجتمع الدراسة	80
3.4	عينة الدراسة	81

الصفحة	الموضوع	الرقم
82	أداة الدراسة	3.5
83	صدق الأداة	3.5.1
85	ثبات الأداة	3.5.2
86	المعالجة الإحصائية	3.6
<b>87</b>	<b>الفصل الرابع: عرض نتائج الدراسة</b>	
88	المقدمة	4.1
88	النتائج المتعلقة بإجابة أسئلة الدراسة	4.2
89	النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول	4.2.1
92	النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني	4.2.2
93	النتائج المتعلقة بفحص فرضيات الدراسة	4.3
93	نتائج فحص الفرضية الأولى	4.3.1
94	نتائج فحص الفرضية الثانية	4.3.2
96	نتائج فحص الفرضية الثالثة	4.3.3
97	نتائج فحص الفرضية الرابعة	4.3.4
99	نتائج فحص الفرضية الخامسة	4.3.5
101	نتائج فحص الفرضية السادسة	4.3.6
102	نتائج فحص الفرضية السابعة	4.3.7
104	نتائج فحص الفرضية الثامنة	4.3.8
106	نتائج فحص الفرضية التاسعة	4.3.9
106	نتائج فحص الفرضية العاشرة	4.3.10
107	نتائج فحص الفرضية الحادية عشرة	4.3.11
<b>109</b>	<b>الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات</b>	
110	مقدمة	5.1
110	مناقشة نتائج الدراسة	5.2
110	مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة	5.2.1
113	مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة	5.2.2
120	النتائج العامة للدراسة	5.3
122	التوصيات	5.4

الصفحة	الموضوع	الرقم
126	قائمة المصادر والمراجع	
139	الملاحق	
b	Abstract	

## فهرس الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
81	توزيع افراد العينة حسب متغيرات الدراسة الديموغرافية	جدول (1)
83	عبارات الاستبانة تبعاً لأبعاد الدراسة	جدول (2)
84	نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط عبارات مقياس فعالية الآليات المؤسسية في تعزيز المساواة المجتمعية لهيئات الحكم المحلي مع الدرجة الكلية لأداة الدراسة.	جدول (3)
85	معامل الثبات لكل بعد من أبعاد الآليات المؤسسية ولمجال المساواة ككل	جدول (4)
85	معامل الثبات لمجال المساواة المجتمعية ككل	جدول (5)
89	ميزان النسب المئوية للاستجابات	جدول (6)
89	مقياس ليكرت الخماسي	جدول (7)
90	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، والنسبة المئوية، ودرجة التقدير لمجال فعالية الآليات المؤسسية، ولكل بعد من أبعاده	جدول (8)
92	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، والنسبة المئوية، ودرجة التقدير لمجال المساواة المجتمعية	جدول (9)
93	نتائج اختبار معامل بيرسون لفحص العلاقة ما بين درجة الشفافية، والمساواة المجتمعية.	جدول (10)
94	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لمدى اسهام الشفافية في المساواة المجتمعية للعينة ككل	جدول (11)
95	نتائج اختبار معامل بيرسون لفحص العلاقة ما بين درجة المشاركة المجتمعية، والمساواة المجتمعية	جدول (12)
95	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لمدى اسهام المشاركة في المساواة المجتمعية للعينة ككل	جدول (13)
96	نتائج اختبار معامل بيرسون لفحص العلاقة ما بين درجة الاستجابة، والمساواة المجتمعية.	جدول (14)
97	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لمدى اسهام الاستجابة في المساواة المجتمعية للعينة ككل	جدول (15)

الصفحة	الجدول	الرقم
98	نتائج اختبار معامل بيرسون لفحص العلاقة ما بين درجة المتابعة المجتمعية، والمساءلة المجتمعية.	جدول (16)
98	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لمدى اسهام المتابعة المجتمعية في المساءلة المجتمعية للعينة ككل	جدول (17)
99	نتائج اختبار معامل بيرسون لفحص العلاقة ما بين درجة توافر الآليات المؤسسية في الهيئات المحلية بمجالاتها مجتمعة (الشفافية، والمشاركة، والاستجابة، والمتابعة)، والمساءلة المجتمعية.	جدول (18)
100	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لمدى اسهام الآليات المؤسسية في المساءلة المجتمعية للعينة ككل	جدول (19)
101	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار مستوى دلالة الفروق في درجة إدراك أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية لدرجة توافر الآليات المؤسسية في الهيئات المحلية بحسب متغير اللجنة المجتمعية.	جدول (20)
103	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار مستوى دلالة الفروق في درجة إدراك أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية لدرجة توافر الآليات المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية بحسب متغير مدة العضوية في اللجنة.	جدول (21)
104	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار مستوى دلالة الفروق في درجة إدراك أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية لدرجة توافر الآليات المؤسسية في الهيئات المحلية بحسب متغير مكان الهيئة المحلية.	جدول (22)
105	نتائج اختبار L.S.D لدلالة الفروق	جدول (23)
106	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار مستوى دلالة الفروق في درجة إدراك أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية لمستوى المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية بحسب متغير اللجنة المجتمعية.	جدول (24)

الصفحة	الجدول	الرقم
107	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار مستوى دلالة الفروق في درجة إدراك أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية لمستوى المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية بحسب متغير مدة العضوية في اللجنة.	جدول (25)
108	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار مستوى دلالة الفروق في درجة إدراك أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية لمستوى المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية بحسب متغير مكان الهيئة المحلية.	جدول (26)
108	نتائج اختبار L.S.D لدلالة الفروق	جدول (27)

## فهرس الملاحق

الصفحة	الملحق	الرقم
140	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية ودرجة التقدير لكل عبارة من عبارات أداة الدراسة بشقيها (الآليات المؤسسية، والمساءلة المجتمعية) ولكل بعد، ولكل مجال	ملحق (1)
145	قائمة بأسماء محكمي الاستبانة	ملحق (2)
146	أداة الدراسة بصورتها النهائية (الاستبانة)	ملحق (3)

## فعالية الآليات المؤسسية في تعزيز المساءلة المجتمعية

### لهيئات الحكم المحلي من وجهة نظر مجتمعية

إعداد

محمد باسم سليمان شريم

إشراف

د. رائد نعيرات

### المُلخَص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فعالية الآليات المؤسسية في تعزيز المساءلة المجتمعية لهيئات الحكم المحلي من وجهة نظر مجتمعية، ونبعت هذه الدراسة في ظل توجه وزارة الحكم المحلي في تعزيز المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتكونت أداة الدراسة من الاستبانة والمقابلات، وقد أجريت الدراسة على أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية في بلديات (نابلس وطولكرم وقلقيلية)، والبالغ عددهم (83) عضواً، وتم استرداد (78) استبانة صالحة للتحليل.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها:

- بلغت درجة فعالية الآليات المؤسسية في الهيئات المحلية الفلسطينية ككل (الشفافية، والمشاركة، والاستجابة، والمتابعة) نسبة مئوية (68.99%) وهي درجة مرتفعة، من وجهة نظر أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية في بلدية كل من نابلس وطولكرم وقلقيلية.
- أشارت النتائج بأن مستوى المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية كان متوسطاً، وبنسبة مئوية (63.54%). من وجهة نظر أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية المستطلعة آراؤهم.
- يوجد علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية بين درجة الآليات المؤسسية (الشفافية، والمشاركة، والاستجابة، والمتابعة)، والمساءلة المجتمعية، حيث كان معامل الارتباط

يساوي (0.487) وكانت القيمة المعنوية أقل من (0.05)، وهذا يعني أنه كلما ارتفعت درجة توافر الآليات المؤسسية لتعزيز المساءلة المجتمعية زادت المساءلة المجتمعية، وأظهرت النتائج وجود أثر لدرجة توافر الآليات المؤسسية في المساءلة المجتمعية بنسبة (22.7%).

وخرجت الدراسة بمجموعة التوصيات من أهمها:

1. ضرورة تعزيز الآليات المؤسسية للمساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية من خلال: تعزيز الشفافية، والمشاركة المجتمعية، ومن عمل متابعة اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية، ومن استجابة الهيئة المحلية لمطالب المجتمع المحلي واحتياجاته.

2. ضرورة العمل على تعزيز المساءلة المجتمعية على أداء الهيئات المحلية وذلك من خلال:

- عمل ندوات توعويه لدى أفراد المجتمع لمفهوم المساءلة المجتمعية، من قبل الهيئة المحلية ومؤسسات المجتمع المدني.
- قيام مؤسسات المجتمع المدني بدور أكثر فعالية في توصيل صوت المواطن للهيئة المحلية.
- توعية المواطنين بأهمية متابعة التقارير المالية الصادرة عن الهيئة المحلية.

# الفصل الأول

## خطة الدراسة

## الفصل الأول

### خطة الدراسة

#### 1.1 مقدمة الدراسة

تعد المساءلة ركناً هاماً في تعزيز قيم النزاهة والشفافية وتطبيق القوانين في العمل الإداري، كما أنها تضمن أن يأخذ كل فرد حقه في الخدمات التي تقدمها المؤسسات وبشكل عادل، فالمساءلة تتخذ أنواع مختلفة، فهناك المساءلة الرسمية والتي تمارس من قبل الجهات الرسمية في الدولة، والمتمثلة في السلطة القضائية والتشريعية والهيئات الرقابية المخولة بذلك، والمساءلة ما بين الرئيس والمرؤوس والتي تتم في المؤسسات الرسمية، وهناك المساءلة المجتمعية والتي يمارسها المواطنون، حيث يعتمد مدى تطبيق المساءلة في الدولة على طبيعة النظام السياسي وديمقراطيته.

تعدّ المساءلة المجتمعية من أهم صور المساءلة التي يمكن الاهتمام بها في تعزيز علاقة المجتمع بعمل الهيئات المحلية، حيث تضمن المساءلة المجتمعية مشاركة المواطن في رسم الخطط الإستراتيجية والتنمية للهيئات المحلية، ويتمحور مفهوم المساءلة المجتمعية حول تمكين المواطنين عن التعبير عن ردود أفعالهم والتعبير عن مطالبهم بخدمات أفضل وشفافية أكثر في توزيعها (الكفارنة، 2016، ص28).

فالمساءلة المجتمعية كما ذكرها (الشريف، 2013، ص20) بأنها إحدى مخرجات العقد الاجتماعي المبرم ما بين المواطن والدولة وركن أساسي في مفهوم الحكم الديمقراطي الذي يركز على المشاركة وتعزيز دور المواطنين في ممارسة حقوقهم في المسائلة بصورة فاعلة، من أجل تحقيق الكفاءة والفاعلية، فهي وسيلة يتمكن من خلالها الأفراد والمؤسسات أن يتحملوا مسؤولية أدائهم، بحيث يؤدي ذلك إلى اطمئنان من يتعامل معهم بأن الأمور تجري للصالح العام وفقاً للأهداف المحددة (Hammond, 2000,p14).

وانطلاقاً من مساعي الحكومة الفلسطينية منذ عام 2008 والرامية إلى تحقيق الإصلاحات الإدارية في سبيل مأسسة الوزارات والمؤسسات الفلسطينية، حيث شملت هذه الإصلاحات عدداً

من وزارات السلطة الفلسطينية، من أجل تطويرها وتطوير كافة الأعمال والإجراءات الإدارية فيها (شريم، 2016، ص 91).

فوزارة الحكم المحلي كغيرها من الوزارات الفلسطينية عمدت إلى تطوير أعمالها وأعمال الهيئات المحلية انسجاماً مع توجهات الحكومة الفلسطينية في الإصلاح والمأسسة فكان "الإطار الاستراتيجي لوزارة الحكم المحلي 2010-2014"، الذي أولت فيه وزارة الحكم المحلي أهمية كبيرة لإجراء الإصلاحات في وزارة الحكم المحلي، وتمكين الهيئات المحلية من تحقيق مزيد من الديمقراطية والشفافية والمشاركة المجتمعية في عملها، من أجل تعزيز المواطنة وتعزيز الحكم الرشيد في تقديم الخدمات (وزارة الحكم المحلي، 2010، ص 10).

واستمراراً لتعزيز المواطنة والمشاركة المجتمعية، واستجابةً لمطالب المواطنين في حقهم بمساءلة الهيئات المحلية، أعدت وزارة الحكم المحلي دليل أدوات المساءلة المجتمعية ليكون مرتكزاً لمأسسة المساءلة المجتمعية في المؤسسات الفلسطينية وخاصة في الهيئات المحلية، ونفذت العديد من الورشات الخاصة بالمساءلة المجتمعية بالتعاون مع صندوق إقراض البلديات، وذلك من أجل تمكين الهيئات المحلية من تعزيز المساءلة المجتمعية في أدائها (اللجنة الوطنية للمساءلة الاجتماعية، 2016، ص 6).

حيث حدد دليل أدوات المساءلة المجتمعية أهم آليات المساءلة المجتمعية والتي ذكرتها العديد من الدراسات (البكري، 2016، ص 26، الكفارنة، 2016، ص 32، عواد، 2016، ص 12) والتي يجب أن تتوفر في المؤسسات من أجل أن تكون مطبقة ومعرزة للمساءلة المجتمعية وهي: الشفافية والمشاركة والمتابعة والاستجابة، وبالتالي فإن وجود هذه الآليات الأربعة مجتمعة داخل الهيئة المحلية يعزز من مفهوم المساءلة المجتمعية التي من خلالها تتعزز رقابة المواطن لأداء الهيئة المحلية بالشكل السليم الذي ينظم العلاقة بين الطرفين بحيث تقدم الهيئة المحلية خدماتها للمواطن بالطريقة الواضحة التي بدورها تمكن المواطن من معرفة سير تقديم الخدمات وما تتطلبه من نفقات وآلية توزيع الأولويات للهيئة المحلية في ظل محدودية الموارد لها.

وذكر دليل أدوات المساءلة المجتمعية جوانب وأطر استخدام المساءلة المجتمعية والتي تمثلت في: السياسات والتخطيط، والموازنات والمصروفات، وتوصيل الخدمات المقدمة للمواطنين، والرقابة العامة، مبيناً منهج المساءلة المجتمعية وأدوات المساءلة الخاصة بكل جانب، حيث كونت أدوات المساءلة لهذه الجوانب بمختلف أشكالها مرتكزات المساءلة المجتمعية الأربعة والتي تم ذكرها سابقاً (اللجنة الوطنية للمساءلة الاجتماعية، 2016، ص12).

بناء على ما تقدم، فإن تطبيق المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية يستلزم تهيئة البيئتين (الداخلية والخارجية)؛ لتكون مناسبة لمتطلبات تطبيقها، فهي تستلزم توافر الوعي من قبل المواطنين بحقوقهم في الحصول على الخدمات المقدمة من الهيئة المحلية ومساءلة الهيئة في حال تقصيرها بأداء هذه الخدمات أو سوء في توزيعها، وكذلك بحاجة إلى وعي الهيئات المحلية في حق المواطن في الرقابة على أداؤها، وأهمية تعزيزها لآليات المساءلة المجتمعية في عملها، وإشراك المواطن في رسم الخطط الإستراتيجية والتموية، وذلك من أجل تحسين عملياتها الداخلية، والتي قد تنعكس على الخدمات المقدمة للمواطنين؛ ولذلك تأتي هذه الدراسة للتعرف على مدى تعزيز الهيئات المحلية للمساءلة المجتمعية ودورها في تحسين أداء الهيئات المحلية في المجتمع الفلسطيني.

## 1.2 مشكلة الدراسة

أشارت العديد من الدراسات والبحوث (هيئة مكافحة الفساد، 2018، أبو ماضي، 2017، أمان، 2016، عبيد آخرون، 2013، الداور، 2008، حسيب، 2006)، التي تناولت أداء الهيئات المحلية إلى وجود مظاهر خلل في أداء البلديات والذي انعكس على تقديم الخدمات للمواطنين بالشكل المناسب، وضعف التخطيط في مواجهة الأزمات، والترهل الوظيفي وزيادة نفقات البلديات مقارنة بجودة الخدمات التي تقدمها للمواطنين، إضافة إلى خضوع الأولوية في تنفيذ مشاريع البنية التحتية عند بعض الهيئات لاعتبارات القرابة العائلية أو المصلحة الشخصية لبعض رؤساء وأعضاء وكبار موظفي الهيئات المحلية، في نفس الوقت الذي أصبحت العديد من الهيئات المحلية تعاني من عدم قدرتها على سداد التزاماتها المختلفة تجاه المجتمع، وظهرت وبشكل جلي

مشكلة أزمة الكهرباء والمياه والنفايات والصرف الصحي في بعض الهيئات المحلية، والتي شكلت القضايا المحركة للمواطنين في تقييم أداء الهيئات المحلية والسعي في التأثير على قراراتها، حيث كانت النواة المحركة للمواطنين تجاه أداء هذه الهيئات.

وبدوره نفذ صندوق تطوير وإقراض البلديات مشروع تعزيز المساءلة المجتمعية في العديد من هيئات الحكم المحلي، في مناطق الوسط والشمال والجنوب في الضفة الغربية وقطاع غزة، الممول من المؤسسة الألمانية للتنمية، وبالشراكة مع وزارة الحكم المحلي وشبكة المساءلة المجتمعية في العالم العربي، وذلك من أجل أن تكون الهيئات المحلية معززة للمساءلة المجتمعية في عملها (صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، 2019، انترنت).

وبالرغم من اهتمام وزارة الحكم المحلي بموضوع المساءلة المجتمعية وإطلاق "دليل أدوات المساءلة المجتمعية" عام 2016 وتعميمه على الهيئات المحلية للعمل وفق ما جاء فيه استناداً إلى الخطة الإستراتيجية للوزارة، وتحديد أربع آليات رئيسية للمساءلة المجتمعية يجب على الهيئات المحلية تعزيزها وهي: الشفافية، والمشاركة، والاستجابة، والمتابعة، وكذلك تحديد أربعة جوانب يستطيع المواطن من خلالها مساءلة الهيئة المحلية وهي: صياغة السياسات والخطط العامة، وصياغة الموازنات ورصد المصروفات، الخدمات المقدمة للمواطنين، الرقابة العامة والتي من خلالها يتأكد المواطن من مدى تنفيذ الخطط وتحقيق الأهداف وتلبية الاحتياجات والخدمات (اللجنة الوطنية للمساءلة الاجتماعية، 2016، ص6).

إلا أن هناك إشكاليه في تعزيز المساءلة المجتمعية في هيئات الحكم المحلي، تتمثل في أن المساءلة المجتمعية غير متحققه بالكامل، فالهيئات المحلية تعزو ذلك لمدى وعي المواطنين وفهمهم للمساءلة المجتمعية، وفي الوقت نفسه تقدم القوى المجتمعية رؤيتها الخاصة والقائمة على أن تطبيق الآليات المؤسسية لتحقيق المساءلة المجتمعية من قبل الهيئات المحلية غير مكتمل وغير متحقق بالكامل.

لذا تكمن مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما مدى فعالية الآليات المؤسسية في تعزيز المساءلة المجتمعية لهيئات الحكم المحلي من وجهة نظر اللجان المجتمعية؟ " والذي يتفرع منه التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما مدى فعالية الآليات المؤسسية في الهيئات المحلية؟ من حيث: الشفافية والمشاركة والاستجابة والمتابعة

2. ما مستوى المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية؟

3. هل توجد علاقة ما بين فعالية الآليات المؤسسية وتعزيز المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية؟

4. هل هناك فروق في درجة إدراك أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية لدرجة توافر الآليات المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية، تبعاً لمتغيرات: (مكان الهيئة المحلية، واللجنة المجتمعية، ومدة العضوية في اللجنة)؟

5. هل هناك فروق في درجة إدراك أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية لمستوى المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية، تبعاً لمتغيرات: (مكان الهيئة المحلية، واللجنة المجتمعية، ومدة العضوية في اللجنة)؟

### 1.3 فرضيات الدراسة

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $0.05 \geq \alpha$ ) ما بين درجة الشفافية، والمساءلة المجتمعية.

2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $0.05 \geq \alpha$ ) ما بين درجة المشاركة المجتمعية، والمساءلة المجتمعية.

3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $0.05 \geq \alpha$ ) ما بين درجة الاستجابة، والمساءلة المجتمعية.

4. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $0.05 \geq \alpha$ ) ما بين درجة المتابعة المجتمعية، والمساءلة المجتمعية.

5. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $0.05 \geq \alpha$ ) ما بين درجة إدراك أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية لتوافر الآليات المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية بمجالاتها مجتمعة (الشفافية، والمشاركة، والاستجابة، المتابعة)، والمساءلة المجتمعية.

6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في درجة إدراك أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية لدرجة توافر الآليات المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية، تبعا للمتغيرات الديمغرافية: (الهيئة المحلية، واللجنة المجتمعية، ومدة العضوية في اللجنة)؟

7. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في درجة إدراك أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية لمستوى المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية، تبعا للمتغيرات الديمغرافية: (الهيئة المحلية، واللجنة المجتمعية، ومدة العضوية في اللجنة)؟

#### 1.4 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان إلى أي مدى تساهم الآليات المؤسسية في تعزيز المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية.

وينبثق عن هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية الآتية:

1. التعرف إلى ماهية المساءلة المجتمعية من خلال توضيح مفهومها، ومناقشة أهدافها، وخصائصها، ومراحلها، وفواعلها، والعوامل التي تؤثر فيها.
2. توضيح العلاقة ما بين الآليات المؤسسية (الشفافية، والمشاركة، والاستجابة، والمتابعة) والمساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية.

3. التعرف إلى مستوى تطبيق الآليات المؤسسية في هيئات الحكم المحلي.

4. التعرف على مستوى المساءلة المجتمعية في هيئات الحكم المحلي.

### 1.5 أهمية الدراسة

يعد موضوع دراسة فعالية الآليات المؤسسية في تعزيز المساءلة المجتمعية لهيئات الحكم المحلي، من المواضيع المهمة في حقل الإدارة العامة، وذلك لأن المساءلة المجتمعية تعد ركيزة مهمة في الرقابة على أداء الهيئات المحلية من أجل تصويب أوضاعها ومعالجة أوجه القصور في خدماتها وعملياتها الإدارية والفنية، فإن أهمية الدراسة تكمن في إبراز فاعلية آليات تعزيز الهيئات المحلية للمساءلة المجتمعية، وعليه فإن هذه الدراسة استمدت أهميتها من الاعتبارات العلمية والتطبيقية التالية:

### أهمية الدراسة النظرية

1. تقدم الدراسة تفسيراً نظرياً للآليات المؤسسية المتبعة في تعزيز المساءلة المجتمعية.
2. السعي للإسهام في تقديم مرجعاً للباحثين والدارسين المهتمين بموضوع المساءلة المجتمعية، من خلال استعراض مفاهيمها وعرض وتحليل مقومات نجاحها واختبار أدوات تنفيذها، في ظل إطار أكاديمي يصلح للدراسة المنهجية.
3. تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع المبحوث من خلال التركيز بدرجة رئيسية على تفعيل الآليات المؤسسية للمساءلة المجتمعية في سبيل تحسين أداء الوحدات المحلية وتعزيز علاقة المجتمع المحلي بإدارة الوحدة المحلية، وهو موضوع له تأثير كبير على المجتمع الفلسطيني كون الهيئات المحلية أداة تنموية مهمة يتأثر في خدماتها كل مواطن فلسطيني، كما أن دراسة المساءلة المجتمعية باتت تحظى بأهمية كبيرة لدى العديد من المواطنين والمؤسسات الحقوقية والعديد من الدول العالم وخاصةً الدول المتقدمة، حيث تولي اهتماماً كبيراً لدور وفعالية مؤسسات الدولة في تحقيق الأهداف المرجوة في تقديم الخدمات وإشباع احتياجات المجتمع، ومدى تطبيق هذه المؤسسات لمعايير الحكم الرشيد في عملياتها.

## أهمية الدراسة العملية

1. تمكن المجتمع من فهم الآليات التي يمكن أن تستخدمها المجالس المحلية في تطوير وبناء أدوات الرقابة المجتمعية بطريقة سلسة وواضحة، والسعي لإشراك المجتمع المحلي في الرقابة على الوحدة المحلية.

2. تقود إلى إفادة المسؤولين بمدى نجاعة الوسائل المستخدمة في تعزيز المساءلة المجتمعية مما يعزز من ثقة الجمهور للهيئات المحلية الفلسطينية.

3. تساعد المهتمين بالصمود الفلسطيني من خلال البلديات كونها الحلقة الأولى في التعامل مع المواطن وتقديم الخدمة له.

4. التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات، والتي يأمل الباحث أن تكون ذات فائدة سواء للباحثين الآخرين أو لأصحاب الاختصاص والمسؤولين في الدولة، من خلال الانتقال من الجانب النظري إلى الواقع العملي، مقتنعين بأهمية الدور الذي يجب أن تلعبه الآليات المؤسسية في تعزيز المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية.

حيث تحاول الدراسة تعميق الفهم على الصعيدين النظري والعملي، فعلى الصعيد النظري توفر الدراسة إطاراً نظرياً أكثر عمقا يتعلق بالمساءلة المجتمعية، أما على الصعيد العملي، فإن دراسة دور الآليات المؤسسية في الهيئات المحلية في تعزيز المساءلة المجتمعية، مما يؤدي إلى تحسين أداء الهيئات المحلية، ويجعلها أكثر استجابة للاحتياجات المجتمعية بنزاهة وشفافية.

## 1.6 منهجية الدراسة وأداتها

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعرف "بأنه المنهج الذي يستخدم في البحوث السلوكية والاجتماعية ويهدف إلى تقصي الحقائق من أجل وصف الظاهرة كما توجد في الميدان، ويعبر عنها تعبيراً كمياً أو وصفاً من أجل الوصول إلى استنتاجات وتعميمات لتطوير هذه الظاهرة" (القواسمة وآخرون، 2015، ص 59).

ونظراً لملاءمته لطبيعة الدراسة التي تقتضي جمع البيانات وإجراء التحليل الإحصائي لاستخراج النتائج المطلوبة، فهو المنهج الأكثر ملائمة لموضوع الدراسة من أجل الكشف عن دور الهيئات المحلية في تعزيز مساءلة المجتمع على أدائها، حيث يسهم هذا المنهج في جمع قدر كبير من المعلومات الوصفية واللازمة بغرض تحليل البيانات وتفسيرها من أجل الكشف عن فعالية الآليات المؤسسية في تعزيز المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية.

ويمكن هذا المنهج الباحث من التحقق من صدق ما يتواتر من أفكار وآراء وأقوال حول القضية المدروسة، وعلاوة على ذلك فإن نتائجه تعد ركيزة أساسية في رسم الخطط المستقبلية، والتي تؤدي بدورها إلى تحسين الظاهرة المراد دراستها إلى الأفضل.

وأما أداة الدراسة، حيث اعتمدت الدراسة على الاستبانة والمقابلات الشخصية لعينة الدراسة بهدف جمع البيانات ذات العلاقة لتحقيق أهداف الدراسة.

## 1.7 حدود الدراسة

**الحدود البشرية:** اقتصرت الدراسة على أعضاء اللجان المجتمعية " لجنة المساءلة المجتمعية، ولجنة الخطة الاستراتيجية، ومنتدى التنمية الاقتصادي".

**الحدود المكانية:** بلدية نابلس، وبلدية طولكرم، وبلدية قلقيلية.

**الحدود الزمانية:** تم تنفيذ الدراسة الميدانية في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 2021/2020.

## 1.8 الدراسات السابقة

تحدثت الكثير من الأدبيات والدراسات عن العلاقة بين الهيئات المحلية والمجتمع وطبيعة العلاقة التي تعتبر تكاملية بين الجهتين، فيتوافق المجتمع مع هيئته المحلية يعزز من قوة الهيئة ويحسن من أدائها للخدمات، ويعزز من خلق مجتمع مدني قادر على ترسيخ مفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية وفي هذه الدراسة تم الرجوع إلى عدد من الأدبيات والدراسات السابقة.

## دراسة (زهيرة، 2019) بعنوان: دور المساءلة الاجتماعية في تحقيق شفافية الموازنة العامة للدولة مع الإشارة الجزائر

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مقدار شفافية الموازنة العامة في الجزائر، وأهمية المساءلة الاجتماعية في مراقبة الموازنة للرفع من مستوى هذه الشفافية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بأنه على الرغم من وجود قوانين تضبط المسار الميزاني فإن تطبيقه لم يرقى إلى المستوى المطلوب، كما أن الحكومة لم تقر أو تعدل قوانين تلزمها عن إتاحة الفرصة للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني للمشاركة في كافة مراحل إعداد الموازنة، وأوصت الدراسة إلى إعادة هيكلة التشريعات؛ لتكون ملزمة بشكل فاعل عن توفير وإتاحة المعلومات للمواطنين عن مراحل إعداد الموازنة، كما أوصت بضرورة تطبيق أدوات المساءلة الاجتماعية، والمتابعة والتقييم في كل مرحلة من مراحل إعداد الموازنة.

## دراسة (قطيشات وأبو حمور، 2018) بعنوان: أثر تعزيز المساءلة والشفافية في البلديات في تحقيق التنمية المحلية

في حين أنتت هذه الدراسة لتسليط الضوء على إحدى أهم مرتكزات الحكم الرشيدة، وهي الشفافية والمساءلة ودورها في التنمية المحلية، حيث تشمل هذه الدراسة على التعريف بأهداف كل من الشفافية والمساءلة في العمل البلدي ومدى تأثيرها المباشر على تحقيق التنمية المحلية الشاملة والمتوازنة، كما هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أنماط الفساد والمعوقات التي تقف عائق في تطبيق المساءلة والشفافية في البلديات الأردنية، كما هدفت الدراسة إلى تحريي سبل تعزيز المساءلة والشفافية في العمل البلدي.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كما استخدمت الاستبانة كأداة للدراسة، وأجريت الدراسة على ست بلديات أردنية في ثلاثة أقاليم رئيسة في الأردن، حيث تكونت عينة الدراسة من (385) موظفة وموظفاً من العاملين في البلديات الستة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية لتأثير الشفافية والمساءلة على تحقيق التنمية المحلية في البلديات الأردنية؛ ومن ثم أوصت الدراسة بضرورة تبني آليات تحقيق المساءلة والشفافية في البلديات الأردنية؛

لضمان تحقيق التنمية المحليّة، وتقليل مستوى الفساد في العمل البلدي، وأوصت الدراسة بضرورة مشاركة المواطنين بالمعلومات وتفعيل منصات التواصل الاجتماعي، وتفعيل المشاركة والرقابة الشعبية للمواطنين على أداء البلدية من خلال إبداء الرأي حول الموازنة ومشاريع البلدية.

### دراسة (بلواضح، 2017) بعنوان: الإعلام والمشاركة المجتمعية لتطوير عمل الجماعات المحلية (التجربة الجزائرية)

وجاءت هذه الدراسة لتبحث عن الدور الذي يمكن للمجتمع المدني أن يقوم به في تسيير وترقية المرفق المحلي وصناعة القرار الإداري ومراقبته، من خلال آلية الحق في الإعلام في عمل الجماعات المحلية في الجزائر، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن المشاركة المجتمعية في رسم خطط وعمل الجماعات المحلية لم تكن بالمستوى المطلوب، وأوصت الدراسة بضرورة دعم شفافية عمل الجماعات المحلية من خلال تعزيز التواصل بين المجلس البلدي والمواطنين وتفعيل حق المشاركة المجتمعية للمواطنين من خلال حضور مداورات المجلس البلدي.

### دراسة(عواد، 2016): بعنوان دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز آليات المساءلة الاجتماعية في الحكم المحلي - قلم الجمهور

ورمت هذه الدراسة إلى معرفة دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز آليات المساءلة الاجتماعية في الحكم المحلي - قلم الجمهور، حيث استهدفت هذه الدراسة أربع بلديات في قطاع غزة وهي (بلدية خانيونس، وبلدية القرارة، وبلدية بني سهيلا، وبلدية جباليا)، حيث تعد هذه البلديات من البلديات التي تطبيق آليات المساءلة الاجتماعية ضمن محور قلم الجمهور حسب دليل هيئة التعاون الألماني، وتكونت عينة الدراسة من المواطنين المستفيدين من خدمات البلدية والذي بلغ عددهم(950) مواطناً ومواطنة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وكانت الاستبانة أداة للدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك حاجة ماسة لزيادة الوعي لدى المواطنين لفهم آليات المساءلة الاجتماعية، وهذا يعني بضرورة قيام مؤسسات المجتمع المدني بجهد كبير لتنفيذ العديد من البرامج التي تعزز من مفهوم المساءلة الاجتماعية للمواطنين، كما بينت الدراسة بأن ما تم التركيز عليها من قبل المواطنين هو ضرورة إجراء انتخابات مجلس بلدي بشكل دوري وديمقراطي يعزز الشفافية والمساءلة.

**دراسة (البكري، 2016) بعنوان: المساءلة المجتمعية للمدارس في محافظة رام الله والبيرة من وجهات نظر مديريها وأولياء الأمور فيها**

وقد تطرقت هذه الدراسة للتعرف إلى واقع المساءلة المجتمعية لمدارس في محافظة رام الله والبيرة من وجهات نظر مديريها وأولياء الأمور فيها، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكانت الاستبانة أداة لجميع البيانات، وقد تكون مجتمع الدراسة من مديري المدارس الحكومية ومن مجلس أولياء الأمور فيها والبالغ عددهم (187) مديراً ومديرة ومجلس أولياء الأمور، وقد وزعت الاستبانة على عينة عشوائية بلغت نسبتها (58%) من المدراء، وعلى عينة عشوائية عنقودية لمجالس أولياء الأمور بلغت نسبتها (60%).

وقد توصلت الدراسة إلى أن المساءلة المجتمعية في المدارس الحكومية تطبق بدرجة متوسطة، كما أشارت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات الجنس والمؤهل العلمي، والخبرة، وموقع المدرسة ومستواها، وقد أوصت الدراسة بضرورة اعتماد تشريعات وقوانين تضمن حق المواطن وولي الأمر بمساءلة المدرسة عن مجمل أعمالها، ومنحها مزيداً من الصلاحيات المناسبة لإشراك المجتمع بصياغة أهدافها.

**دراسة (الكفارنة، 2016) بعنوان: المساءلة الاجتماعية وأثرها على شفافية الموازنة العامة في فلسطين**

بينما هدفت هذه الدراسة إلى قياس شفافية الموازنة العامة في فلسطين من خلال مدى نشر وإتاحة الوثائق الأساسية الثمانية والالتزام بالمواعيد المحددة والدورية خلال الفترة الواقعة ما بين

(2011-2015)، ومن ثم تحليل أثر المساءلة الاجتماعية بشكل عام، وقياس آثار المساءلة الاجتماعية الإيجابية التي تعزز من مستوى الشفافية في الموازنة العامة الفلسطينية.

وأظهرت نتائج الدراسة بأنه لا توجد شفافية بالدرجة المطلوبة حيث لم تتمكن فلسطين إلا من نشر ما متوسطه (3) وثائق فقط خلال الأعوام من 2011 إلى 2015، مما يدل على ضعف الرقابة على الأداء الحكومي في ظل غياب المجلس التشريعي، كما أظهرت نتائج الدراسة بأن الحكومة الفلسطينية لا توفر المعلومات الكافية من أجل إعطاء مساحة للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني بتحليل ومراقبة الموازنة العامة، وتم التوصل إلى العديد من التوصيات من أهمها ضمان قدر أكبر من الشفافية والمساءلة في الموازنة العامة من خلال توفر إرادة سياسية قوية من جانب الحكومات؛ لإشراك الجمهور، وزيادة وعي المواطنين من قبل منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام بحقوقهم في المساءلة، وإجراء تعديلات في القانون الخاص المتعلق بالموازنة العامة بحيث يحتوي على تشريعات وبنود تعزز من مأسسة المساءلة الاجتماعية في الموازنة.

**دراسة (المومني، 2016) بعنوان: مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية كأداة للرقابة وتقييم الأداء في البلديات في إقليم شمال الأردن.**

وفي حين هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية كأداة للرقابة والتقييم على أداء البلديات، وتكون مجتمع الدراسة من رؤساء البلديات ومديري الدوائر والأقسام في المحاسبين والمدققين العاملين في بلديات شمال الأردن، حيث تكونت عينة الدراسة من (82) مفردة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، حيث كانت الاستبانة هي أداة الدراسة

وقد توصلت الدراسة إلى أن الهيكل التنظيمي للبلديات هو هيكل تنظيمي تقليدي، وأنها تقوم بعمل موازنات تخطيطية على المستوى الكلي، ولا ينبثق عنها موازنات تخطيطية فرعية لمراكز المسؤولية، وأن مستوى الحوافز أقل من الافتراض وبأن نظام المعلومات المحاسبي في البلديات بحاجة إلى تطور، ونتيجة لغياب المسائلة لأقسام البلدية والعاملين نتج عنه ترهل إداري،

وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق نظام محاسبة المسؤولية من أجل تعزيز الرقابة والتي تنعكس على أداء البلديات.

### دراسة (هلسة وعبد القادر، 2015) بعنوان: قياس رضا متلقي الخدمة في مراكز خدمة الجمهور في البلديات الفلسطينية

وجاءت هذه الدراسة للكشف عن مدى رضا ملثقي الخدمة في مراكز خدمة الجمهور عن جودة الخدمات المقدمة لهم، وأجريت الدراسة على عينة من متلقي الخدمة من مركز خدمة الجمهور والتي بلغت (216) عينة في بلديات (نابس، والبيررة، والرام، وبيت ساحور، وحلحول) وكانت الاستبانة أداة للدراسة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب المسح الميداني، وبينت نتائج الدراسة إلى أن متلقي الخدمة راضون عن معاملة المواطنين لهم، بينما كان هناك عدم التزام بعض الموظفين بالتواجد على مكاتبهم، وبينت وجود معوقات في الاتصال والتواصل بين موظفي هذه المراكز وأقسام البلدية الأخرى مما تسبب في تأخير معاملات المواطنين، وأوصت الدراسة بمجموعة توصيات كان أهمها: ضرورة البحث عن السبب في تأخر الإنجاز، وحل المشكلات، ووضع الآليات المناسبة للتغلب عليها وعمل لقاءات جماهيرية واستخدام وسائل الإعلام المحلية لتوضيح الخدمات المقدمة من قبل مراكز الخدمات في البلديات الفلسطينية وكيفية تقديم الطلب للحصول عليها

### دراسة (عباس والعكيلي، 2015) بعنوان: الرقابة الشعبية على أعمال الحكومة

وهدفت هذه الدراسة النظرية لتوضيح أهمية الرقابة الشعبية على أعمال الحكومات، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للنصوص الدستورية، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن التطبيق السليم للرقابة الشعبية في أي دولة بحاجة إلى بيئة ديمقراطية يسوده التفاهم؛ وذلك لأن الغرض الرئيسي من الرقابة هو ليس تشويش مجريات العمل السياسي، بل التأكد من التطبيق السليم للقواعد الدستورية والتشريعية في الدولة، وأوصت الدراسة تفعيل المنظومة القانونية في الدولة كافة (الرقابة الإدارية، والشعبية، والقضائية، والبرلمانية)، حتى يعد الشعب فعلياً مصدرًا للسلطات.

دراسة (Nofianti, L., & Suseno, N. S., 2014) بعنوان: العوامل المؤثرة على تنفيذ إدارة الحوكمة الرشيدة وأثرها نحو تطبيق المساءلة

ورمت هذه الدراسة إلى فحص العديد من القضايا الرئيسية والمهمة، والتي تؤثر على إدارة الحوكمة الرشيدة وعلى الكفاءة المهنية وعلى السيطرة على الجهاز الحكومي، وذلك من أجل تنفيذ إدارة حوكمة رشيدة، وقياس مدى تأثيرها على أداء المساءلة للحكومة المحلية، حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التطبيقي من خلال استخدام الاستبيانات والبيانات الأولية والثانوية وتقارير تقييم الأداء في وحدة البنية التحتية المحلية، وتوصلت الدراسة إلى أنه يمكن تنفيذ إدارة المساءلة على الجهاز الحكومي والسيطرة على كفاءته المهنية، والتي أثرت إيجابياً على تنفيذ إدارة الحكم الرشيد والذي انعكس بشكل إيجابي على أداء المساءلة للحكومة المحلية، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الحوكمة الرشيدة والتي تنعكس إيجاباً على تطبيق المساءلة.

دراسة (الشرفا والهاويل، 2014) بعنوان: دور المشاركة المجتمعية في رسم خطط وسياسات الهيئات المحلية في قطاع غزة

في حين هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور المشاركة المجتمعية في رسم خطط وسياسات الهيئات المحلية في قطاع غزة (دراسة حالة بلدية غزة)، وإلى قياس مدى تطبيق مبدأ المشاركة المجتمعية في بلدية غزة في عمل البلدية وآلية اتخاذ القرار، وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء لجان الأحياء، وبلغ حجم العينة (50) عضواً، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكانت الاستبانة هي أداة للدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج الهامة، بحيث لا يوجد أي تأثير ملموس لمشاركة المواطنين في الخطط والقرارات التي تتخذها البلدية؛ بالرغم من تمثيل المواطنين من خلال المجلس البلدي أو تنسيق البلدية مع لجان الأحياء واجتماعات البلدية العامة مع المواطنين فإنه لم يكن للمشاركة المجتمعية دور مهم في رسم خطط وسياسات بلدية غزة.

وخلصت الدراسة إلى العديد من التوصيات من أبرزها اعتماد آلية لمشاركة المواطنين في خطط عمل وسياسات بلدية غزة ومجلسها البلدي، كما توصي الدراسة بتخصيص جزء من الموازنات

السبوية من أجل توفير مزيدٍ من الدعم التقني والمعنوي لمبدأ المشاركة المجتمعية، وتسويق مفهوم المشاركة المجتمعية في العديد من القنوات الإعلامية، إضافة إلى اعتماد برامج تدريبية وتوعوية للعاملين في بلدية غزة، من أجل تمكين العاملين بها من اعتماد مبدأ المشاركة في العمل.

### دراسة (ربيعه وحبش، 2013) بعنوان: دور المشاركة الشعبية في المشاريع التي نفذتها المجالس البلدية المنتخبة في محافظة جنين

ورمت هذه الدراسة إلى البحث في دور المشاركة الشعبية في المشاريع التي نفذتها المجالس المنتخبة في محافظة جنين، وذلك من وجهة نظر أعضاء المجالس المنتخبين، فقد استخدم الباحثان الاستبانة أداة لجمع البيانات الإحصائية التي وزعت على (105) من أعضاء هذه المجالس، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت النتائج بأن المشاركة المجتمعية في المشاريع التي قامت بها المجالس المنتخبة كانت دون المتوسط، وكان دور المشاركة في إنجاز تلك المشاريع دون المتوسط أيضاً، وبينت الدراسة بأن هناك علاقة خطية موجبة وقوية بين درجة المشاركة المجتمعية في مشاريع البلديات ودورها في تنفيذ وإنجاح تلك المشاريع، ومن أبرز ما أوصت به هذه الدراسة ضرورة إشراك المواطنين في اللجان الدائمة أو المؤقتة التي تشكلها المجالس البلدية، وذلك من أجل الاستفادة من قدراتهم واستثمارها في تنمية وتطوير المجتمع.

### دراسة (عبيد وآخرون، 2013) بعنوان: تقييم أفراد المجتمع المحلي لأداء أعضاء المجالس البلدية المنتخبين في بلديات محافظة جنين في الدورة الانتخابية التي جرت عام (2005)

فيما ركزت هذه الدراسة على تقييم أفراد المجتمع المحلي لأداء أعضاء المجالس البلدية المنتخبين في بلديات محافظة جنين في الدورة الانتخابية التي جرت عام (2005)، ولتحقيق أهداف الدراسة، فقد اعتمدت على المنهج الوصفي، واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من المواطنين المحليين من سكان بلديات محافظة جنين، حيث بلغ حجم هذه العينة (1212) مواطناً، من الذين تزيد أعمارهم عن (18) عام، ويحق لهم الترشح والتصويت، أي ما

نسبته (1 %) من مجتمع الدراسة، وقد كان من أبرز نتائج هذه الدراسة، أن درجة التقييم الكلية لأفراد المجتمع المحلي لأداء أعضاء المجالس البلدية المنتخبة هي سلبية، وكانت محايدة في مجالَي البيئة والصحة العامة، والبنية التحتية، وسلبية في كل من المجال الاقتصادي، ومجال التوعية السياسية، والمجال الاجتماعي، وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام المجالس البلدية بمراجعة الأسباب التي تقف خلف تدني مستوى أدائها، وإعادة النظر بها، بهدف تطويرها من أجل أن تلامس احتياجات المواطنين الحقيقية.

### دراسة (UNDP، 2013) بعنوان: انعكاسات المساءلة الاجتماعية

وركزت هذه الدراسة على أربعة أنواع من مبادرات المساءلة الاجتماعية، لإيضاح الممارسات الجيدة بين المجالات المختلفة للتدخل المحلي أو الدولي؛ حيث كانت المبادرات كما يلي: المبادرة المجتمعية بمشاركة المواطنين، وسياسة التنمية المحلية وعملية التخطيط، وعملية مساءلة الدولة الرسمية وعملية السياسة الدولية.

حيث تعمل نتائج الممارسات الجيدة في مبادرات المساءلة الاجتماعية على تعزيز الحكم الديمقراطي بطريقة تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، حيث لا يتوقف استمراريتها على وجود المساءلة الاجتماعية بشكل أساسي، بل من الضروري تعميق هذه الممارسات وتوسيعها من خلال مناقشة دور المجتمع المدني وإيضاح الطريقة التي يقوم بها شركاء التنمية بتقريب المفاهيم، وتصميم وتنفيذ برامج ومشاريع المساءلة الاجتماعية بالاعتماد على مجموعة واسعة من الأدبيات ودراسات الحالات إضافة إلى توفير إطار لتحليل انعكاسات نهج المساءلة الاجتماعية بوصفها وسيلة لاستخلاص الدروس المستفادة بصورة منهجية.

وتوصلت الدراسة إلى أن ما تقوم به الجهات الفاعلة في مجال التنمية في جميع أنحاء العالم سينعكس إيجابياً على دعم وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إضافة إلى دمج الدروس المستفادة في تصميم إطار العمل الإنمائي بعد عام 2015 لضمان مستقبل أكثر إنصافاً واستدامة للجميع، ولهذا فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يؤكد على أن مبادرات المساءلة الاجتماعية لا تقتصر فقط على تحسين تقديم الخدمات ودعم التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية، وإنما أيضاً لدعم

تحقيق رغبة المواطنين بالتوجه نحو المؤسسات الحاكمة والتي تعتبر مستجيبة وخاضعة للمساءلة.

**دراسة (Deming and others، 2013) بعنوان: المساءلة المدرسية، التحصيل والانجاز ما بعد الثانوية**

وهدفت هذه الدراسة للتعرف إلى أثر ضغوطات المساءلة في المدارس العامة بولاية تكساس وتأثير ذلك على التحصيل والإنجاز، معتمدة على الوثائق والسجلات المتوفرة بالمدرسة من عام 1990، وبيّنت الدراسة أن المدارس الثانوية قد استجابت لتحديات المساءلة حتى لا تصنف مع المدارس المتدنية تحصيلياً، وذلك من خلال الامتحانات المقننة، وبعد عدة سنوات من هذه التجربة تمكّن طلاب هذه المدارس من الالتحاق بالكليات، وكان تحصيلهم في عمر 25 عاماً، لم تثبت الدراسة أي تراجع واضح لدى الطلبة متدني التحصيل أصلب.

**دراسة (خليفة، 2011) بعنوان: التخطيط بالمشاركة المجتمعية في البلديات الفلسطينية المستحدثة**

وقد تناولت هذه الدراسة دور مشاركة المجتمع المحلي في عمليات التخطيط في البلديات الفلسطينية المستحدثة ومدى هذه المشاركة وما هي الأدوات والوسائل المستخدمة في إشراك المجتمع المحلي في التخطيط وصناعة القرارات، إضافة إلى تقديم نموذج للمشاركة المجتمعية ملائماً للبيئة والتخطيط في البلديات الفلسطينية.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد أجريت الدراسة على البلديات المستحدثة في شمال الضفة الغربية في محافظات (قلقيلية، وابلس، وطولكرم، وجنين، وطوباس)، وأخذت أيضاً بعين الاعتبار المقابلات مع أعضاء البلدية والمجتمع المحلي، والمشاهدات من خلال حلقات ورش العمل والتدريب، ومجموعات التركيز، وتحليل الوثائق ذات العلاقة، وأظهرت نتائج الدراسة إلى وجود رغبة للمشاركة المجتمعية في التخطيط، ومن الأسباب عدم وجود اهتمام كافٍ بهذه المشاركة بسبب أن رؤساء ومسؤولي الهيئات المحلية لم يكونوا على تواصل وانفتاح

على المجتمع، إضافة إلى ذلك بأن هناك عوائق حالت دون تطبيق المشاركة المجتمعية أبرزها: السياسة، والعشائرية، ونقص الموارد المالية، وأن السبب الحالي في إشراك المجتمع بعملية التخطيط هم الجهات المانحة التي شجعت ذلك، وأوصت الدراسة بضرورة مأسسة نهج التخطيط التشاركي، من خلال إجراء دورات تدريبية دورية لبناء قدرات المسؤولين والفئات ذات العلاقة في المجتمع.

دراسة (Huque, 2011) بعنوان: دور المساءلة والحوكمة في تعزيز المزيد من الآليات البيروقراطية

فقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ترتيبات المساءلة في بنغلادش من أجل الوقوف على ونقاط القوة والضعف وإمكانيات التحسين فيها، حيث أشار مصطلح تعريف المساءلة في هذه الدراسة إلى وجوب استجواب السلطة القانونية أو التنظيمية العليا عن واجباتها وأعمالها في المجتمع بشكل عام أو ضمن وظيفتها التنظيمية بشكل خاص، حيث اعتمدت الدراسة على مراجعة الوثائق المنشورة وتحليلها والمعلومات التي تم جمعها من الزيارة الميدانية للمؤسسات في بنغلادش.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن النظام الإداري يستند إلى قواعد معقدة ودعم مؤسساتي ضعيف، إضافة إلى أن المساءلة الداخلية غير فعالة بسبب الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وأوصت الدراسة بضرورة تقوية آليات المساءلة الخارجية وتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان لتطوير نظام مساءلة جيد.

### 1.9 التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة، نجد أن هناك دراسات تناولت جانب المساءلة المجتمعية كدراسة (زهيرة، 2019، الكفارنة، 2016) والتي تناولت دور المساءلة الاجتماعية في الموازنة، وجاءت دراسة (عواد، 2016)؛ لتبين دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز آليات المساءلة الاجتماعية في البلديات، وجاءت دراسة (البكري، 2016، Deming and

(others, 2013)؛ لتبين دور المساءلة المجتمعية في المدارس، وتناولت دراسة (UNDP، 2013) انعكاسات المساءلة الاجتماعية، في حين تناولت دراسة (عباس والعكيلي، 2015) قضية الرقابة الشعبية على أعمال الحكومة.

وهناك دراسات تناولت **جانب المساءلة** كدراسة (قطيشات وأبو حمور، 2018) والتي تناولت دور المساءلة في البلديات، ودراسة (Huque, 2011) التي تناولت دور المساءلة في تعزيز آليات البيروقراطية، وركزت دراسة (Nofianti, L., & Suseno, N. S., 2014) على العوامل المؤثرة في المساءلة.

وتناولت عديدًا من الدراسات **جانب المشاركة المجتمعية** كدراسة (بلواضح، 2017) والتي تناولت موضوع المشاركة المجتمعية لتطوير عمل الجامعات، ودراسة (الشرفا والهاجيل، 2014، خليفة، 2011) حيث تناولت موضوع المشاركة المجتمعية في الهيئات المحلية.

وهناك دراسات تناولت تقييم أفراد المجتمع ومنتقي الخدمة لأداء الهيئات المحلية كدراسة (هلسة وعبد القادر، 2015، عبيد وآخرون، 2013)، وهناك دراسات تناولت الرقابة الإدارية ونظام محاسبة المسؤولية في الهيئات النحلية (المومني، 2016).

وبناءً على استعراض الدراسات السابقة تظهر نقاط الاتفاق والاختلاف فيما بينها، حيث تظهر الفجوة البحثية التي تعمل الدراسة الحالية على معالجتها، من خلال التعرف على فعالية الآليات المؤسسية في تعزيز المساءلة المجتمعية لهيئات الحكم المحلي؛ لتصل إلى مستوى عالٍ من الكفاءة والفاعلية، حيث ستقوم الدراسة على تعريف المساءلة المجتمعية والآليات المؤسسية لتحقيقها، من خلال استخدام المقابلة والاستبانة بوصفهما أداتي الدراسة التي تم إجراؤهما على العينة المستهدفة.

#### مدى الاستفادة من الدراسات السابقة

استطلع الباحث كثيراً من الدراسات ذات العلاقة بموضوع المساءلة المجتمعية، ووجد أنها مرتبطة بمواضيع ومتغيرات مختلفة، إلى حد ما، عن موضوع هذه الدراسة، إلا أنه تمت

الاستفادة من حيث أنها أعطت الباحث خلفية جيدة عن موضوع الدراسة، وإعداد الإطار النظري للدراسة، وبناء الاستبانة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في الآتي:

- في موضوعها، وهو فعالية الآليات المؤسسية في تعزيز المساءلة المجتمعية في هيئات الحكم المحلي
- في مجتمع الدراسة، والذي يتمثل في الفئات المشاركة في إعداد الخطط التنموية في بلديات (نابلس، وطولكرم، وقلقيلية).
- تبحث الدراسة في المتغيرات التالية: المسائل المجتمعية والآليات المؤسسية لتعزيزها، والتي لم تتناولها الدراسات السابقة.

### 1.10 مصطلحات الدراسة

**المساءلة:** "هي عملية تكون فيها مؤسسات القطاع العام والأفراد المنتمين له مسؤولون عن قراراتهم وتصرفاتهم، ولا يمانعون في تقديم أنفسهم للتدقيق الداخلي أو الخارجي المناسب ويتحقق ذلك من قبل جميع الأطراف من خلال وجود فهم واضح لتلك المسؤوليات، وفق قوانين وأنظمة وضوابط محددة تعتمد على بنية قوية" (الغامدي، 2014، ص10).

**المساءلة المجتمعية:** "مجموعة من الإجراءات والأدوات والتمين خلالها تمكن المواطن، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام والقطاع الخاص والنقابات من استخدامها؛ لمساءلة المسؤولين الحكوميين وموظفي القطاع العام" (الكفارنة، 2016، ص13)، ويعرفها الباحث إجرائياً: بأنها رقابة جمهور المواطنين على أداء الهيئات المحلية بالطرق المختلفة، وتعد وسيلة مهمة؛ لجعل الهيئات المحلية تعمل بكفاءة وفاعلية أكبر، حيث تتيح لجمهور المواطنين التعبير

عن احتياجاتهم وتلزم صناع القرار في الهيئات المحلية عن تحمل مسؤولياتهم تجاه قراراتهم تجاه المجتمع.

**الهيئات المحلية:** "الهيئة الإدارية المصغرة للدولة الموكلة بإدارة شؤون التجمعات السكانية ويديرها مجلس منتخب من الجمهور تمتلك صلاحيات تقديم الخدمات العامة وإدارة شؤون جميع السكان في البلدة وتجي ضرائب بلدية وتعمل بقوة القانون ومعترف بها من وزارة الداخلية" (غانم وآخرون، 2014، ص3)، ويعرفها الباحث إجرائياً: بأنها البلديات والمجالس القروية.

**منظمات المجتمع المدني:** "جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تعمل في ميادينها المختلفة من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية وفي استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن تأثير رأس مالية الشركات في القطاع الخاص، حيث يساهم في صياغة القرارات خارج المؤسسات السياسية" (أحميد وعجيل، 2020، ص46).

**الرقابة الشعبية:** "رقابة الجمهور على نشاطات المجالس المحلية بطرق مختلفة" (المعاني، 2010، ص285).

**البلدية:** "هي مؤسسة أهلية ذات استقلال مالي، تُحدَّث وتُلغى وتُعين حدود منطقتها ووظائفها وسلطاتها بمقتضى قانون البلدية" (شهبان، 2014، ص68).

**الأداء المؤسسي:** "النتاج النهائي الذي يتم الوصول إليه من خلال العمليات والخدمات" (الجبوري والحاكم، 2019، ص46).

**الرقابة:** "مجموعة الإجراءات والوسائل التي تتعلق بمراجعة التصرفات المالية والإدارية وتقييم أعمال الأجهزة الخاضعة للرقابة، وقياس مستوى كفاءتها وقدرتها على تحقيق الأهداف الموضوعية وخلال الأوقات المحددة لها" (عبدالرحيم، 2018، ص16).

**النزاهة:** " مجموعة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص بالعمل، والالتزام بالسلوك القويم بمبدأ تجنب تضارب المصالح، والاهتمام بالمصلحة العامة" (أمان، 2017، ص33).

**الشفافية:** "ضرورة وضوح إدارة الدولة من قبل القائمين عليها بمختلف مستوياتهم فيما يخص بإجراءات تقديم الخدمات، والإفصاح عن شروط ومعايير وآليات الحصول على هذه الخدمات بشكل علني ومتساوٍ لجميع المواطنين" (أمان، 2017، ص39)، ويعرفها الباحث إجرائياً: مدى توفير وإتاحة المعلومات المتعلقة بالعمليات والمشاريع والخطط المستقبلية من قبل الهيئة المحلية للمواطنين.

**المشاركة:** يقصد بها أن يكون لجميع المواطنين، رجالاً ونساءً، صوت أو رأي في عملية صنع واتخاذ القرار إما بشكل مباشر أو عن طريق المؤسسات الشرعية" (شمروخ، 2015، ص28)، ويعرفها الباحث إجرائياً: هي مدى سماح الهيئات المحلية لأن يكون هناك دور للمواطن بشكل مباشر وغير مباشر في رسم سياسات وخطط الهيئات المحلية.

**المتابعة:** تتمثل في جمع العمليات المتعلقة بالخدمات وتحليلها التي تقدمها الهيئات المحلية للمواطنين، للتأكد من أن تلك العمليات تمت بطريقة فعالة ورشيحة تتماشى مع احترام القوانين واللوائح والأنظمة الموجودة" (اللجنة الوطنية للمساءلة الاجتماعية، 2016، ص11)، ويعرفها الباحث إجرائياً: هي مدى سماح الهيئات المحلية متابعة المواطنين في تقييم خدماتها، ومتابعة أدائها.

**الاستجابة:** "أن تكون المؤسسات وجميع خدماتها في خدمة المستفيدين" (شمروخ، 2015، ص28)، ويعرفها الباحث إجرائياً: بأنها مدى تلبية الهيئة المحلية لاحتياجات المواطنين من خدمات.

## الفصل الثاني

# الإطار النظري

## الفصل الثاني

### الإطار النظري

#### 2.1 مقدمة

تعد الهيئات المحلية جزءاً أصيلاً من مكونات الدولة، حيث تقدم هذه الهيئات عديداً من الخدمات للمواطنين ضمن حدودها الجغرافية، فهي ركن أساسي من أهم أدوات تطبيق التنمية ويقع على كاهلها مسؤوليات كبيرة من أجل خدمة المواطنين والمستفيدين، فهي الأكثر احتكاكاً بهم والأعلم بشؤونهم واحتياجاتهم.

ظهرت الهيئات المحلية في فلسطين الهيئات المحلية منذ العهد العثماني وأخذت بالتطور مع مرور السنوات استجابةً للزيادة المتسارعة في عدد السكان، وما ترافقها من زيادة في احتياجات السكان من نوعية وكمية الخدمات التي هم بحاجة إليها، وبقي هذا التطور المستمر في عمل الهيئات المحلية استجابةً للتطور الذي شهده العالم في مفاهيم العمل الإداري وفلسفته.

ومع توقيع اتفاقية أوسلو وتسلم السلطة الوطنية الفلسطينية مهمة إدارة الضفة الغربية وقطاع غزة، أصدرت السلطة الفلسطينية القانون رقم (1) لعام 1997 بخصوص الهيئات المحلية حيث اعتبرتها كياناً إدارياً له شخصيته الاعتبارية المستقلة، وأدخلت تشريعات لتنظيم العلاقة بين الهيئات المحلية والحكومة المركزية وأخضعت هذه الهيئات لرقابة وزارة الحكم المحلي بشكل مباشر (محرمة، 2019، ص46).

حيث أصبحت الهيئات المحلية جزءاً رئيسياً من مكونات السلطة الوطنية الفلسطينية، ومكوناً رئيساً من مكونات بنيتها التنظيمية، وأصبحت تشكل ركيزة مهمة في العملية التنموية الفلسطينية، وتعمل هذه الهيئات وفق قانون الهيئات المحلية الذي ينظم عملها، وحتى تستطيع تأدية دورها بكفاءة وفاعلية يفترض بها أن تكون بنيت على أسس ديمقراطية سليمة تجعلها تتحلى بدرجة كبيرة من النزاهة والشفافية في بنيتها وعملها (هيئة مكافحة الفساد، 2018، ص11).

فالديمقراطية توفر بيئة سليمة لخلق علاقة إيجابية ما بين المواطن والهيئة المحلية، حيث تمكن المواطن من المشاركة الفاعلة والمساءلة عن أعمال الهيئات المحلية من أجل ضمان قيامها بواجبها على أكمل وجه، فالهيئة المحلية أو سلطة الحكم المحلي ليست خدماتية فقط وإنما تقوم بواجبات تنموية، حيث تنفذ العديد من المشاريع في سبيل تحقيق التنمية للمجتمع، بالمقابل تنفق الكثير من الأموال التي من حق المجتمع معرفة آلية صرفها عن طريق تحقيق المساءلة المجتمعية وركائزها (المشاركة، والمتابعة، والاستجابة، والشفافية)، في سبيل ما يلزم لتقديم خدمات ضرورية للمواطنين (أمان، 2012، ص3)

فالمساءلة المجتمعية تضمن مشاركة المواطنين في رسم الخطط الإستراتيجية والتنموية للهيئات المحلية، حيث يتمحور مفهوم المساءلة المجتمعية حول تمكين المواطنين عن التعبير عن ردود أفعالهم والتعبير عن مطالبهم بخدمات أفضل وشفافية أكثر في توزيعها، فهي تسهم في تعزيز قيم النزاهة والشفافية وتطبيق القوانين في العمل الإداري، كما أنها تضمن أن يأخذ كل فرد حقه في الخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية وبشكل عادل.

حيث يتناول هذا الفصل الإطار النظري للدراسة، من خلال الحديث عن أهم المتغيرات التي تتناولها الدراسة فيتناول **المبحث الأول**، الإدارة المحلية من حيث: مفهوم الإدارة المحلية، والفرق ما بين الإدارة المحلية والحكم المحلي، وأسباب نشوء الإدارة المحلية، وخصائصها، وأهدافها، وأهميتها، ووظائفها، أما **المبحث الثاني** فيتناول، المساءلة المجتمعية من حيث: مفهومها، وأهدافها، ومبادئها، وركائزها، وأطر استخدامها وأدواتها، وإجراءات تطبيقها، وأهميتها، ومتطلباتها، ووظائفها، و**المبحث الثالث** يتناول الإدارة المحلية والمساءلة المجتمعية في فلسطين من حيث: نبذة تاريخية عن الإدارة المحلية وهيئات الحكم المحلي في فلسطين، ومفهوم الهيئات المحلية وتصنيفها في فلسطين، وأساليب تشكيلها، ووظائفها وصلحياتها في فلسطين، والمعوقات التي تقف أمام الهيئات المحلية الفلسطينية، كما يتناول أطر استخدام المساءلة المجتمعية وأدواتها في فلسطين، والمعوقات ونقاط القوة في تطبيق المساءلة المجتمعية في فلسطين. وواقع المساءلة المجتمعية في فلسطين.

## 2.2 الإدارة المحلية

### 2.2.1 مفهوم الإدارة المحلية

اختلفت التعريفات في مفهوم الإدارة المحلية وذلك بسبب تعدد جهات النظر لدى المفكرين، حيث أنهم كانوا ينظرون للإدارة المحلية من زاوية مبنية على الفلسفة الفكرية السياسية والقانونية للدولة التي ينتمي إليها كل واحد منهم، لكنهم اتفقوا على المبادئ الرئيسية التي تتعلق بنظام الإدارة المحلية، وبالتالي لا بد من التعرف على بعض هذه التعريفات ذات الصلة بمفهوم الإدارة المحلية.

فقد عرف حبتور (2009، ص253) الإدارة المحلية بأنها " أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة يقوم على فكرة توزيع السلطات والوحدات بين الأجهزة المركزية والمحلية وذلك لغرض أن تتفرغ الأولى لرسم السياسة العامة للدولة، فضلاً عن إدارة المرافق القومية في البلاد وأن تتمكن الأجهزة المحلية من تسيير مرافقها بكفاءة، وتحقيق أغراضها المشروعة، فهي توزيع الوظيفة الإدارية بين الأجهزة المركزية والمحلية بما يمكن الأخيرة من إدارة مرافقها في النطاق المرسوم قانونياً".

وقد أشار راشد وآخرون (2016، ص107) إلى الإدارة المحلية بأنها "جزء من النظام العام للدولة منحها الحكومة المركزية شخصية معنوية، وجدت من أجل احتياجات مجتمعها المحلي ممثلة بهيئة منتخبة تعمل تحت رقابة السلطة المركزية وإشرافها".

وفي نفس السياق فقد عرف عبد الحميد (2001، ص40) الإدارة المحلية بأنها "نظام إداري لا مركزي يقوم على أساس منح الوحدات المحلية الشخصية المعنوية، وإيجاد مجالس محلية تتولى الإشراف على أداء الخدمات وإنتاج السلع ذات الصلة المحلية وفق السياسة العامة للدولة ورقابتها".

وقد عرف البنا الإدارة المحلية "بأنها نظام لا مركزي يعهد بسلطة البت في بعض الأمور إلى هيئات تتمتع بنوع من الاستقلال تجاه السلطة المركزية التي يتبع اختصاصها أصلاً لكل إقليم في

الدولة، فإن السمة المميزة إذاً للنظام المحلي هي الاستقلال الذي نجد من أهم ضماناته أن تتكون الهيئات المحلية بالانتخاب أساساً، وتتمثل تلك الهيئات في تمتعها بالشخصية المعنوية وفي عدم ارتباطها بالسلطة المركزية بتبعية مطلقة وإنما تخضع فقط لنوع من الرقابة أو الوصاية الإدارية" (كلثوم وفتيحة، 2014، ص11).

وقد عرف John Cherke الإدارة المحلية "بأنها ذلك الجزء من الدولة الذي يختص بالمسائل التي تهم سكان منطقة معينة" (المعاني، 2013، ص18)، كما وعرفت "بأنها المناطق المحددة التي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية" (عفاف، 2016، ص7).

في حين أكدت قبائلي (2017، ص10) بأن الإدارة المحلية "هي ممارسة ومباشرة سكان الوحدات الإقليمية المحلية شؤونهم ومرافقهم بأنفسهم عن طريق مجالس منتخبة، ويتولى المشرع منح الشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري لهذه الوحدات، حتى يتسنى لها ممارسة مهامها بصفة مستقلة عن الدولة، ولكن تحت مراقبتها".

ويعرفها علماء السياسة على "أنها الأجهزة والمجالس المحلية والتي تمكن المنتخبين على مستوى الولاية أو البلدية من المشاركة في وضع القرار بحق فكرة الديمقراطية" (قدور، 2017، ص17).

ومما سبق فإن الباحث يعرف الإدارة المحلية على أنها: هيئات إدارية محلية تتكون من مجالس منتخبة محلياً، لها استقلال مالي وإداري عن الحكومة المركزية تقوم بتقديم الخدمات وتحقيق التنمية المحلية ضمن بقعة جغرافية محددة لها داخل الدولة مع بقاء حق الحكومة المركزية في الرقابة عليها.

## 2.2.2 الفرق ما بين الإدارة المحلية والحكم المحلي

هناك جدل واسع بين الباحثين في الفرق ما بين نظام الإدارة المحلية ونظام الحكم المحلي، فالبعض يذهب إلى أن الإدارة المحلية تتمتع باللامركزية والاستقلالية الإدارية وتقع تحت طائلة

القانون الإداري، أما البعض الآخر فإنه يعدُّ نظام الحكم المحلي المتمتع باللامركزية والاستقلالية السياسية والإدارية يقع تحت طائلة القانون الدستوري، حيث تستمد الإدارة المحلية صلاحياتها من الحكومة المركزية التي يمكن أن تسحبه أو تمدده أو تحجمه حسب ما تقتضي الضرورة لذلك، بينما تعتبر الصلاحيات في نظام الحكم المحلي مكتسبة وغير قابلة للتصرف من قبل الحكومة المركزية إلا في بعض الحالات وعن طريق إجراءات معقدة؛ لأن صلاحيات الحكم المحلي مستمدة من الدستور الأساسي للدولة وليس من قانونها الإداري (شايب، 2015، ص16 -ص17)، وهناك عديدٌ من الاتجاهات التي تباينت حول أوجه التشابه والاختلاف ما بين الإدارة المحلية والحكم المحلي:

- الاتجاه الأول القائل بوجود فروق: ويستند أصحاب هذا الاتجاه إلى العديد من أوجه الاختلاف، فمن حيث النشأة تنشأ الإدارة المحلية بموجب القانون، في حين ينشأ الحكم المحلي بموجب الدستور، وترتبط الإدارة المحلية بالتنظيم الإداري للدولة وتتمارس جزءاً من وظيفة الدولة الإدارية وتتواجد في ظل الدولة والسلطة المركبة، بينما يرتبط الحكم المحلي بشكل الدولة ويمارس وظائف تنفيذية وتشريعية وقضائية ويتواجد فقط في الدول المركبة، أما بخصوص الرقابة فالإدارة المحلية تخضع لرقابة وإشراف السلطة المركزية من خلال جميع القوانين سارية المفعول في الدولة بينما يخضع الحكم المحلي لرقابة غير مباشرة من قبل السلطة المركزية ويكون خاضعاً لقوانين تصدر عن السلطة التشريعية (عتيقة، 2013، ص6- ص8).

- الاتجاه القائل بعدم وجود فروق: ويستند أصحاب هذا الاتجاه إلى أن كلا اللفظين لهما المعنى نفسه فالحكم المحلي والإدارة المحلية يعتمدان اللامركزية الإدارية الإقليمية، إضافةً إلى ذلك أن الإدارة المحلية تكون تمهيداً لبناء الحكم المحلي ففي كثير من الدول تعتمد في بداية تكونها على نظام الإدارة المحلية بهدف السيطرة على الحياة السياسية والاقتصادية والإدارية ومن ثم تنتقل إلى مرحلة منح الاستقلال الإداري والسياسي للأقاليم وإعطائها حرية في إدارة الشأن الداخلي (جلجال، 2017، ص24).

- الاتجاه القائل إلى عدم التفريق بينهما: ويستند أصحاب هذا الاتجاه إلى أن الدولة الموحدة تعتمد نظام الإدارة المحلية والدولة الفدرالية تعتمد نظام الحكم المحلي، لكن كلا اللفظين يعتمد على اللامركزية الإدارية واللامركزية السياسية، وبالتالي فكل دولة يمكن أن تعتمد في التسمية على أي من اللفظين على المجالس المحلية الموجودة داخل نطاق الدولة (شايب، 2015، ص17- ص18).

ويرى الباحث أن كلا المصطلحين لهما نفس الهدف ويعتمد أساساً على النظام اللامركزية الإدارية، ففي الدول الموحدة سواء سميت إدارة محلية أو حكماً محلياً لها نفس الصلاحيات تكتسبها من القانون، وفي الدول الفدرالية سواء سميت إدارة محلية أو حكماً محلياً لها نفس الصلاحيات التي تستمدتها من دستور تلك الدولة.

### 2.2.3 أسباب نشوء الإدارة المحلية

هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى ظهور نظام الإدارة المحلية في جميع دول العالم حيث اتفق كل من (عبد الله ومسعودة، 2019، ص56، خديجة، 2013، ص11- ص12) على مجموعة من الأسباب التي أدت إلى ظهور الإدارة المحلية:

1. كبر حجم مهام الدولة: منذ نشوء الدول كانت مهمتها الرئيسية في تحقيق الأمن والعدالة والدفاع ومع تقدم السنوات أصبحت الدول تهتم بالمجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها، وبسبب كثرة المهام المناطة على الدول، كان لا بد من تشكيل هيئات مساعدة لإدارة بعض شؤون الدولة، فأصبح العمل بالمركية الإدارية يشكل عبئاً كبيراً على الدولة لذلك أصبح تشكيل الإدارة المحلية ضرورياً لمساعدة الدولة على القيام بمهامها.

2. التفاوت بين مناطق الدولة: تختلف مناطق الدولة من الناحية الجغرافية، فبعض المناطق تكون قريبة من العاصمة والآخر يكون بعيد عنها، كما تختلف من حيث عدد السكان فهناك مناطق مقلته بالسكان وأخرى قليلة السكان، إضافة إلى ذلك هناك اختلاف في الموارد من منطقة إلى أخرى داخل الدولة، فبعضها يتميز بالجانب السياحي وبعضها بالجانب الصناعي

وبعضها بالجانب التعليمي، هذا الاختلاف بين منطقة وأخرى من مناطق الدولة الواحدة أدى إلى ضرورة الاستعانة بنظام الإدارة المحلية لتسيير شؤون تلك المناطق.

3. تكريس مبدأ الديمقراطية على المستوى المحلي: تعبر الإدارة المحلية عن التسيير الذاتي، وهو وسيلة فاعلة لإشراك المواطنين في ممارسة السلطة فكلما استعانت الحكومة المركزية بالمجالس المحلية المنتخبة كان ذلك مؤشراً على ترسيخ الديمقراطية، وظهور اللامركزية الإدارية أدى لتطوير أساليب عمل الإدارات المحلية وتحسين وتنظيم أداء الخدمات وزيادة كفاءة القطاعات، وبالتالي أصبحت محفزاً لجلب الاستثمار، فأصبح هناك دور للإدارة المحلية في تلبية حاجات المواطنين بحكم قربها من المجتمع المحلي.

كما وأضاف كل من (هادي وجقبوب، 2018، ص15- ص17، قدور، 2017، ص7- ص8) مجموعة أخرى من الأسباب التي أدت إلى نشوء الإدارة المحلية وهي:

1. أسباب إدارية: ومن هذه الأسباب التخفيف من أعباء الحكومة المركزية، وضمان سرعة إنجاز الخدمات، واستخدام أساليب جديدة عن أساليب الحكومة المركزية تتوافق مع ظروف المنطقة المحلية.

2. أسباب سياسية: حيث يؤدي مبدأ الديمقراطية وربط الأجهزة المحلية بالأجهزة المركزية إلى قرب الحكومة من المواطنين ودفعهم نحو العمل لصالح المجتمع، كما وتلجأ بعض الدول إلى الاعتراف بنوع من اللامركزية لبعض الأقاليم داخلها دون المساس بوحدة الدولة، وبالتالي تقوم الإدارة المحلية بتقوية البناء السياسي للدولة.

3. أسباب اجتماعية: فهناك جملة من الأسباب الاجتماعية التي ساهمت في نشوء الإدارة المحلية، كتوظيف الطاقات المحلية لدى المواطنين من أجل المصلحة العامة، ومراعاة احتياجات السكان بما يتناسب مع ظروفهم المحلية، وضمان مساهمة المواطنين في تنمية المجتمع المحلي، وخلق فرص عمل للمواطنين، والتي تؤدي إلى بناء اجتماعي قوي داخل الدولة يضمن توفير الحقوق الاجتماعية للمواطنين.

4. الأسباب الاقتصادية والتنموية: فإن اتخاذ القرار محليا يوفر الوقت والتكلفة والجهد ويحسن من أداء العمل، كما يسهم تمويل المشروعات من قبل الإدارات المحلية في التخفيف من نفقات الدولة، حيث تنفق المجالس المحلية عائداتها في مناطقها مما يحقق ذلك مستويات أعلى من العدالة.

#### 2.2.4 خصائص الإدارة المحلية

ذكر عديد من الباحثين (وضاح، 2017، ص24-ص26، إبراهيم، 2017، ص5-ص7، عفاف، 2016، ص19-ص21، شايب، 2015، ص12-ص13) مجموعة من الخصائص التي يقوم عليها نظام الإدارة المحلية، حيث لخص الباحث عدداً من هذه الخصائص:

1. تتمتع الإدارة المحلية بالشخصية المعنوية وهو الأساس الذي يحدد استقلاليتها عن الحكومة المركزية ويبدل على الأهلية القانونية لتحمل المسؤوليات الكاملة وفق القانون الممنوح لها، ولها ذمة مالية مستقلة وشخصية معنوية معتبرة أمام القانون، وإن تمتع الإدارة المحلية بالشخصية المعنوية يترتب عليه استقلاليتها في عديد من الجوانب المالية والإدارية والقانونية حيث ذكر (خديجة، 2013، ص8-ص9) مجموعة من هذه الجوانب:

أ. الاستقلال المالي: تتمتع الإدارة المحلية بخاصية استقلال الذمة المالية، حيث تتوفر لها مصادر مالية خاصة تمكنها من أداء الواجبات المناطة إليها وتقديم الخدمات اللازمة لأفراد المجتمع ضمن البقعة الجغرافية التابعة لها، كما أنه يحق لها التملك للأموال الخاصة والأصول والعقارات، ويسمح لها بإدارة ميزانيتها في حدود القانون الممنوح لها من قبل الدستور بما يتوافق مع الموازنات المصادق عليها من قبل إدارتها والجهات الرسمية العليا المختصة.

ب. الاستقلال الإداري: تتمتع الإدارة المحلية باستقلال إداري يتيح لها إنشاء أجهزة تتمتع بكامل الصلاحيات اللازمة من أجل القيام بالوظائف المناطة إليها تجاه المجتمع، وذلك بإشراف نظام رقابي من قبل السلطات العليا للدولة، وهذه الميزة تخفف العبء على

الإدارات العليا وتسرع في إصدار القرارات المتعلقة بمصالح المجتمع المحلية، وإدارة المرافق المحلية بفاعلية لكي يتسنى للحكومة المركزية التفرغ للقضايا القومية والسياسية العليا، إضافة إلى ذلك تحقيق مبدأ تكريس الديمقراطية عن طريق مشاركة المواطنين بشكل مباشر في تسيير أمورهم المحلية، وذلك بهدف زيادة وعي المواطنين من الناحية السياسية وترسيخ مبدأ الديمقراطية بينهم.

وأضاف (عفاف، 2016، ص20) مجموعة أخرى من الجوانب المترتبة على استقلالية الشخصية المعنوية للإدارة المحلية وهي كالتالي:

أ. الأهلية القانونية: تتمتع الإدارة المحلية بالأهلية القانونية والتي تعني اكتساب الوحدات المحلية الحقوق وتحملها للواجبات، فلها الأهلية الكاملة للتصرفات القانونية التي تتماشى مع أهدافها في إدارة شؤون المجتمع المحلية من إبرام للتعاقدات اللازمة وقبول المنح المقدمة من أجل مشاريع خاصة بأفراد المجتمع داخل البقع الجغرافية التابعة للإدارة المحلية.

ب. الحق في التقاضي: تتمتع الإدارة المحلية بحقها في التقاضي عن طريق قيام ممثليها برفع الدعاوى اللازمة أما المحاكم المختصة بهدف تحصيل حقوقها القانونية سواء أمام الأفراد أو الأشخاص المعنويين أو الدولة نفسها.

ت. ممارسة السلطة العامة: تتمتع الإدارة المحلية بحقوق وامتيازات السلطة العامة التي يمنحها القانون للجهات الإدارية، وبما أن المجالس المحلية هي ممثلة تلك الوحدات فلها الحق في ممارسة السلطات الإدارية وإصدار القرارات الملزمة للأفراد، وفرض الرسوم اللازمة، وحق إبرام العقود الإدارية، وحق السيطرة على الملكية الخاصة من أجل المنفعة العامة، وحق التنفيذ المباشر.

ث. كما أن موظفي الإدارة المحلية يعدّون موظفين عامين رغم أنهم تحكمهم أنظمة وظيفية تختلف عن تلك المطبقة على الحكومة المركزية، كما أنهم يتقاضون رواتبهم من موازنة الإدارة المحلية الذين يتبعون لها وليس من موازنة الدولة.

2. المجالس المنتخبة مستقلة وتخضع للحكومة المركزية، حيث تحتفظ الحكومة بحق الإشراف والرقابة على أعمالها وذلك وفق نصوص قانونية تنظم العلاقة بينهما، حيث إن الرقابة والإشراف ركنٌ رئيسيٌّ من أركان وجود نظام للإدارة المحلية وعلية فإن هناك مجموعة من الأهداف التي يتوجب على الحكومة المركزية اتخاذها من أجل مصلحة المواطنين وتحقيق الخدمات اللازمة لهم حيث ذكر (إبراهيم، 2017، ص6-ص7) أهم هذه الأهداف:

أ. المحافظة على الوحدة السياسية والإدارية للدولة، حيث إن الإدارة المحلية نظام فرعي من النظام الرئيس للدولة وأحد أجهزتها.

ب. التأكيد على تطبيق القوانين والأنظمة التي تصدرها الحكومة المركزية الخاصة بأعمال الإدارة المحلية وأن تكون قرارات المجالس المحلية موافقة للقوانين والأنظمة وذلك لحفظ حقوق الحكومة المركزية والإدارة المحلية والمواطنين.

ت. التأكيد على التزام الإدارة المحلية بواجباتها ووظائفها بدرجة من الكفاءة والفاعلية وذلك من خلال مصادقة الحكومة المركزية على موازنة الإدارة المحلية التي تعدّ انعكاساً لأدائها العام.

3. تتمثل الإدارة المحلية في مجالس منتخبة يتم اختيارهم من قبل سكان البقعة الجغرافية التابعة للوحدة المحلية وفق معايير محددة، فمن الصعب على أبناء البقعة الجغرافية الواحدة أن يقوموا بمهمة إدارة الوحدة المحلية بأنفسهم، فكان من الأنسب انتخاب مجموعة من الأشخاص لتكوين المجالس المعبرة عن الشخص المعنوي العام، حيث تحدث إبراهيم (2017، ص5) عن وجهات نظر المختصين في هذا المجال انقسموا إلى فريقين، الأول يدعم أساس الانتخاب مبرراً بذلك استقلالية المجالس المحلية وتكريس مبدأ الديمقراطية الذي يؤيد نظام الانتخاب، أما الفريق الثاني فإنه لا يعدّ الانتخاب شرطاً لازماً لتحقيق اللامركزية المحلية ويمكن أن يتم ذلك من خلال التعيين.

وعلى الرغم من أن الخصائص السابقة التي من المفروض أن تتمتع بها الهيئات المحلية والتي تحافظ على كينونتها واستقلاليتها، إلا أن هناك عديد من الهيئات المحلية سواءً كانت في فلسطين أو في بعض دول العالم، فإنها قد تكون مسيرة لفئة سياسية أو اجتماعية تفرض عليها أجناس معينة تظهر جليةً من خلال أداء هذه الهيئات داخل الوحدات المحلية، وتكون بدرجات متفاوتة تبعاً لشخصية أعضاء مجالس هذه الهيئات، ويمكن تجاوز هذه الإشكالية بترسيخ آليات تطبيق المساءلة المجتمعية داخل الهيئات المحلية.

## 2.2.5 أهداف الإدارة المحلية

هناك عديد من الأهداف للإدارة المحلية والتي تمكنها من القيام بتقديم الخدمات اللازمة للمواطنين ضمن البقعة الجغرافية التابعة لها، حيث اتفق مجموعة من الدراسات (هادي وجقبوب، 2018، ص 43-45، ججال، 2017، ص 30-32، إبراهيم، 2017، ص 7-9، وضاح، 2017، ص 27-28) على الأهداف التالية:

أولاً: الأهداف السياسية: وذلك من خلال:

1. الديمقراطية والمشاركة: فتعدّ احد الأهداف الأساسية المراد تحقيقها من منظومة عمل الإدارة المحلية حيث تبنى على أساس مشاركة افراد المجتمع في اتخاذ القرارات الخاصة في إدارة شؤونهم المحلية من تقديم للخدمات وتوزيع للمشاريع الانمائية مما يعزز من مهارات إدارة الدولة والحكم الرشيد لدى افراد المجتمع
2. دعم الوحدة الوطنية: يدعم نظام الإدارة المحلية الوحدة الوطنية من خلال توزيع إدارة السلطات المحلية على القوى السياسية والمجتمعية المختلفة.
3. تعزيز البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة: وذلك من خلال توزيع الاختصاصات على جميع المدن والقرى والتجمعات السكنية داخل حدود الدولة، حيث تعدّ الوحدات المحلية بنظامها اللامركزي قادرة على تحمل مسؤولياتها دون الرجوع للحكومة المركزية.

ثانياً: الأهداف الإدارية: وذلك من خلال:

1. تحقيق الكفاءة الإدارية فنظام الإدارة المحلية فهو نظام لامركزي يعطي أفراد المجتمع كمية الخدمات والمشاريع التنموية والتي تختلف من وحدة محلية لأخرى وبالتالي يكون أكثر قدرة على تلبية طلبات المجتمع من الحكومة المركزية.
2. القضاء على البيروقراطية وإعطاء صلاحيات تقديم الخدمات المحلية الى هيئات تعي جيداً طبيعة الحاجات المجتمعية المحلية ويقدمونها دون عوائق وبرقابة وإشراف افراد المجتمع المتلقين للخدمات.
3. إيجاد بيئة تنافسية بين الوحدات المحلية وإعطاء الفرص للاستفادة من تجارب الوحدات المحلية لبعضها البعض.
4. تسهيل وصول متلقي الخدمة لمقدم الخدمة، حيث يقرر مسؤولو الوحدات المحلية الخدمات المطلوبة ويديرونها وقيمونها.

ثالثاً: الأهداف الاجتماعية: وذلك من خلال:

1. تقوم الإدارة المحلية بربط الحكومة المركزية بالقاعدة الشعبية مما يساعد على معرفة الحكومة المركزية لاحتياجات افراد المجتمع المحلي.
2. إعطاء الثقة للمواطن واحترام حقه في إدارة الشؤون المحلية.
3. تعزيز انتماء الافراد للدولة ودمجهم في المنظومة المجتمعية.
4. تعدد الإدارة المحلية وسيلة تمكن الأفراد من الحصول على احتياجاتهم ورغباتهم.

رابعاً: ويرى الباحث أن هناك هدفاً آخر للهيئات المحلية وهو الهدف التنموي: وذلك من خلال

1. أعداد الخطه التنمويه الاستراتيجيه من قبل الهيئة المحلية لكافة القطاعات داخل التجمع السكاني.

2. عمل المشاريع التنموية التي تخلق فرص عمل وتعزز من اقتصاد التجمع السكاني.

3. تشكيل مننديات التنمية الاقتصادية المحلية في بعض الهيئات المحلية، ساهم في تقديم مبادرات مجتمعية لمشاريع تنموية تم تنفيذها بالشراكة ما بين الهيئه المحلية والمجتمع المحلي.

ويرى الباحث أن جميع الأهداف التي ذكرت تخدم مصلحة المواطنين داخل الدولة بشكل مباشر من خلال تقديم الخدمات اللازمة لهم بشكل أسرع وملائمة احتياجاتهم المباشرة وغير المباشرة، من خلال الهيئات المحلية التي تكون أقرب إليهم ويمكن الوصول لها ولإدارتها من قبلهم أكثر من الحكومة المركزية، إضافةً إلى ذلك تقوم الهيئات المحلية بالتخفيف عن كاهل الحكومة المركزية من خلال تقديم الخدمات والمشاريع المحلية والخاصة وتعزيز الديمقراطية ومفهومها لدى المواطن، من خلال أسلوب الانتخاب في اختيار أعضاء مجالس الهيئات.

#### 2.2.6 أهمية الإدارة المحلية

تعد الإدارة المحلية ركيزة أساسية في المجتمع وذلك بفعل الأدوار الهامة التي تقوم بها، حيث لها دور كبير في إدارة وتسيير الشؤون المحلية، ولهذا اهتم عديد من الباحثين في الإدارة المحلية فمختصون في علم الاجتماع اهتموا بها كونها تمثل شكلاً من أشكال التضامن الاجتماعي كما أنها تقوم على فكرة تقسيم العمل، ويمكن النظر إليها من ناحية سياسية على أساس أن مجالس الهيئات المحلية تمثل قاعدة اللامركزية التي يتمكن من خلالها المواطنون على مستوى الوحدة المحلية من المشاركة في صنع القرار تكريساً لمبدأ الديمقراطية، إضافةً إلى ذلك اهتم المختصون في مجال الإدارة بنظام الإدارة المحلية لما له من أهمية رئيسية في نظرية التنظيم (عبد الوهاب وعلي، 2016، ص14).

ومما سبق فإن أهميتها تتبع في عديد من الجوانب والتي تناولها عديد من الباحثين (قدور، 2017، ص8، جلال، 2017، ص32-34، نادية، 2015، ص23-24، عاشوري، 2014، ص26-28) حيث لخص الباحث أهمية الإدارة المحلية على النحو الآتي:

1. الأهمية السياسية: تبرز الأهمية السياسية في الإدارة المحلية من خلال تحقيق ثلاثة جوانب وهي: الديمقراطية، وتحقيق الوحدة الوطنية، وتقوية البناء السياسي للدولة، فتنحصر الديمقراطية من خلال الانتخابات للمجالس المحلية بواسطة أفراد المجتمع، لتتمكن هذه المجالس من الحكم والإدارة في هذه المجتمعات، وتطبيق الديمقراطية في نظام الإدارة المحلية يعدّ النظام الديمقراطي في الدولة، وبالتالي إشراك المواطنين في إدارة مجالسهم المحلية يكسبهم الخبرة في العمل السياسي وينتج أفراد قادرين على القيادة وتحمل المسؤولية.

وأما بالنسبة لدعم الوحدة الوطنية فإن الإدارة المحلية التي تكون قائمة على التقسيمات الإدارية للدولة تقضي على المركزية القائمة وتساعد في كثير من الدول على محو العصبية الطائفية والعرقية، وبخصوص البناء السياسي فإن نظام الإدارة المحلية يقوم بمهام واختصاصات بدلاً من الحكومة المركزية وبالتالي يساعد في مواجهة الأزمات التي قد تتعرض لها الدولة سواءً داخلياً أو خارجياً.

2. الأهمية الإدارية: تتجلى الأهمية الإدارية لنظام الإدارة المحلية في ثلاثة جوانب وهي: تحقيق الكفاءة الإدارية، وتغيير أنماط العمل، والقضاء على البيروقراطية، فبنسبة لتحقيق الكفاءة الإدارية تسعى المجالس المحلية لتقديم الخدمة للمواطن بأقصر الطرق ولأكبر عدد منهم مستخدمةً الموارد المتوفرة لديها بالطريقة الأمثل حتى تقدم الخدمة للمواطنين.

وأما بالنسبة لتغيير أنماط العمل والقضاء على البيروقراطية، حيث تختلف طبيعة العمل من وحدة محلية إلى أخرى وذلك حسب حجمها، وحاجات المواطنين في المنطقة الجغرافية التي تتبع كل وحدة وهذا يعدّ من ميزات اللامركزية في الإدارة، إضافة إلى ذلك القضاء على البيروقراطية من خلال توزيع المهام على الوحدات المحلية بواسطة أشخاص يدركون طبيعة الحاجات المحلية ويخضعون لرقابة الجهات الرسمية.

3. الأهمية التنموية الاقتصادية: تنبع الأهمية التنموية الاقتصادية لنظام الإدارة المحلية من خلال توفير مصادر التمويل المحلي القائمة على جباية الإيرادات والرسوم والضرائب

المختلفة وتخصيصها للقيام بمشروعات تهم المجتمع، وتخفف العبء عن كاهل الدولة، وعمل مشاريع اقتصادية تناسب احتياجات الوحدة المحلية، وبالتالي تقوية الاقتصاد القومي نتيجةً لتفعيل الاقتصاد على المستوى المحلي، كون الإدارة المحلية أعلم من الحكومة المركزية على اقتراح المشاريع المناسبة للوحدات المحلية.

4. الأهمية الاجتماعية: تتبع الأهمية الاجتماعية لنظام الإدارة المحلية من خلال إشراك ممثلي المجتمع في إدارة مصالح المجتمع المحلية، وتساهم في تعزيز الولاء للوطن، وتعزيز روح التنافس لدى سكان الوحدات المحلية المتجاورة في مجال التنمية الذي ينعكس على المصلحة العامة للدولة بشكل ايجابي، إضافةً إلى ذلك وخلق شعور لدى المواطنين بوجود نوع من العدالة الاجتماعية، حيث يحصل المواطن على فرص متقاربة من الخدمات، وكذلك دفع رسوم وضرائب بالقدر نفسه تقريباً من أجل إنشاء مشاريع تعود بالفائدة على سكان الوحدة المحلية.

### 2.2.7 وظائف الإدارة المحلية

هناك عديد من الوظائف للإدارة المحلية حيث ذكر (عبد الحق وعبد الهادي، 2016، ص16-ص17) عدداً من هذه الوظائف، ومنها:

1. المهام الاجتماعية والثقافية وعلى النحو التالي:

- قطاع السكن: تقوم الهيئات المحلية بتنظيم الأبنية داخل حدودها الجغرافية ووضع الشروط اللازمة، ومنح التراخيص، وإصدار المخالفات الخاصة بذلك، وشق الطرق وتعبيدها، وتوفير الخدمات الضرورية من مياه وكهرباء، والاهتمام بالمظهر الجمالي للوحدة المحلية.

- قطاع التربية والتعليم: تقوم الهيئات المحلية ببناء المدارس اللازمة لمراحل التعليم الأساسية والثانوية والمهنية.

- قطاع الصحة: تعمل الهيئات المحلية على تحقيق النظافة العامة للوحدة المحلية والرقابة على السلع والمنتجات من حيث صلاحيتها للمستهلكين، إضافةً إلى ذلك إنشاء الهياكل الصحية من قاعات علاج وغيرها.

## 2. المهام الاقتصادية والمالية والمتمثلة في:

- تغطية الحاجات الرئيسة للمواطنين، وذلك من خلال إنشاء الاسواق وتنظيمها وتطوير البنية التحتية.
- تطوير النشاطات الاقتصادية، وذلك من خلال بناء مناطق صناعية ويجاد بنية تحتية خاصة بالمشاريع الاقتصادية.
- تطوير مستوى التشغيل من أجل توفير مناصب عمل جديدة، من خلال عمل مشاريع تنموية واقتصادية بالشراكة مع المجتمع المحلي مما يخلق فرص عمل جديدة لأفراد المجتمع.

## 2.3 المساءلة المجتمعية

يعد مفهوم المساءلة المجتمعية عنصراً هاماً في خلق واقع متقدم ونوعي للإدارة الشفافة والرشيدة في القطاع العام، الأمر الذي يسهم في إخضاع المسؤولين الحكوميين للمساءلة عن أفعالهم، خاصة عن المتعلقة منها بإدارة الموارد العامة.

حيث تقوم المساءلة المجتمعية على تمكين المواطنين من التعبير عن ردود أفعالهم والتعبير عن مطالبهم المتمثلة في الحصول على خدمات ذات نوعية أفضل، وشفافية أكثر فيما يتعلق بالميزانية والعقود المفتوحة واللوائح والقوانين، كما تقوم المساءلة المجتمعية بتقديم قدر من ردود الأفعال القيمة والمعلومات الثمينة إلى الموظفين الرسميين العموميين، وتزويدهم بما يحتاجونه من نفوذ سياسي لتنفيذ ودعم الإصلاحات التي تصب في صالح المواطنين، إضافة إلى ذلك زيادة ثقة المواطن في الحكومة (جوناثان فوكس، 2014، ص5).

### 2.3.1 مفهوم المساءلة

ورد العديد من التعريفات للمساءلة، حيث أشار (قطيشات وأبو حمور، 2018، ص211) بأن المساءلة هي: "الطلب من المسؤولين لتقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المهام المطلوبة وقبول كل أو بعض المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش".

وكما وذكر (الجبوري، 2019، ص6) هي قيمة أساسية للحكم الرشيد في المنظمات، وهي مطلب رئيسي لإصلاح الإدارة العامة، إذ تمثل المساءلة أحد الجوانب الأساسية للمنظمات التي تضمن الأداء السليم وتزيد من المراقبة من جانب أصحاب المصلحة الرئيسيين، كما تحافظ على فعالية الإداريين من خلال إلزامهم بالوفاء بوعودهم.

في حين أشار (Bovens, 2003,p44) إلى المساءلة بأنها "مفهوم ينطوي على وعد بالمساواة والعدل والتحسين والشفافية والمراقبة الديمقراطية والسلوك الأخلاقي".

كما وذكرت (منظمة الشفافية الدولية، 2006، ص38- ص39) نوعين من آليات المساءلة: المساءلة العمودية والمساءلة الأفقية، حيث يشير مفهوم المساءلة العمودية إلى قدرة جمهور الناخبين على مساءلة ممثليهم عبر إعادة انتخابهم، أو عدم انتخابهم. أما المساءلة الأفقية فتشير إلى خضوع كل هيئة أو مسئول للرقابة والمساءلة من قبل هيئة أخرى، بحيث لا يوجد أحد خارج المساءلة.

### 2.3.2 مفهوم المساءلة المجتمعية

زاد الاهتمام بتطبيق مبدأ المساءلة المجتمعية منذ العام 2001 بوصفه أحد أدوات التنمية، حيث وضع البنك الدولي في تقريره السنوي للتنمية الدولية عن أهمية المساءلة المجتمعية في إطار تمكيني وبعد ذلك باتت المساءلة المجتمعية جزءاً رئيسياً من الحوكمة والتنمية بصفة عامة، وارتبط مفهوم المساءلة المجتمعية في البنك الدولي كونها تحقق عديداً من أهدافه الأساسية التي من أبرزها الحد من الفقر والتنمية الفعالة المستدامة (عطامنة وآخرون، 2013، ص16).

وقد كان البنك الدولي أول من أطلق مصطلح " المساءلة الاجتماعية " حيث تتصف بأنها مجموعة من الإجراءات والأدوات التي تمكن المواطنين، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام وكذلك القطاع الخاص أو النقابات استخدامها لمساءلة المسؤولين الحكوميين وموظفي القطاع العام (الكفارنة، 2016، ص13).

حيث عرف البنك الدولي المساءلة المجتمعية على أنها: " مُدخَل نحو بناء المساءلة التي تعتمد على إشراك المجتمع المدني، فعلى سبيل المثال يكون المواطن العادي و/ أو منظمات المجتمع المدني التي تشارك بشكل مباشر أو غير مباشر في زيادة الطلب على المساءلة، في إطار القطاع العام تشير المساءلة الاجتماعية إلى نطاق كبير من الأفعال والآليات التي يمكن أن يستخدمها المواطنون والمجتمعات ووسائل الإعلام المستقلة ومنظمات المجتمع المدني، لمساءلة الموظفين العموميين والمسؤولين الحكوميين، وتشمل هذه الإجراءات المشاركة في وضع الميزانية العمومية وتتبع الإنفاق العام ومتابعة توصيل الخدمات العامة والتحقيقات الصحفية، واللجان العامة، والمجالس الاستشارية من المواطنين، وتقيس المساءلة بقيادة المواطن تكامل وتعزيز آليات المساءلة التقليدية مثل المواعظ والموازنات السياسية، والمحاسبة ونظم المراجعة، والقواعد الإدارية والإجراءات القانونية" (كارمان، 2004، ص76).

وجاء دليل أدوات المساءلة المجتمعية؛ ليعرف المساءلة المجتمعية بأنها: " مجموعة واسعة من الأعمال والآليات التي يستخدمها المواطنون ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وغيرها من الأطراف الفاعلة غير الحكومية في مطالبة من يقومون على إدارة الشأن والمال العام لتوضيح قرارات تم اتخاذها، والإجابة عن أسئلة متعلقة بالمشاريع أو الخدمات أو الفرص التي تم توزيعها وإدارتها" (اللجنة الوطنية للمساءلة المجتمعية، 2016، ص10).

وقد أشار (مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، 2015، ص7) إلى المساءلة المجتمعية بأنها" أداة إلزام أو نهج عمل نحو بناء الالتزام الذي يكفل المشاركة المدنية المباشرة أو غير المباشرة للمواطنين ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات الأخرى، والتي تدفع من بيدهم السلطة على تحمل تبعيات أفعالهم في القضايا التي تؤثر على المجتمع".

وتعرف أيضا المساءلة المجتمعية بأنها: " مجموعة واسعة من الأعمال والآليات التي يستخدمها المواطنون ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وغيرها من الأطراف الفاعلة غير الحكومية في مطالبة من يقومون على إدارة الشأن والمال العام لتوضيح قرارات تم اتخاذها، والإجابة عن أسئلة متعلقة بالمشاريع أو الخدمات أو الفرص التي تم توزيعها أو إدارتها " (وزارة الحكم المحلي، 2017، ص8).

ويعرفها الباحث إجرائياً: هي أحد أنواع الرقابة والتي يقوم بتنفيذها أفراد المجتمع ومنظماته وتشكيلاته على الهيئات المحلية، من أجل المحافظة على المال العام وتقديم الخدمات بالشكل الأفضل، مستندة إلى مجموعة من الركائز والآليات اللازمة من خلال أدوات يجب أن تتحقق في المنظومة كاملةً والتي تتمثل بالمواطنين والجهات الرسمية.

### 2.3.3 أهداف المساءلة المجتمعية

تهدف المساءلة المجتمعية إلى تحقيق عديدٍ من الأهداف اللازمة لتطوير الخدمات المقدمة من قبل مزودي الخدمة للمجتمع ضمن الإمكانيات المتاحة وفي إطار النزاهة والشفافية والمساءلة، لذلك هناك ثلاثة أهداف للمساءلة المجتمعية اتفق عليها كل من (زهيرة، 2019، ص137، الكفارنة، 2016، ص30)، وتتمثل في:

1. المراقبة والتحكم وتطوير العمل والالتزام بالقوانين.
2. زيادة ثقة أفراد المجتمع في الجهة المسؤولة عن تقديم الخدمات.
3. التحقق من وصول المعلومات إلى أصحاب القرار عن سير الأعمال، لتصبح أكثر فعالية للحصول على خدمات أفضل.

ويرى الباحث بأن الأهداف المذكورة أعلاه هي أهداف شاملة للمساءلة المجتمعية، ولتحقيق هذه الأهداف يجب توفر قيم النزاهة والشفافية والمشاركة لدى المؤسسة مع تفهم المواطنين لمفهوم المساءلة المجتمعية والجوانب التي تتحقق فيها تلك المساءلة.

### 2.3.4 مبادئ المساءلة المجتمعية

اتفقت عديداً من الدراسات (زهرة، 2019، ص137)، (UNDP, 2013, p12) على مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها المساءلة المجتمعية وهي كالتالي:

1. تهيئة أفراد المجتمع المحلي ومنظماته المهنية للمساءلة، وتعزيز الثقة ورفع الوعي لدى أفراد المجتمع والقدرة على بناء التحالفات.
2. القدرة على جمع المعلومات وتحليلها واستخدامها بالشكل الأمثل، وترجمتها إلى مختلف الأشكال والأساليب، وتبادلها من خلال وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني.
3. استخدام أدوات المساءلة المجتمعية من خلال القنوات الرسمية أو عبر قنوات أخرى مثل الاحتجاجات والتجمعات.
4. متابعة جميع الالتزامات الحكومية والأهلية من خلال حملات الضغط والمناصرة.

### 2.3.5 الآليات المؤسسية لتعزيز المساءلة المجتمعية

يتركز إطار المساءلة المجتمعية حول أربع آليات مؤسسية (ركائز) أساسية والتي ذكرها دليل أدوات المساءلة المجتمعية (اللجنة الوطنية للمساءلة المجتمعية، 2016، ص10- ص11) والتي تتمثل في الشفافية، والمشاركة، والاستجابة، والمتابعة، حيث تتوقف عملية المساءلة على فاعلية هذه الركائز، والتي تشكل منظومة قوية تبني عليها المساءلة المجتمعية.

**أولاً: الشفافية:** وتعرف الشفافية بأنها " توفر المعلومات لعامة الناس، حول السياسات والنظم والتعليمات والقوانين والقرارات" (أبو سنجر، 2016، ص14)، كما وتعرف بأنها فلسفة ومنهج عمل يقوم على الوضوح والعلانية والصراحة والانفتاح والدقة في شتى مجالات ونشاطات العمل بين الأطراف ذات العلاقة، بما لا يتعارض مع المصلحة العامة العليا والالتزام بالموضوعية والحياد وتعزيز فاعلية المساءلة والمحاسبة، وتعتبر الشفافية مدخلاً مهماً في الكشف عن مواطن

الفساد وتمكين الرقابة الذاتية وهي أساسية للإصلاح والتطوير والرقي الإداري في كافة منظمات ومؤسسات المجتمع المدني" (رمضان، 2019، ص13).

ومن أجل تطبيق الشفافية لابد من توافر العناصر الآتية كما ذكرها (السبيعي، 2010، ص36):

1. العلانية: تعدّ العلانية عنصراً أساسياً تقوم عليه الشفافية وهي أول خطوة في أي عملية مساءلة، حيث تقوم على توصيل المعلومات لجميع الأطراف بنفس المستوى.
2. القانونية: وهي التي تمنح حق استخدام الرقابة وبذلك تتمكن الجهات الرقابية المختصة ومنظمات المجتمع المدني والجماعات المجتمعية وأفراد المجتمع من ممارسة دورهم في كشف الأخطاء في العملية الإدارية داخل المؤسسات.
3. الوضوح: يجب أن تكون إجراءات العمل تتسم بالوضوح وعدم التعقيد والبساطة وأن يكون هناك تحديث مستمر لهذه الإجراءات وفق آليات يتم مناقشتها مع الجهات المعنية.
4. المكاشفة: والتي تعني إعطاء البيانات كافة ونشرها وتوصيلها، والمعلومات لمختلف الجهات المعنية سواء كانت رسمية أو منظمات مجتمع مدني أو أفراد المجتمع دون إخفاء أي معلومة.

وتكمن أهمية الشفافية كما ذكرها (البد، 2019، ص16) وهي كالتالي:

1. تعمل الشفافية على مبدأ وضوح المعلومات، مما يجعل الموظفين أكثر حرصاً في أداء أعمالهم، خوفاً من مسألتهم من قبل المواطنين، كما وتعمل الشفافية على إتاحة المعلومات التي تساعد على مشاركة أفراد المجتمع في صنع القرارات.
2. تعد الشفافية ركناً أساسياً في تحقيق المساءلة وتكريس مبدأ الديمقراطية والحوكمة وضرورية في عملية التنمية، كما تؤكد على حق المواطنين في فهم وتقييم ومراقبة القرارات التي يتخذها صناع القرار.

3. تساعد الشفافية في تحسين الأداء وتطور عمل المؤسسات حيث تقوم على الانفتاح الإداري وكشف المعلومات، مما يحد من الفساد ويساعد المواطنين في التعبير عن آرائهم ويرفع من درجة الرضا الوظيفي لدى الموظفين، ويكسر جميع الحواجز بين المؤسسة وأفراد المجتمع.

ويرى الباحث بأن الشفافية ركنٌ أساسيٌّ في أي عملية مساءلة مجتمعية فهي تقوم على إتاحة المعلومات جميعها من قبل السلطات العامة للمواطنين، وبالتالي يساعد ذلك المواطنين على معرفة القرارات التي صدرت عن السلطات العامة من حيث أسباب اتخاذها وآلية تنفيذها وبالتالي تمكنهم من انتقاد أي قرار أو مراقبة عملية تنفيذه، وتقييم النتائج المترتبة عليه ومحاسبة الجهات الرسمية على أي إخفاق تقوم به، وتصويب القرارات الخاطئة.

**ثانياً: المشاركة:** وتعرف المشاركة بأنها "إحدى الأدوات التي يمكن من خلالها بالنهوض والارتقاء به، والعمل على تحسين حياة المواطنين اجتماعياً واقتصادياً من خلال إسهام أبناء المجتمع تطوعاً في جهود التنمية، سواءً بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل، وحث الآخرين على المشاركة وعدم وضع العراقيل أمام الجهود المبذولة من جانب قيادات المجتمع وغير ذلك من الأمور التي تؤدي إلى تنمية المجتمع وتحقيق أهدافه" (مهنا، 2014، ص13)، كما ويرى (دعبس، 2009، ص65) أن المشاركة المجتمعية "هي الجهود التطوعية التي تقدم من مختلف تجمعات ومنظمات العمل المدني، سواءً بالرأي أو بالعمل أو بالتحليل أو بالجهد من أجل دعم كافة مشروعات وبرامج التنمية في المؤسسات الرسمية في المجتمع وتعميق روح التواصل والأداء الجماعي وتفعيل الطاقات المحلية لدفع وتدعيم كافة المشروعات التنموية".

وتتبع أهمية المشاركة المجتمعية كونها إحدى الوسائل التي تعزز التنمية داخل المجتمع والعمل على تطوير مستوى حياة الأفراد اجتماعياً واقتصادياً من خلال مشاركتهم الطوعية في جهود التنمية سواءً بالعمل أو بالرأي أو بالتمويل، حيث تساهم مشاركة المجتمع في تحديد أفضل الاحتياجات للمواطنين، ومطالبة الجهات المسؤولة بزيادة الكفاءة والسرعة في تنفيذ هذه الاحتياجات، إضافةً إلى ذلك تسمح المشاركة المجتمعية بالعملية الديناميكية المتواصلة في العمل،

كما تشجع الأفراد على الابتكار وتقديم المقترحات واستفادة السلطات العامة منها (سكيك، 2012، ص32).

وتتمثل أشكال المشاركة الاجتماعية كما ذكرها (الشرفا والهابليل، 2014، ص7) في الأشكال التالية:

1. اجتماعات عامة مع أفراد المجتمع المحلي: عقد اجتماعات بين أفراد المجتمع وصناع القرار في مختلف المجالات التي تخص المجتمع المحلي داخل قاعات مخصصة من أجل مشاركة الأفراد بآرائهم حول قضايا مجتمعية معينة.

2. المجلس البلدي أو المحلي: هو مجلس يتم انتخابه أو تعيينه، ليقوم بالمهام التنفيذية والتخطيطية للسلطة المحلية ويحق للسكان المحليين داخل حدود الهيئة المحلية الترشح لعضوية المجلس المحلي.

3. لجان الأحياء: هي لجان مكونة من أفراد المجتمع المحلي تسعى إلى تنشيط الحياة العامة وتحفيز المبادرات الذاتية وتفعيل أبناء الأحياء للعمل الجماعي والاستجابة لمطالبهم اليومية المشتركة.

4. الإذاعة المحلية: هي قنوات إذاعية، ويمكن أن تكون مرئية تتابع قضايا المواطنين مع الجهات المختصة من أجل توصيل رأي المواطن لصانع القرار للأخذ به في عين الاعتبار عند اتخاذ القرارات.

5. صندوق الشكاوى والاقتراحات: هو عبارة عن صندوق يوضع داخل مبنى البلدية يحق للمواطنين وضع الشكاوى والاقتراحات الخاصة في قضايا مجتمعية معينة، حيث تقوم البلدية بفتح هذا الصندوق من خلال لجنة متخصصة لمتابعة هذه القضايا والمقترحات.

وتعتمد المشاركة المجتمعية من أجل تحقيقها على مجموعة من المتطلبات الضرورية والتي ذكرها (مهنا، 2014، ص29).

1. تنمية الشعور بالمسؤولية وتوظيف الجهود الحكومية والمجتمعية لتلبية الاحتياجات الشعبية، وتوفير كادر من العاملين المدربين في عمليات تنمية المجتمع.

2. مشاركة جميع الهيئات ومنظمات المجتمع المدني والجماعات الشعبية وأفراد المجتمع في عملية اتخاذ القرارات وتحديد الأولويات حتى يتم توجيه التنمية في طريق يخدم مصالح المجتمع العامة.

3. توافق عمليات التنمية والتخطيط مع حاجات أفراد المجتمع بحيث تكون هذه العمليات واقعية وأهليه ملائمة للوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع.

ويرى الباحث أن المشاركة المجتمعية ركيزة أساسية في تحقيق المساءلة المجتمعية فمشاركة أفراد المجتمع ومنظماته المدنية في اتخاذ القرارات وتقييم، ومتابعة تنفيذها يحقق درجة عالية من جودة تقديم الخدمات وتحقيق أفضل مستويات من التنمية الاجتماعية داخل المجتمع، كما وتساعد المشاركة المجتمعية صانعي القرار على اكتساب ثقة أفراد المجتمع، إضافةً إلى الاستفادة من الكفاءات الموجودة داخل المجتمع في عملية التخطيط واتخاذ القرارات داخل الهيئات المحلية، والمؤسسات العامة.

ثالثاً: الاستجابة: وتعرف بأنها مدى استجابة الهيئات المحلية لاحتياجات المواطنين، كما وأشار تقرير (UNDP, 2012,B) إلى أن الاستجابة تتمثل في "أن تسعى الوزارات ضمن العمليات التي تقوم بها بتلبية احتياجات وخدمات أصحاب المصلحة"، ويعرفها الباحث إجرائياً: بأنها تلبية المؤسسات الرسمية لحاجات المواطنين بأقصى سرعة وبأفضل جودة ممكنة.

وتبرز أهمية الاستجابة، كونها تلبى احتياجات المواطنين العامة بأفضل صورة، حيث تعمل المؤسسات الرسمية على تلبية حاجات المواطنين حسب الأولوية من خلال وضع هذه الاحتياجات ضمن خططها وسياساتها موضحةً الجدول الزمني لتنفيذ هذه الاحتياجات وأماكن تنفيذها والجهة العاملة على التنفيذ، فالاستجابة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمساءلة المجتمعية فهي إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها المساءلة المجتمعية، وبالتالي تحقيق الاستجابة داخل

المؤسسات الرسمية والهيئات يساهم في تحقيق المساءلة المجتمعية، وبالتالي يزيد العمل الجماعي لدى أفراد المجتمع من أجل المطالب بتلبية احتياجاتهم والحصول على الخدمات بأفضل سرعة من الجهات المختصة، والتي بدورها تكسب ثقة المجتمع في حال طبقت الاستجابة بالطريقة المثلى (Camargo and Jacobs, 2011, p8-p9).

ويرى الباحث أن الاستجابة ركنٌ رئيسيٌّ من أركان المساءلة المجتمعية والتي بتطبيقها تمنح المؤسسات الرسمية والهيئات المحلية احتياجات المواطنين بأفضل صورة وبأقصى سرعة، كما تحفز المواطنين على المطالبة بحقوقهم من الجهات الرسمية، إضافةً إلى ما تقدمه الاستجابة للمواطنين تجعل المؤسسات الرسمية تقوم بخططها ومشاريعها بالصورة المثلى التي ترضي أفراد المجتمع وتكسب ثقتهم تجاه المؤسسات الرسمية، كما وتنظم منظمة العمل داخل المؤسسة الرسمية بما يتوافق مع الإمكانيات الموجودة وحاجات المواطنين.

**رابعاً: المتابعة:** وتعرف المتابعة "بأنها التأكد من أن ما تم إنجازه من أنشطة ومهام وأهداف هو بالضبط لما كان يجب أن يتم بما في ذلك من تحديد للانحرافات - إن وجدت- وأسبابها وطرق علاجها" (حسن علي، 2016، ص15)، كما ويعرف الباحث المتابعة: بأنها جمع وتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بأداء المؤسسات العامة للتأكد من أنها تمت بطرق قانونية وفاعلة.

وحظي المتابعة بأهمية خاصة في المؤسسات العامة، وذلك لأنها تضمن حماية الموارد العامة والاستخدام الأمثل لها وزيادة الكفاءة الإنتاجية، ليعود ذلك بالنفع على جميع فئات المجتمع، خاصة وإن المتابعة تمكن الهيئة من التصرف بشكل سريع لتصحيح الأخطاء والقصور أولاً بأول (الملاحى، 2016، ص2).

وتتمثل الحاجة إلى المتابعة في الهيئات المحلية في إرساء قواعد العمل المؤسسي المنظم وبناء جسور الثقة بين طاقم العمل في الهيئة المحلية بوصفها كلاً والهيئة المحلية مع الجمهور من جهة أخرى، كما تعمل المتابعة على إعطاء الحقيقة الكاملة عن البيانات والتقارير الإدارية وتطبيقها على أرض الواقع وتقيد الهيئة المحلية باللوائح والأنظمة والقوانين، ومتابعة انجاز المشاريع

والخدمات بالصورة المثلى وحسب الأولويات بناءً على حاجة المجتمع لها، كما وتعمل المتابعة على الحد من الفساد المالي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

### 2.3.6 إجراءات تطبيق المساءلة المجتمعية

هناك عديدٌ من الإجراءات اللازمة لتطبيق المساءلة المجتمعية والتي يمكن للمواطنين والمجتمع المدني اعتمادها لمساءلة أصحاب القرار في السلطات العامة حيث ذكر (مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، 2015، ص15- ص17) مجموعة من هذه الإجراءات والمتمثلة فيما يلي:

1. التعبئة حول تحديد المشكلة: تعتبر الإجراءات الأولى في أي مبادرة للمساءلة المجتمعية تقوم على وضع إستراتيجية لتحديد معالجة المشاكل حسب أولوياتها، فقد تكون المشكلة ذات طبيعة محلية أو ذات طبيعة وطنية.

2. بناء قاعدة المعلومات: يعد الإجراء الثاني للمساءلة المجتمعية وتتكون المعلومات من معلومات لمقدمي الخدمات الحكومية، وهذه المعلومات تكون من جانب الحكومة أو ما يسمى بجانب العرض، ومعلومات لمتلقي الخدمات الحكومية من المواطنين وتسمى بجانب الطلب (المجتمع).

3. المشاركة المجتمعية: تعدّ المشاركة المجتمعية إجراءً مهماً من إجراءات المساءلة المجتمعية من خلال تنظيم الاجتماعات والمناسبات العامة ورصد وتقييم المشاريع الحكومية ومراجعة الحسابات، ولذلك تعد المشاركة الفاعلة قوة دافعه للعمل الجماعي والتواصل بشكل مباشر مع صانعي القرار.

4. حشد التأييد وبناء التحالفات: يعد الإجراء الرابع من المساءلة المجتمعية، حيث يقوم على حشد التأييد وبناء تحالفات مع قوى وفئات المجتمع المختلفة وإشراك المواطنين وحشد الدعم والتأييد للمساءلة فهو جانب مهم لنجاح مبادرات المساءلة المجتمعية، ولكنه بحاجة إلى الوصول إلى الشرائح المهشمة من المجتمع والتي تتطلب جهداً خاصاً.

5. **الدعوة والتفاوض من أجل التغيير:** يعد الإجراء الخامس من المساءلة المجتمعية، والتي تقوم على استثارة رد فعل المسؤولين والتفاعل المباشر والتفاوض مع الأطراف المعنية وإعطاء الطابع المؤسسي على آليات التفاوض باستخدام مجموعة من الوسائل والأدوات الرسمية وغير الرسمية في الإقناع والضغط من أجل إحداث التغيير.

كما وذكر (مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، 2015، ص16)، أن هذه الإجراءات يمكن أن تحدث على المستوى المحلي أو الوطني، ويقوم بتنفيذها مجموعة من الجهات الفاعلة في المجتمع مثل: (منظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والأفراد أنفسهم)، حيث تستخدم استراتيجيات مختلفة مثل: (البحوث الاستقصائية والتغطية الإعلامية وبناء التحالفات)، وتعالج مجموعة من القضايا المتنوعة مثل النفقات العامة وتقديم الخدمات وغيرها.

### 2.3.7 أهمية المساءلة المجتمعية

تستمد المساءلة المجتمعية أهميتها من خلال عمل منظومة موحدة تجمع الأطراف كافة المعنية (الحكومة، والمواطنين، ووسائل الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني) من أجل تطبيق الركائز الأساسية للمساءلة المجتمعية، وتبرز أهمية المساءلة المجتمعية في أنها تعمل على تكريس مبدأ الحكم الرشيد وتقديم الخدمات بالصورة المثالية، وتعزيز دور أفراد المجتمع في متابعة الخدمات والقضايا التي تهمهم وتنفيذها، إضافةً إلى تعزيز العمل الجماعي وروح الانتماء للمجتمع (Agarwal et al, 2009, p3).

ولخص (الجسيم، 2013، ص10- ص11) ثلاثة أمور رئيسية تبرز فيها أهمية المساءلة المجتمعية:

1. تحسين إدارة الحكم (الحوكمة): حيث تقوم على محاسبة صانعي القرار في القطاع العام لتكريس مبدأ الحكم الرشيد والديمقراطية الفاعلة.
2. زيادة فعالية التنمية: يكون ذلك من خلال تحسين جودة الخدمات المقدمة للجمهور وتصميم سياسات أكثر شمولاً، من خلال تعزيز سبل توفير المعلومات وتشجيع الحوار والتشاور بين الفئات الفاعلة وتكريس النزاهة والشفافية والمشاركة في عملية اتخاذ القرار.

3. تمكين الأفراد من أسباب القوة: وهنا يقصد به إعطاء هامش أوسع لحرية التصرف والاختيار، بحيث توفر المساءلة المجتمعية وسائل وطرقاً تمكن الطبقات المهشمة والفقيرة من إيصال صوتها إلى صانعي القرار مما يزيد من فرص استجابة الدولة لمطالبهم.

كما وأضاف (مركز تطوير المؤسسات الأهلية في فلسطين، 2015، ص12- ص13) أمور أخرى تبرز من خلالها أهمية تطبيق المساءلة المجتمعية وهي كالتالي:

1. ديمومة وتمكين المجتمع: إن المساءلة المجتمعية تؤدي في النهاية إلى تمكين وخدمة أفراد المجتمع بالشكل الأمثل، وبالتالي تتحقق الاستدامة والرفاهية لدى الأفراد.

2. تعزيز المصداقية: تعزز المساءلة المجتمعية مصداقية أهداف المؤسسة تجاه المجتمع وتعمل على بناء الثقة بين أصحاب السلطة وأفراد المجتمع كما توفر إطاراً ينظم عمل المؤسسات العامة من خلال تحديد الأولويات والخطط وجودة الأداء.

كما وأكد (فطافطة، 2018، انترنت) على أهمية المساءلة المجتمعية في محاور عديدة، أهمها: تحسين أداء الحكم الرشيد، وزيادة كفاءة وفعالية التنمية من خلال تحسين تقديم الخدمات ورسم السياسات العامة، والتمكين عبر توسيع أطر العمل والمشاركة المدنية وحرية الاختيار، حيث تعد المساءلة المجتمعية ذات قيمة جوهرية تستند إلى مفاهيم ومبادئ رئيسية، مثل: المشاركة، والعمل الجماعي، والشفافية، والاستقلالية، والاستجابة والمصداقية، والديمقراطية والمساواة وغيرها.

فمن شأن المساءلة المجتمعية، أن توفر آليات وأدوات مختلفة كثيرة ومرجعيات من أجل الصالح العام، الأمر الذي يكشف وقائع الفساد والإهمال والقصور داخل الهيكليات التنظيمية بالمؤسسات، وذلك من خلال تعزيز إمكانية الوصول إلى المعلومات، ودعم وسائل الإعلام المستقلة، أو استخدام آليات معينة مثل السلطة القضائية، وجلسات الاستماع الجماهيرية العامة، حملات المناصرة وحشد التأييد والمظاهرات السلمية وغيرها.

ويرى الباحث أن أهمية المساءلة المجتمعية تكمن في تعزيز مبدأ الحكم الرشيد وتكريس الديمقراطية وتعزيز المشاركة الفاعلة لأفراد المجتمع ومؤسسات المجتمع المدني في صنع

القرارات، وتنفيذها كما وأن المساءلة المجتمعية زادت من أهداف منظمات المجتمع المدني بل ووسعت من نشاطاتها لتصل شرائح المجتمع كافة، كما وتحسن من أداء المؤسسات العامة وتنظم عملها بما يتوافق مع مصالح المواطنين العامة.

### 2.3.8 متطلبات تطبيق المساءلة المجتمعية

من أجل تحقيق أفضل مستويات تطبيق للمساءلة المجتمعية، فلا بد من توافر العديد من المتطلبات الأساسية لذلك (الجسيم، 2015، ص12- ص13)، وهي كالتالي:

1. البيئة السياسية والثقافية: حيث كلما كانت البيئة السياسية السائدة في المجتمع تمنح المواطنين مستوى كافياً من الحرية والتعبير عن الرأي تدفع المواطنين لسلوك الطرق القانونية لتحقيق متطلباتهم، ويرى الباحث بأن البيئة السياسية كلما تمتعت بالديمقراطية وتعزيز الشفافية واستقلال القضاء وإعطاء هامش واسع لحرية الرأي والتعبير، سوف تسهم في تعزيز وتنظيم عمل جماعات الضغط ومنظمات المجتمع المدني في تحقيق مبادئ المساءلة المجتمعية وإيصال صوت المواطن لأصحاب القرار وتعديل القرارات، لتصبح أكثر جدوى وفاعلية من أجل خدمة القضايا المجتمعية بشكل عام، وكلما كان هناك وعي للمواطنين تجاه حقهم في المساءلة المجتمعية، كان هناك تطبيق أكثر للمساءلة المجتمعية.

2. أطراف حكومية داعمة: إن توفر أطراف رسمية حكومية تدعم التحركات المجتمعية الرامية لتحقيق المساءلة من أجل الحصول على أفضل خدمة، تساهم من الحد من الفساد باعتبار أن تلك التحركات أداة إضافية لذلك.

3. قدرة المجتمع المدني: فتتوقف فعالية حركات المساءلة في مقدرة مؤسسات المجتمع المدني على التحشيد ووضع خطط للتصعيد ودراسة التحركات المطالبة بالمساءلة، وبالتالي تلعب المنظمات الفاعلة في المجتمع المدني دوراً رئيسياً في تعزيز المساءلة من خلال بناء قيم ثقافية ومجتمعية أساسها الالتزام بمبدأ المواطنة والمشاركة الواسعة في القضايا العامة ورفع مستوى الوعي لدى جمهور المواطنين من خلال التحشيد والمناصرة لتبني قضايا اجتماعية هامة.

4. مأسسة المساءلة المجتمعية: تعد المأسسة من أهم المقومات اللازمة لعملية المساءلة المجتمعية فالمأسسة تعني إعداد البرامج والخطط والهياكل والآليات وصياغة القوانين والتشريعات أو تعديلها، لتلاءم الوضع المؤسسي وتوفر القوى البشرية والاحتياجات المادية اللازمة لتحقيق هيكل مؤسسي للمساءلة الاجتماعية فهي ضرورية لتحقيق الحكم الرشيد في تكريس الديمقراطية وإعطاء المواطن حقه في الرقابة والمساءلة على أصحاب القرار، حيث يساعد ذلك على تعزيز النزاهة والشفافية وكفاية الأداء لدى المؤسس والذي ينعكس إيجاباً على التنمية (الطهراوي، 2014، ص7).

5. إتاحة المعلومات: تعتبر إتاحة المعلومات حق أساسي للمواطنين لأنه يعدّ مقوماً رئيسياً في إنجاح عملية المساءلة المجتمعية، حيث تمكن إتاحة المعلومات للمواطنين من مساءلة أصحاب القرار لإصلاح النقص القائم في تقديم الخدمات كما أنه يساهم في عملية التطوير والتنمية، ويزيد من درجة الشفافية والمشاركة لدى المواطنين مما يمكنهم من القيام بالدور الذي يكرس الديمقراطية ويزيد من فاعليتها، كما أنه يساعد في الوصول إلى الحكم الرشيد ومحاربة الفساد (أبو دية، 2005، ص9- ص10).

6. وسائل الإعلام: تعد وسائل الإعلام عنصراً هاماً في عملية التطوير لدى الشعوب في العصر الحديث، فهي تدخل في مختلف المجالات الحياتية، وتساهم في عملية الاتصال والتواصل مع أفراد المجتمع في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبالتالي تلعب دوراً هاماً في تعزيز المساءلة المجتمعية، ففي بعض الدول تشكل وسائل الإعلام المستقلة السلطة الرابعة، فمن خلالها يمكن لأفراد المجتمع التعبير عن آرائهم ومناقشة القضايا العامة، فكلما كلما كانت هذه الوسائل تحظى باستقلالية أكبر، فإنها تساهم في تعزيز المساءلة المجتمعية، ناهيك أن بعض الباحثين يرى بأن وسائل الإعلام جزءاً من المجتمع المدني في حال كانت تحظى بالاستقلالية فهي ضرورية لزيادة فعالية منظمات المجتمع المدني وتعمل على بناء الضغوط اللازمة من أجل الإصلاح والتوجيه (حبتور، 2016، ص53).

ويرى الباحث أن حيادية واستقلالية وسائل الإعلام تساهم بشكل كبير في تعزيز المساءلة المجتمعية، وفي حال كانت هذه الوسائل مسيبة أو تدار من قبل أشخاص ذوي نفوذ سياسي موالي للسلطة الحاكمة أو ذات أجندات سياسية معينة فإنها تتيح في المساءلة لمستويات متدنية، كما أنها تعمل على تسليط الضوء على قضايا هامشية في المجتمع.

### 2.3.9 وظائف المساءلة المجتمعية

هناك عديد من الوظائف للمساءلة المجتمعية حيث ذكر كل من (أمان، 2015، ص8، Lister,S, 2010, p8) وظيفتين رئيسيتين للمساءلة المجتمعية وهما:

1. وظيفة سياسية تتمثل في الحد من السلطات عن طريق نظام فعال للمساءلة، لضمان القدرة على التنبؤ والاستخدام الأمثل للسلطة بما يحقق أفضل نموذج في تقديم الخدمات.

2. الوظيفة التنفيذية أو التشغيلية والتي تقوم على تقييم الأداء الذي بدوره سيحسن من كفاءة وفاعلية الخدمات المقدمة للمواطنين.

ويرى الباحث بأن وظائف المساءلة تلعب دوراً هاماً في تعزيز مقومات الحكم الرشيد وتكافؤ الفرص بين الجميع في الحصول على الوظائف، وتعزز من العدالة التوزيعية للموارد المتاحة والخدمات المقدمة للمواطنين.

### 2.3.10 معوقات المساءلة المجتمعية

هناك عديد من المعوقات التي تواجه تطبيق المساءلة المجتمعية حيث ذكر (البكري، 2016، ص25) مجموعة من المعوقات ومن أبرزها:

1. هناك خلط بين مفهوم المساءلة المجتمعية ومفاهيم المسؤولية والمحاسبة والرقابة، وهذا الخلط يؤدي إلى توظيف المساءلة المجتمعية في غير مكانها.

2. عدم توفر بيئة مناسبة لتطبيق المساءلة المجتمعية بوصفها بيئة تنظيمية داعمة.

3. عدم وضوح أهداف المساءلة المجتمعية وملاءمتها للواقع وإمكانية قياسها، إضافةً إلى ما يحصل من خلل في التطبيق يعود إلى قدرات الفريق القائم عليها أو أسلوب التنفيذ المعتمد.
4. بخصوص توفر المعلومات، فإنه لا بد من إذن من الجهات الرسمية لتزويد المواطنين بالتقارير اللازمة، وبالتالي يشكل ذلك معيقاً في تطبيق المساءلة المجتمعية.
5. عدم وجود إطار قانوني واضح وتشريعات توضح آلية تطبيق المساءلة المجتمعية وعمل المنظومة الخاصة بها.

وقد لخص (معهد البنك الدولي، 2005، ص45) مجموعة من المعوقات وأبرزها ما يلي:

1. عدم توفر الخبرة والوقت والمال الكافي لتحقيق المساءلة المجتمعية لتصبح منفذة فعلياً.
  2. صعوبة عملية مأسسة المساءلة المجتمعية.
  3. محدودية المهارات اللازمة لتنفيذ تدخلات المساءلة المجتمعية.
- ويرى الباحث بأنه يمكن التغلب على المعوقات التي تواجه المساءلة المجتمعية من خلال توفير النظام السياسي لبيئة خصبة تتعزز من خلالها المساءلة المجتمعية، من خلال نشر ثقافة المساءلة المجتمعية في المؤسسات كافةً وبين المواطنين، ووضع تشريعات توضح آلية تطبيق المساءلة المجتمعية وعمل المنظومة الخاصة بها.

## 2.4 الإدارة المحلية والمساءلة المجتمعية في فلسطين

### 2.4.1 نبذة تاريخية عن الإدارة المحلية وهيئات الحكم المحلي في فلسطين

تعاقب على حكم فلسطين عدة دول وأنظمة على مر العصور، لكن نواة نظام الإدارة المحلية بدأت في الظهور في فلسطين أثناء موجة الإصلاحات التي قامت بها الدولة العثمانية بين الأعوام (1839-1876)، " كانت فلسطين تحت الحكم العثماني"، فكان من ضمن هذه الإصلاحات استحداث نظام من الإدارة المحلية يتجاوز الولاءات الإقليمية والطائفية، حيث كان هذا النظام

مشابهاً للنظام في فرنسا آنذاك (شهبان، 2014، ص57)، وفي هذا السياق تم تناول تاريخ الهيئات المحلية في فلسطين (العهد العثماني، والانتداب البريطاني، والإدارة المصرية والأردنية، والاحتلال الإسرائيلي، وفترة عهد السلطة الفلسطينية).

#### • العهد العثماني 1516-1917

تعتبر بداية نشوء نظام الإدارة المحلية في فلسطين في نهاية هذا العهد، حيث تخلل هذه الفترة جملة من الإصلاحات الإدارية التي قامت بها الدولة العثمانية والتي أفضت نشوء نواة للإدارة المحلية في فلسطين، فتم تأسيس أو هيئة محلية في فلسطين وكان ذلك في العام 1863، حيث أسست بلدية مدينة القدس، وتم إصدار أول قانون يخص قطاع الحكم المحلي في العام 1877 وسميه قانون "التقسيمات الإدارية"، ومن ضمنه قانون الهيئات المحلية، وقد تأسست على إثر ذلك بلديات في مدن (يافا، الرملة، عكا، اللد، نابلس)، ومع نهاية الحقبة العثمانية كان في فلسطين 22 بلدية، كانت تقتصر على تقديم بعض الخدمات الأساسية للمواطنين (قنداح، 2012، ص16).

#### • عهد الانتداب البريطاني 1918-1948

منذ استلام بريطانيا إدارة البلاد عقب انهيار الدولة العثمانية أصبح الاعتماد أكثر نظام الإدارة المحلية بشكل أكبر من السابق، وذلك لرفض السكان التعامل مع حكومة الانتداب بشكل مباشر، واستغلال الانتداب للهيئات المحلية من أجل تحقيق نفوذه، وإتمام وعد بلفور في فلسطين، حيث منح قانون البلديات الصادر عن حكومة الانتداب في العام 1934 صلاحيات أوسع للمندوب السامي من أجل سيطرته على الهيئات المحلية، حيث تم إنشاء بلديتين يهوديتين هما (بلدية تل أبيب، وبلدية بتاح تكفا)، فلم يستغل الفلسطينيون هذه المرحلة بالشكل الصحيح بسبب تركيز معظم البلديات في أيدي عائلات حليفة لحكومة الانتداب، والتي استغلت صلاحيات البلديات والهيئات لمصالحها العائلية والإقطاعية، إضافة إلى ذلك الجهل السائد في حينه بالعملية السياسية ولذلك لم يكن هناك أثر للإدارة المحلية في الحياة السياسية (كنعان، 2016، ص22- ص23).

## • الإدارة المصرية والأردنية

عقب نهاية الانتداب البريطاني، وقيام ما يسمى دولة "إسرائيل" على معظم الأراضي الفلسطينية، أما الجزء المتبقي فتمثل في شطري الضفة الغربية، والتي خضعت للإدارة الأردنية والذي خضع للإدارة المصرية، حيث خضعت الإدارة المحلية في الضفة الغربية لأحكام الدستور الأردني، وتأثر نظام الإدارة المحلية في الضفة الغربية بالسياسة المركزية التي نهجتها الحكومة الأردنية آنذاك، فأصدرت الحكومة الأردنية قوانين خاصة بالإدارة المحلية في الأعوام (1954-1955)، فكانت منظمة لعمل الهيئات المحلية وأعطت نوعاً من الاستقلالية للهيئات المحلية. كما حصلت في الضفة الغربية في تلك الفترة انتخابات مجالس الهيئات المحلية، وبلغ عدد البلديات في تلك الفترة 25 بلدية انصبت خدماتها على المياه والكهرباء والنفايات (إسماعيل، 2005، ص 27- ص 78)

وفي قطاع غزة بقيت المجالس المحلية تعمل طبقاً لقانون الانتداب البريطاني الصادر في العام 1934، طوال فترة الإدارة المصرية مع إجراء بعض التعديلات القليلة، حيث كان نطاق العمل البلدي يقتصر على تقديم الخدمات المباشرة للمواطنين، وقد الكثير من أهدافه التنموية والسياسية فلم تجر أي انتخابات في تلك الفترة ومع نهاية الإدارة المصرية كان هناك 3 بلديات وهي: بلدية غزة، وبلدية خانينونس، وبلدية دير البلح (حسيبا، 2006، ص 49- ص 50).

## • الاحتلال الإسرائيلي 1967-1994

شهدت هذه الفترة محاولة الاحتلال لتوظيف قطاع الإدارة المحلية لمواجهة تيار منظمة التحرير عبر تعيين لجان مقربة من الاحتلال، وشهدت هذه الفترة إجراء انتخابات للمجالس المحلية ثلاث مرات إلا أن نتائجها خصوصاً عام 1976 أفرزت شخصيات وطنية مقربة من منظمة التحرير، فقام الاحتلال فيما بعد بحل بعض هذه المجالس وتقويض صلاحيات أخرى كما أعطى المرأة الحق في الترشح والتصويت لأول مرة في فلسطين، وأدخل نظام الإدارة المدنية لإحكام سيطرته على هيئات الحكم المحلي، فلم يعد للهيئات المحلية أي دور في بناء السياسات التنموية للمجتمع

بل أصبحت تقوم بتقديم الخدمات وجباية الضرائب وفي نهاية فترة الاحتلال كان هناك 30 بلدية من ضمنها بلدية القدس (حامد، 2009، ص29- ص30).

#### • السلطة الوطنية الفلسطينية من عام 1994 حتى الآن

بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 وقدمت السلطة الفلسطينية صدرت العديد من القوانين التي تخص الهيئات المحلية كان أبرزها قانون الانتخابات المحلية سنة 1996، وقانون رقم 1 سنة 1997 والذي يختص بالهيئات المحلية، حيث عملت السلطة على إحداث تغيير جذري في نظام الإدارة المحلية الفلسطيني، فأصبح قطاع الحكم المحلي القطاع الثاني بعد القطاع الحكومي، لكن الدعم المالي ظل محدوداً للهيئات المحلية واقتصر دعم الحكومة المركزية على المساعدة الفنية، فاضطرت معظم الهيئات المحلية للتوجه إلى المانحين الخارجيين لجذب المشاريع التنموية، وعلى الرغم من ذلك تطورت أعمال الهيئات المحلية، لتصبح أكثر فاعلية في المجالات التنموية المحلية إضافةً إلى النهوض في المجال الاقتصادي والسياحي مع تطور ملحوظ في نوعية الخدمات التي أصبحت تقدمها (كنعان، 2016، ص25)، كما وجرى الانتخابات في عهد السلطة الفلسطينية ثلاث مرات في عام 2005، وعام 2012، وعام 2017، حيث بلغت الهيئات المحلية حتى نهاية 2015 (407)، منها (128) مجلساً بلدياً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، انترنت).

ويرى الباحث بأن التطور على الهيئات المحلية كافة حصل في عهد السلطة الفلسطينية، حيث تم إنشاء وزارة الحكم المحلي ووضع قانون ينظم عمل الهيئات المحلية، كما تم زيادة عدد الهيئات المحلية لتشمل جميع التجمعات الفلسطينية في المدن والقرى، وعززت من استقلاليتها وديمومتها ورفدها بالدعم المادي، كما نظمت هيكليتها ودربت كوادرها، وأتاحت لها صلاحيات لم تكن موجودة في الفترات السابقة مثل عمل المشاريع التنموية.

## 2.4.2 مفهوم الهيئات المحلية وتصنيفاتها في فلسطين

تعد الهيئات المحلية هي الإطار الذي يقوم بتنفيذ مهام الإدارة المحلية ويعرفها قانون الهيئات المحلية الفلسطينية 1997 في المادة (3) بأنها "شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي تحدد وظائفها وسلطاتها بمقتضى أحكام القانون، ويتولى إدارة الهيئة المحلية مجلس يحدد عدد أعضائه وفقا لنظام يصدر عن الوزير ويصادق عليه مجلس الوزراء وينتخب رئيسه وأعضاؤه انتخابا حرا ومباشرا وفقا لأحكام قانون الانتخابات"، حيث هناك أنواع للهيئات المحلية كما ذكرت في المادة رقم (1) لنفس القانون وهي: مجلس البلدية أو المجلس المحلي أو المجلس القروي أو اللجنة الإدارية.

وتصنف الهيئات المحلية الفلسطينية إلى أربعة فئات وهي كالتالي:

1. الهيئة المحلية (أ) وهي البلديات التي تشمل مراكز المحافظات.
2. الهيئة المحلية (ب) وهي البلديات التي يكون تعداد سكانها أكثر من 8000 نسمة وليست مركز محافظة.
3. الهيئة المحلية (ج) وهي البلديات التي يكون تعداد سكانها ما بين 4000-8000 نسمة.
4. الهيئة المحلية (د) وتسمى المجالس القروية ويكون تعداد سكانها ما بين 1000-4000 نسمة (وزارة الحكم المحلي، 2005، ص5).

## 2.4.3 أساليب تشكيل مجالس الهيئات المحلية

هناك أربعة أساليب لتشكيل مجالس الهيئات المحلية في فلسطين والعالم كما ذكرها كل من (شهبان، 2014، ص88-89، خديجة، 2013، ص13)، وهي كالتالي:

1. أسلوب الانتخاب المباشر: حيث يتم انتخاب أعضاء مجلس الهيئة المحلية من خلال انتخاب مواطنين الهيئة المحلية لأشخاص يسكنون في البقعة الجغرافية نفسها التابعة للهيئة بشكل مباشر، ضمن قوائم سياسية أو مستقلين.

2. أسلوب المزج بين الانتخاب والاختيار: ينتخب مواطنو الهيئة المحلية غالبية أعضاء المجلس المحلي وهؤلاء الأعضاء المنتخبون يقومون بتعيين العدد المتبقي من الأعضاء بناءً على معايير مختلفة، مثل الكفاءة أو الخبرة أو لمكانتهم في المجتمع.

3. أسلوب التعيين: تقوم الدولة بتعيين أعضاء المجالس المحلية بشكل مباشر وعادةً ما يكون هذا النظام في الدول النامية وأحياناً يستخدم من أجل ضمان تمثيل شرائح معينة في المجتمع أو أقليات عرقية وطائفية يصعب حصول مرشحيها على أصوات كافية للوصول إلى المحلي.

4. أسلوب المزج بين الانتخاب والتعيين: ينتخب سكان الهيئة المحلية غالبية الأعضاء في المجلس المحلي وتقوم السلطة المركزية بتعيين البقية، والهدف من ذلك تعيين أشخاص مؤهلين لهذه الغاية.

وفي الحالة الفلسطينية عادةً ما يتم الاعتماد على أسلوب الانتخاب المباشر وفي الآونة الأخيرة أصبح الانتخاب المباشر هو انتخاب على شكل قوائم وليس أشخاص منفردين كما كان في السابق، إلا في بعض الأحيان يتم تعيين أعضاء ورؤيس الهيئة المحلية، حيث يرى الباحث أنه من الأفضل استخدام أسلوب الانتخاب والاختيار محددًا بشرط أن يتم اختيار الأشخاص من قبل الأعضاء المنتخبين على أساس واضح من الكفاءة العلمية والمهنية، كونه يساعد على إدخال كفاءات لم تترشح للانتخابات أو لم يحالفها الحظ في النجاح لكي تزيد من فاعلية وكفاءة المجالس المحلية، حيث أن أسلوب الانتخاب بنظام القوائم والتعيين في بعض الأحيان يفرزان أشخاصاً ليسوا على القدر الكافي من الكفاءة في إدارة المجالس المحلية.

#### 2.4.4 وظائف وصلاحيات الهيئات المحلية الفلسطينية

ذكر قانون الهيئات المحلية الفلسطينية لعام 1997 في المادة 15/أ مجموعة من الوظائف للهيئات المحلية الفلسطينية، حيث لخص الباحث أهم هذه الوظائف والتي تتمثل في الآتي:

1. تخطيط البلدة والشوارع: تخطيط البلدة وفتح الشوارع وإغاؤها وتعديلها وتعيين عرضها واستقامتها وتعبيدها وإنشاء أرصفتها وصيانتها وتنظيفها وإنارتها وتسميتها أو ترقيمها

وترقيم بناياتها وتجميلها وتشجيرها ومنع التجاوز عليها ومراقبة ما يقع على الشوارع من الأراضي المكشوفة وتكليف أصحابها بإقامة الأسوار حولها.

2. المباني ورخص البناء: مراقبة إنشاء الأبنية وهدمها وترميمها وتغيير أشكالها وتركيب المصاعد الكهربائية وإنشاء الملاجئ، وإنشاء رخص لإجراء هذه الأعمال، وتحديد موقع البناية وشكلها ونسبة مساحتها إلى مساحة الأرض المنوي إنشاؤها عليها وضمان توفر الشروط الصحية فيها.

3. تزويد السكان بالمياه والكهرباء وخدمات الصرف الصحي.

4. تنظيم الأسواق والحرف والصناعات والمحلات العامة والمتنزهات والفنادق، والباعة المتجولين.

5. النظافة والصحة العامة والرقابة عليهما. جمع النفايات والفضلات من الشوارع والمنازل والمحلات العامة ونقلها وإتلافها وتنظيم ذلك.

6. الاحتياطات للسيول والفيضانات والحرائق والكوارث الطبيعية وغيرها: اتخاذ الاحتياطات لمواجهة أخطار السيول والفيضانات ولمنع الحرائق ومراقبة الوقود والمواد المشتعلة واتخاذ الاحتياطات لمواجهة الكوارث الطبيعية وإغاثة المنكوبين.

7. المؤسسات الثقافية والرياضية: تتمثل في إنشاء المتاحف والمكتبات العامة والمدارس والنوادي الثقافية والرياضية والاجتماعية والموسيقية ومراقبتها بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة.

8. وسائل النقل البري والبحري: إنشاء وتعيين وتنظيم مواقف مركبات النقل ضمن حدود الهيئة المحلية ومراقبتها ومراقبة القوارب والسفن والبواخر التي تعمل في المياه التابعة لمنطقة الهيئة المحلية بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة.

ويرى الباحث بأن هذه الوظائف تبرز الدور المهم للهيئات المحلية داخل المجتمع، كما أن هناك وظيفة تنموية أضصبحت تقوم بها الهيئات المحلية من خلال إعداد الخطط التنموية الاستراتيجية ومشاركة المجتمع في بعض المشاريع التنموية والاقتصادية للنهوض بالتجمع السكاني التابع للهيئة مع العمل على توفير فرص عمل وتأهيل للخريجين الجدد داخل التجمع السكاني.

ولكن تحتاج هذه الوظائف إلى أشخاص أكفاء يقومون بتأديتها بالشكل السليم وتعزيز نظام الرقابة الداخلي عليها، إضافةً إلى تكريس مفهوم المساءلة المجتمعية وتعزيز الآليات اللازمة لتطبيقه، وفي حال اكتملت هذه المنظومة بالشكل السليم سيكون أداء الهيئة المحلية بأفضل صورة محققاً العدالة الاجتماعية للمواطن داخل الوحدة المحلية.

#### 2.4.5 العقبات التي تقف أمام الهيئات المحلية الفلسطينية

تواجه الهيئات المحلية الفلسطينية عدداً من المعوقات التي تواجهها في عملها حيث ذكر (أحمد، 2008، ص 67) مجموعة من العقبات والتحديات التي تقف أمام الهيئات الفلسطينية:

1. ضعف القدرات الفنية والإدارية، وذلك بسبب صغر حجم الوحدات وقلة توافر مقومات الحياة الحديثة مثل المواصلات الجيدة وأنظمة التكنولوجيا والاتصال الحديثة ومراكز الترفيه وقلة الموارد وانخفاض أجور العاملين جعلت الكثير من الكفاءات يعزفون عن العمل في الهيئات المحلية وبالتالي تدنى المستوى الإداري والفني فيها.

2. الاحتلال الإسرائيلي واجتياحاته المتكررة التي دمرت البنى التحتية في كثير من المناطق، وسيطرته على الموارد الرئيسية مثل المياه والكهرباء، ومصادرة الأراضي والتي تحد من التوسع العمراني.

3. قلة الموارد المالية لدى الهيئات المحلية بسبب قلة المشاريع التنموية والربحية، وضعف التزام المواطنين بدفع الرسوم والضرائب المترتبة عليهم، إما بسبب ضعف الوضع الاقتصادي لهم أو بسبب قلة الوعي لأهمية هذه الرسوم والضرائب، إضافة إلى ذلك قلة الدعم الحكومي الموجه للهيئات المحلية.

كما وذكر (شهبان، 2014، ص182- ص189) مجموعة أخرى من التحديات التي تواجه الهيئات المحلية الفلسطينية وهي كالاتي:

1. صغر حجم الوحدات المحلية: حيث أن معظم الهيئات المحلية في فلسطين من الصنف (ب، ج، د)، وبالتالي تكون الإيرادات المتحققة لهذه الهيئات قليليه بالمقارنة بالمشاريع والخدمات التي يحتاجها المجتمع فهي بحاجة دائمة للمساعدات الحكومية والمنح الخارجية.

2. الرقابة المركزية الشديدة على الهيئات المحلية: تمارس الحكومة على الهيئات المحلية الرقابة من خلال وزارة الحكم المحلي كما يمارس المجلس التشريعي الرقابة أيضا من خلال ديوان الرقابة وبالتالي تكون الهيئات المحلية بحاجة إلى تصديق وزارة الحكم المحلي على المشاريع المقترحة والقروض والموازنات وتحقيق قيم الضرائب والرسوم المحلية والمشاريع الاستثمارية.

3. زيادة الأعباء الناجمة عن التقدم الاقتصادي والتكنولوجي: والذي رافقه ارتفاع نسبة المتعلمين لدى أفراد المجتمع ووعيهم للجانب النوعي للخدمة المقدمة، وبالتالي زادت المطالبة بتحسين نوعية الخدمات المقدمة من الهيئات المحلية، وبالتالي تحملت الهيئات المحلية أعباء جديدة لتلبية مطالب المواطنين.

4. قلة الاهتمام بالعلاقات العامة: حيث هناك تقصير لدى معظم الهيئات المحلية في مخصصات العلاقات العامة، وقلة الاهتمام بهذا الجانب الذي يمكن أن يعزز من الموارد المالية عن طريق الترويج لتقافة الوعي الضريبي لدى المواطن وإقناعه بأهمية دفع التزاماته، إضافة إلى ذلك تسهم العلاقات العامة لجذب المانحين، وإقناعهم بجدوى المشاريع.

ويرى الباحث بأن هذه المعوقات تحيط بالهيئات المحلية الفلسطينية منذ نشوئها في الفترة العثمانية واختلفت حدثها من فترة حكم إلى أخرى، كما ويرى الباحث بأن هناك عدداً من المعوقات التي تواجه الهيئات المحلية، وهي أزمة الثقة مابين هذه الهيئات والمواطنين وتفاوت من هيئة

إلى أخرى ويعود سببها إلى ضعف في تطبيق المساءلة المجتمعية بالشكل المطلوب داخل الهيئات المحلية، كما أن الانقسام السياسي الفلسطيني والذي كرس بشكل جلي التسييس الحزبي في المؤسسات العامة الفلسطينية، ومنها الهيئات المحلية من حيث التوظيف والترقية وتقديم الخدمات للمواطنين.

#### 2.4.6 المساءلة المجتمعية في فلسطين

تعد المساءلة المجتمعية في فلسطين كما دول العالم أحد الركائز الأساسية والمهمة في تعزيز العلاقة الإيجابية ما بين المواطنين والمسؤولين، والتي تسهم في تطوير الشراكات ما بين المواطنين وصناع القرار، خاصة في قطاع الحكم المحلي والذي يتعامل وبشكل مباشر مع المواطنين، وهو الأكثر احتكاكا بهم، حيث يتأثر المواطنون وبشكل مباشر بالخدمات التي يقدمها قطاع الحكم المحلي.

#### 2.4.7 أطر استخدام المساءلة المجتمعية وأدواتها في فلسطين

تسعى المساءلة المجتمعية إلى تمكين المواطنين من الحصول على أفضل الخدمات المقدمة من قبل أصحاب القرار في السلطة الحاكمة، وفي هذه الدراسة تم التركيز على أطر المساءلة المجتمعية وجوانبها التي تمكن المواطن من مساءلة أصحاب القرار في الهيئات المحلية، والتي ذكرها دليل أدوات المساءلة المجتمعية المعد من قبل اللجنة الوطنية للمساءلة المجتمعية في فلسطين، والذي تم اعتماده من قبل وزارة الحكم المحلي وتم توزيعه على جميع الهيئات المحلية منذ العام 2016 لكي يتم تطبيقه في جميع الهيئات المحلية الفلسطينية، وقد حدد هذا الدليل أربعة جوانب للمساءلة المجتمعية موضحاً منهجية المساءلة المتبعة في كل إطار ومعتمداً "22" أداة لتحقيق هذه الجوانب.

حيث لخص الباحث جوانب أو أطر استخدام المساءلة المجتمعية والمنهجية المتبعة في كل جانب والأدوات المستخدمة في تحقيقه والتي ذكرها دليل أدوات المساءلة المجتمعية (اللجنة الوطنية للمساءلة المجتمعية، 2016، ص12- ص102) وهي كالتالي:

## الإطار الأول: السياسات والتخطيط

يُعدّ جانب رسم السياسات والخطط أمراً لازماً لإحداث تغيير جذري وحقيقي في النظم الخدمائية في العالم، ولهذا الجانب أهمية في المجتمع حيث يساعد على الوصول إلى الأهداف المطلوبة وتوضيح القواعد التي يجب الالتزام بها لتحقيق الأهداف كما يساعد على تجنب الأخطاء في رسم الخطط ووضع البرامج الاجتماعية كما يحقق تكاملاً بين مختلف القطاعات في مجالات التنمية الاجتماعية، ومنهج المساءلة في هذا الإطار يتمثل في صنع القرارات والتخطيط المبني على المشاركة وتحديد أولويات المشاريع.

وهنا يمكن استخدام أربعة أدوات لتحقيق هذا الجانب من المساءلة وهي: حوار أصحاب العلاقة من المجتمع المحلي، وبحث جلسات المجلس البلدي، وتشكيل المجلس الشبابي المحلي، وجلسات الاستماع مع أصحاب العلاقة من المجتمع المحلي، ويتم تطبيق هذه الأدوات من خلال تحديد الهدف أو المشكلة المراد طرحها، من ثم تحديد أصحاب العلاقة من المجتمع المحلي لدعوتهم لمناقشة هذه المشكلة، والاستماع لرأيهم والاستفادة من ملاحظاتهم حول المشكلة للخروج بحل يخدم المجتمع بالصورة المثلى.

## الإطار الثاني: الموازنات والمصروفات

يعدّ ملف المال ملفاً يشغل بال الكثيرين من أفراد المجتمع وهذا الجانب يعد جانباً مهماً في تحقيق المساءلة المجتمعية لمعرفة مصدر الأموال وطرق إنفاقها وهذا الجانب يتم تطبيقه في أربعة مراحل وهي: إعداد الموازنة، وتنفيذ الموازنة، والمحاسبة والإبلاغ، والمراجعة والرقابة الخارجية، حيث تستخدم في هذا الإطار منهجية أعمال المساءلة المجتمعية المتعلقة بالميزانية والمصروفات، وهناك خمس أدوات لتحقيق هذا الجانب من المساءلة وهي:

- تتبع النفقات: وهي أداة تتبع النفقات العامة وكمية وحجم تدفق الأموال من الموارد مقابل ما قد وصل فعلاً إلى الفئات المستهدفة، وتستخدم من خلال مقارنة ماتم رصده في الموازنة من نفقات وما يتم إنفاقه فعلياً، ومطابقة ذلك مع الخطه المرسومه.

- بوابة الهيئات المحلية الفلسطينية: هي عبارة عن بوابة للهيئات المحلية تهدف إلى توفير قاعدة بيانات متكاملة متاحة للأطراف ذات العلاقة حيث تساعد المواطنين في الحصول على المعلومات التي تهمهم من خلال مصدر موثوق
- الموازنات التشاركية: وهي عبارة عن عملية يشارك من خلالها المواطنين في صياغة الموازنة ومراقبة تنفيذها من أجل زيادة الكفاءة في تخصيص الميزانية وتحسين المساءلة والإدارة وتعزيز الشفافية والحد من الفساد.
- التدقيق المجتمعي: وهي عملية جمع المعلومات الواردة من أصحاب العلاقة والتي تزود مقدمي الخدمة بتغذية راجعة قائمة على أدلة دقيقة ومحيدة حول مستوى أدائهم.
- موازنة المواطن: وهي عبارة عن وثيقة مبسطة للموازنة توضح للمواطن توزيع النفقات والإيرادات وهناك نوعان من موازنة المواطن (وزارة المالية والتخطيط، 2018، ص3).

### الإطار الثالث: الخدمات المقدمة

يتعلق هذه الإطار في الخدمات المقدمة مثل المياه، والكهرباء، والنظافة، والأمن، ويمكن أن تكون الخدمات بشكل رسوم أو مجانية، ومن أبرز التحديات الخاصة بهذا الجانب عدم وجود معلومات بشأن معايير تقديم الخدمات العامة واحتكار السلطة للخدمات، وعادة ما تمر دورة تقديم الخدمات بأربعة مراحل هي: التخطيط وتحديد الأولويات، وصياغة الميزانية المتعلقة بتقديم الخدمات، وتتبع الإنفاق المتعلق بالخدمات، ومراقبة الأداء العام أثناء تقديم الخدمات، ومنهج المساءلة المتبع هو دمج المساءلة المجتمعية في عملية المتابعة والتقييم للخدمات العامة في أقسام خدمات الجمهور؛ بهدف تحسين الجودة وضمان عدالة التوزيع، وهناك عدة أدوات لتحقيق هذا الإطار ومنها:

- بطاقة التقييم المجتمعي: هي أداة تجمع بين أداة التدقيق المجتمعي وأداة استبيان تقييم المواطن للخدمة، والهدف منها جمع ردود الفعل من قبل متلقي الخدمة ومساعدة مزود الخدمة على معرفة أفضل جوانب الخدمات.

- استبيان تقييم المواطنين للخدمة: وهي أداة تركز على تقييم المواطنين لجودة او نوعية خدمة معينة، والغرض منها استطلاع ردة فعل متلقي الخدمة حول أداء مزود الخدمة.
- ميثاق المواطن: هو عبارة عن عقد اجتماعي وميثاق بين مقدمي الخدمة والمواطنين، والهدف منه تحسين نوعية الخدمات والحد من الفساد ومراقبة أداء الهيئات المحلية.
- فزعة: هي عبارة عن جمع أكبر عدد ممكن من التواقيع من أجل قضية معينة داخل المجتمع

#### الإطار الرابع: الرقابة العامة (المجتمع)

هي عملية منتظمة يتحقق من خلالها أفراد المجتمع من مدى تنفيذ وتحقيق وتلبية الأهداف والاحتياجات باستخدام طرق فعالة وذات كفاءة عالية من أجل التأكد من أن النشاطات التي حدثت فعلاً تتوافق مع النشاطات التي سبق تحديدها وهنا لا بد من وجود هدف مخطط له واستخدام أساليب قياس متنوعة للرقابة من أجل التأكد من الأهداف قد تحققت من خلال التقييم والمتابعة ولتحقيق هذا الجانب هناك عدة أدوات لازمة يجب تطبيقها أهمها.

1. لجان مراقبة وإدارة الخدمات: وهي عبارة عن مجموعة من اللجان التي يتم تشكيلها على المستوى المحلي مثل المجالس الشبابية ولجان الأحياء وغيرها والتي تكون متخصصة لقضايا معينة تقوم بالمشاركة والمتابعة والتقييم والمراقبة على مقدمي الخدمات لتعزيز الشفافية وتطوير مستوى الخدمة.

2. نظام الشكاوى والاعتراضات: وهي عبارة عن تشكيل وحدة خاصة للشكاوي داخل الهيئة المحلية تقوم باستقبال الشكاوي وتحويلها للجهات المختصة داخل الهيئة ومتابعة الشكاوي والرد عليها خطياً على لوحة إعلانات خاصة داخل البلدية.

3. راديو المجتمع: هو عبارة عن محطة إعلامية إذاعية مجتمعية غير ربحية هدفها التواصل مع شكاوى المواطنين اليومية ومتابعتها والتوصل لنتائج مرضية لجميع الأطراف.

## 2.4.8 المعوقات ونقاط القوة في تطبيق المساءلة المجتمعية في فلسطين

يواجه قطاع المساءلة المجتمعية في فلسطين العديد من المعوقات والتي تعيق من فاعلية تطبيق المساءلة المجتمعية في فلسطين، حيث أن هناك ضعفاً في عمل جماعات الضغط والنقابات العمالية، وانعدام ثقة المواطنين في السلطة الحاكمة، إضافة إلى عدم انسجام جماعات المجتمع المدني في الرؤى والتوجهات، والفردية الزائدة لدى النخب المجتمعية المسيطرة على منظمات المجتمع المدني في فلسطين، جُلها عوامل تقف عائقاً مهماً أمام تطبيق المساءلة المجتمعية (عطاونة وآخرون، 2013، ص98).

كما وذكرت دراسة (عواد، 2016، ص17) بعض من المعوقات الأخرى التي تقف أمام المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية، ومن أبرزها:

1. تأجيل انتخابات مجالس الهيئات المحلية وتعيين بعض اللجان لتسيير شؤون الهيئات المحلية كان له أثر سلبي على المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية تجاه أفراد المجتمع، لأن ذلك ينافي مبدأ تكريس الديمقراطية وبالتالي يعيق تحقيق مبدأ الحكم الرشيد.
2. قلة اهتمام بعض الهيئات المحلية تجاه احتياجات أفراد المجتمع بسبب وجود أزمات مالية أو إدارية داخل هذه الهيئات مما جعلها غير قادرة على تقديم الخدمات بشكل أفضل وبتوزيع أمثل.
3. عدم وجود رقابة كافية من قبل منظمات المجتمع المدني أو التجمعات التي يشكلها المواطنون على الهيئات المحلية واقتصرت أعمال الرقابة على وزارة الحكم المحلي بالشكل الرئيسي وديوان الرقابة العامة وبعض الجهات الرسمية بشكل ثانوي.
4. قلة مشاركة أفراد المجتمع في عملية صنع القرار في الهيئات المحلية واقتصار مشاركتهم على بعض البرامج في بعض الهيئات المحلية، وعادةً ما تكون مشاركتهم أشبه بالاستشارية وغير الملزمة لصانعي القرار.

ويرى الباحث بأن المعوقات التي ذكرت في السابق هي معوقات ساهمت بشكل كبير في تعطيل تطبيق المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية، كما يرى الباحث بأن حالة الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس أدت إلى تعطيل البيئة السياسية الملائمة لتطبيق المساءلة المجتمعية، إضافة إلى تعطل المجلس التشريعي الذي من المفترض بسن التشريعات القانونية الناظمة لعمل المساءلة المجتمعية، وبالتالي لا بد من تذليل العقبات جميعها من أجل إيجاد صيغة عمل مشتركة ما بين الحكومة والهيئات المحلية والمواطنين للوصول إلى آلية تنفيذ سليمة للمساءلة المجتمعية، مع العمل على تذليل العقبات التي تحول دون تفعيل المساءلة المجتمعية على الهيئات المحلية.

وبالرغم من وجود عدد من المعوقات التي تقف أمام تطبيق المساءلة المجتمعية بشكل كبير في فلسطين، إلا أن هناك العديد من نقاط القوة المتوافرة في البيئة الفلسطينية والتي يمكن الاعتماد عليها في تعزيز المساءلة المجتمعية بشكل أفضل، حيث أن هناك بعض من الهيئات المحلية التي تطبق مبدأ الحكم الرشيد والعديد من ركائز المساءلة المجتمعية كالمشاركة في إعداد الخطط التنموية، وعقد جلسات الاستماع مع المواطنين، والتشاور بخصوص بعض الإشكاليات التي تخص أفراد المجتمع، حيث كان هناك استجابة جيدة من قبل صانعي القرار لمطالب المجتمع في بعض القضايا (عطامنة وآخرون، 2013، ص110).

#### 2.4.9 واقع المساءلة المجتمعية في فلسطين

هناك عديد المقومات في أي دولة والتي تؤثر في المساءلة المجتمعية وفي مقدمتها النظام السياسي والحكومة والتي يقع على عاتقهما توفير الأجواء الديمقراطية من خلال تنفيذ الإصلاحات المختلفة التي تتيح للمواطن حرية الرأي وتعزيز النزاهة والشفافية وصولاً إلى تعزيز الحكم الرشيد، كما أن وسائل الإعلام تلعب دوراً مهماً في المساءلة المجتمعية من خلال توفير المعلومات للمواطنين وإثارة النقاش حول العديد من القضايا المجتمعية والسياسية، كما وتلعب منظمات المجتمع المدني دوراً بالغ الأهمية في المساءلة من خلال تعزيز رقابة المواطنين على الخدمات العامة الأساسية.

وفي فلسطين كانت المساءلة المجتمعية في بدايات نشأة السلطة الفلسطينية غير موجودة على أجندة الحكومة لكون السلطة الفلسطينية كانت في بدايات تكوينها وأن بناء المؤسسات الفلسطينية كان في بداياته، كما وكانت مرحلة لإعادة بناء مؤسسات المجتمع المدني والتي تعطل عمل الكثير منها خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي.

كما وتأثرت المساءلة المجتمعية بجملة من العوامل الهامة التي عطلت من بناء منظومة مؤسسية لعمل المساءلة المجتمعية في فلسطين، حيث شاب مؤسسات السلطة الفلسطينية عديدٌ من مظاهر الخلل البنيوي كالواسطة والمحسوبية وعدم تطبيق القوانين الناظمة للعمل المؤسسي، إضافة إلى التسييس الحزبي للوظيفة العامة والتي أثرت بشكل كبير على فعاليتها ومدى تطبيقها لمبادئ الحكم الرشيد، ومروراً بالانتفاضة الفلسطينية الثانية والتي عطلت من أعمال مؤسسات الحكومة الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني والتي حدثت من فاعليتهما، وفي ظل حالة الانقسام الفلسطيني في عام 2007 والتي انقسمت فيها الحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وتعطل فيها أعمال المجلس التشريعي حيث تم تقييد للحريات العامة في ظل الوضع السياسي المشحون ما بين الأطراف المتنازعة " حركتي فتح وحماس " حيث شكل ما سبق ذكره جملة من العوامل الهامة التي عطلت من بناء منظومة مؤسسية لعمل المساءلة المجتمعية في فلسطين (شريم، 2016، ص79- ص80).

ومنذ عام 2008 كان هناك توجهات للحكومة الفلسطينية من أجل المأسسة وبناء المؤسسات الفلسطينية على أسس مهنية وترسيخ العديد من مبادئ الحكم الرشيد من خلال تبني عديد من خطط الإصلاح الفلسطينية في المؤسسات العامة، حيث كانت المساءلة المجتمعية محوراً مهماً في العديد من خطط الإصلاح، حيث أولت الخطة التنموية الفلسطينية للحكومة الفلسطينية للأعوام 2014-2016 اهتماماً في المساءلة المجتمعية ومبدأ الحكم الرشيد حيث أكدت هذه الخطة على تطبيق وتعزيز آليات المساءلة والشفافية من أجل تحقيق الأهداف الخاصة بالمؤسسات العامة، كذلك اعتمدت على تكريس النهج التشاركي المنظم على المستويات كافة، بحيث يشمل جميع الأطراف ذات العلاقة والتي تشمل أصحاب القرار والمؤسسات العامة

والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والجهات الدولية ذات العلاقة في تحديد أولويات الخطة وتحديث السياسات الوطنية ووضع التدخلات الرئيسية وأولوياتها التنفيذية لتحقيق الآلية العملية لتنفيذ الخطة والآليات الخاصة بمتابعتها وتقييمها (وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2014، ص41-ص47).

وتناولت أجندة السياسات الوطنية للأعوام 2017-2022م، هدفاً لإصلاح وتحسين جودة الخدمات العامة، ومن أجل تحقيق ذلك أقرت الحكومة الفلسطينية الأولوية الوطنية الرابعة تحت عنوان "الحكومة المستجيبة للمواطن"، وقصدت بها "إقامة المؤسسات العامة التي تركز في تشكيلها وتنفيذها للسياسات العامة على المواطنين، وتركز على تقديم أفضل الخدمات لهم؛ ولتحقيق هذه الغاية سوف نعمل خلال السنوات الست القادمة على تنفيذ إجراءات رئيسيين من إجراءات الإصلاح، أولهما: إعادة هيكلة هيئات الحكم المحلي لإتاحة فرصة أكبر للمواطنين؛ وللتعبير عن الطريقة والآلية التي تدار بها شؤون حياتهم، وثانيهما: إطلاق مبادرة رئيسية ترمي إلى الارتقاء بنوعية الخدمات التي نقدمها لأبناء شعبنا"، وتحقيقاً لذلك اعتمدت الحكومة السياسة الوطنية السابعة "تعزيز استجابة الهيئات المحلية للمواطن" والسياسة الوطنية الثامنة: الارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن (مجلس الوزراء الفلسطيني، 2016، ص26-ص27).

كما ودعمت الحكومة الفلسطينية تجربة وزارة الحكم المحلي في تنفيذ عديد من البرامج والمشاريع لتطوير المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية، فأعدت الوزارة دليل أدوات المساءلة المجتمعية بالتعاون مع العديد من المؤسسات الدولية ومنظمات المجتمع المدني وقد تم تعميم هذا الدليل على الهيئات المحلية منذ العام 2016، فطبقت بعض البلديات جزءاً من أدوات هذا الدليل في خططها الإستراتيجية وعززت من مشاركة المواطنين في بعض المجالات منها المشاركة في إعداد الخطط التنموية وتشكيل مجالس التنمية الاقتصادية وغيرها من أدوات المساءلة المجتمعية (وزارة الحكم المحلي، 2017، ص22).

وعلى الصعيد الإعلامي والذي يعد ركيزة مهمة في نجاح المساءلة المجتمعية من خلال إثراء النقاش بمهنية وموضوعية واستقلالية في ظل وجود نظام ديمقراطي قادر على ضمان حرية التعبير، فالإعلام الفلسطيني إما إعلامٌ مربوطٌ بشكل مباشر أو غير مباشر بالسلطات الحاكمة في الضفة الغربية أو قطاع غزة، وبالتالي هذا النوع من الإعلام يمثل وجهة نظر السلطة الحاكمة ومن الناحية الموضوعية تكون وسائل الإعلام هذه غير قادرة بشكل أو بآخر على تعزيز المساءلة المجتمعية، أما بخصوص النوع الآخر من وسائل وتحديدًا الخاصة فهي تعتمد على تمويل الإعلانات تفنقر إلى المقومات المادية والاقتصادية التي تمكنها من القيام بدورها الإعلامي بشكل فاعل، ولذلك لم يكن هناك الدور الملحوظ لبعض وسائل الإعلام في تعزيز المساءلة المجتمعية داخل المجتمع (أمان، 2009، هـ).

حيث يرى الباحث بأن قضايا المساءلة المجتمعية التي تتناولها وسائل الإعلام وتحاول أن تثري النقاش بها تكون ضمن حدود معينة من مساحة التعبير المخولة لها، فلا تستطيع أن تثري النقاش في قضايا مفصلية وحساسة تمس النظام السياسي أو مؤسسات ينقلدها شخوص لهم ثقلهم السياسي والاقتصادي والأمني في المجتمع.

وعلى صعيد المجتمع المدني تم تنفيذ عديد من المبادرات في مجال المساءلة المجتمعية مثل الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، ومركز تطوير المؤسسات الأهلية، والمبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية-مفتاح، وشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، حيث شاركت هذه المنظمات في تطوير آليات المساءلة المجتمعية للمسؤولين الحكوميين وصناع القرار من خلال توفير الخدمات للمواطنين عبر تقديم الشكاوى بحق المؤسسات الحكومية ومسؤوليها، كما عمل البعض من هذه المنظمات في مجال مراقبة الإنفاق العام والمناصرة وكسب التأييد إلى دعم المجموعات المجتمعية تجاه مقدمي الخدمة في بعض القطاعات الخدمائيه المختلفة (الكفارنة، 2016، ص92).

وتوج 120 شابا وشابة في مدن الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 2018 مبادراتهم بعقد أكبر يوم للمساءلة المجتمعية في فلسطين منظمين 21 جلسة مساءلة شبابية في مختلف القطاعات،

ومعرجين على قضايا عملوا على بلورتها وإنضاجها لمساءلة صناع القرار والمسؤولين إبان مشاركتهم في مدرسة النزاهة التي عقدها الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان بالشراكة مع منتدى شارك الشبابي في كل من الضفة وغزة، وذلك بهدف بناء قاعدة جماهيرية واسعة مناهضة للفساد، وفاعلة في الرقابة والمساءلة على الأداء والشأن العام، وبناء ثقافة متينة، مفعمة بقيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة، وقيادة حملات الضغط والمناصرة وصولاً لمساءلة مجتمعية فعّالة داخل مجتمعاتهم المحلية وعلى المستوى الوطني بشكل عام (دنيا الوطن، 2018، انترنت).

وإن المبادرات التي نُفذت من قبل وزارة الحكم المحلي ومنظمات المجتمع المدني أظهرت نتائجاً إيجابية في تطبيق المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية، حيث أشار (الطهرواي، 2014، ص2) إلى تطور في مستوى وعي المواطنين ومنظمات المجتمع المدني بمهام ومسؤوليات الهيئات المحلية، حيث تحسنت الخدمات المقدمة وقلت الشكاوى في 21 هيئة محلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، طبقت جزءاً من أدوات المساءلة المجتمعية.

وقد قام الباحث بعمل جولة ميدانية لمعرفة واقع المساءلة المجتمعية في البلديات المستهدفة في الدراسة وهي (بلدية نابلس، وبلدية طولكرم، وبلدية قلقيلية)، من خلال إجراء مقابلات مع ذوي الاختصاص في البلديات المذكورة.

ففي بلدية نابلس تم اعتماد تشكيل لجنة خاصة بالمساءلة المجتمعية في المدينة عام 2018، حيث باشرت البلدية بإجراءات تشكيل هذه اللجنة من خلال مشروع ممول من قبل صندوق تطوير وإقراض البلديات والمنفذ من قبل مؤسسة أفق، حيث تم عقد اجتماع لجميع مؤسسات المجتمع المدني في مدينة نابلس وتم اختيار من ممثلي هذه المؤسسات 19 شخصاً ليكونوا أعضاء في لجنة المساءلة المجتمعية.

وتم عمل ورشات تدريبية خاصة بأعضاء لجنة المساءلة وبعض موظفي البلدية وأعضاء المجلس البلدي بخصوص آليات عمل المساءلة المجتمعية والركائز والأدوات وأطر استخدام

المساءلة، معتمده على دليل أدوات المساءلة المجتمعية والمعد من قبل اللجنة الوطنية للمساءلة الاجتماعية والمعمم من قبل وزارة الحكم المحلي على الهيئات المحلية، حيث يكون هناك موظف وعضوا مجلس بلدي يكوّنون حلقة وصل ما بين لجنة المساءلة المجتمعية والبلدية، بعد ذلك تم تقسيم عمل اللجنة إلى عدة لجان من أبرزها لجنة الطرق والشوارع والتي تختص في مجال تعبيد الطرق وإصلاحها ولجنة النفايات والصحة والتي تختص بالأمر الصحي حيث ساعدت هذه اللجنة البلدية في عملية تنظيم جمع النفايات وتوعية المواطنين بخصوص موضوع النفايات، كما عدلت البلدية من سياسة جمع النفايات بناءً على توصيات اللجنة، إضافةً إلى لجنة الإفصاح والتي تختص بالإفصاح عن القرارات التي تخص المواطنين من قبل المجلس البلدي، حيث ساعدت لجنة المساءلة المجتمعية في تبادل وجهات النظر ما بين البلدية والمواطنين وقلصت من حدة الشكاوى تجاه البلدية في بعض المشاكل.

علماً بأن بلدية نابلس أنجزت المرحلة الأولى من تطبيق المساءلة المجتمعية، كما أن بلدية نابلس قبل اتخاذ المساءلة المجتمعية نهجاً مؤسسياً فيها، كانت تقوم ببعض نماذج للمشاركة المجتمعية مثل جلسات الاستماع والحوار في بعض قضايا الخدمات التي تخص أبناء المدينة وإشراك بعض مؤسسات المجتمع في إعداد الخطط التنموية والموازنات (مقابلة مع علاء جيطان، 2021/2/22).

وفي بلدية طولكرم وكما هو الحال في بلدية نابلس تم اتخاذ قرار من المجلس البلدي عام 2018 بتشكيل لجنة مساءلة مجتمعية حيث كان المشروع ممولاً من صندوق تطوير وإقراض البلديات والجهة المنفذة له مؤسسة الأفق، حيث تم عقد اجتماع لجميع مؤسسات المجتمع المدني في مدينة طولكرم وتم اختيار من ممثلي هذه المؤسسات 16 شخصاً ليكونوا أعضاء في لجنة المساءلة المجتمعية.

حيث تم تكليف موظف ليكون حلقة وصل ما بين لجنة المساءلة والبلدية، وتم تدريب الكادر من الجهة المنفذة على آليات عمل المساءلة المجتمعية وأدواتها مستنداً على دليل أدوات المساءلة المجتمعية، كما تم تشكيل لجنة خاصة بالصحة والنفايات التي أعدت ميثاق المواطن إضافةً إلى

عقد جلسات استماع بخصوص مشكلة الكهرباء في مدينة طولكرم، وتم تشكيل المجلس المحلي الشبابي الذي كان أداة فاعله من خلال المشاركة في أنشطة البلدية وعمل حملات التوعية والتثقيف للمواطنين وتقديم المقترحات للبلدية، وبالرغم من أن المجلس الشبابي كان له نشاط واضح إلا أن لجنة المساءلة المجتمعية كان نشاطها قليلاً ولم تكن فاعله بالشكل المطلوب مقارنةً في مدينة نابلس.

علماً بأن بلدية طولكرم قبل تطبيق المساءلة المجتمعية واتخاذها نهجاً مؤسسياً فيها، كانت تقوم ببعض نماذج للمشاركة المجتمعية مثل جلسات الاستماع والحوار في بعض قضايا الخدمات التي تخص أبناء المدينة، وإشراك بعض مؤسسات المجتمع في إعداد الخطط التنموية والموازنات (مقابلة مع مهند مطر، 2021/2/24).

أما بخصوص بلدية قلقيلية فمكانة المساءلة المجتمعية في بلدية قلقيلية في فترة إعداد الباحث للدراسة تم تشكيل لجنة مساءلة مجتمعية مكونة من 14 عضواً من المجتمع المحلي بنفس الطريقة التي شكلت فيها في نظيرتها في بلدية نابلس وطولكرم، وقبل تشكيل لجنة البدء بتشكيل لجنة المساءلة كان هناك بعض نماذج المشاركة المجتمعية مثل مشاركة بعض مؤسسات المجتمع في إعداد الخطط التنموية الإستراتيجية، وعقد جلسات استماع خاصة بالخدمات المقدمة للمواطنين في مواضيع الكهرباء والمياه، إضافةً إلى مشاركة المواطنين في إعداد الموازنات، كما تم تشكيل المنتدى الاقتصادي الخاص بمشاريع التنمية الاقتصادية التي تقوم على الشراكة ما بين البلدية والمجتمع المحلي، حيث قام هذا المنتدى بطرح مشاريع بالشراكة ما بين البلدية والمجتمع المحلي، وتمت الموافقة عليها من قبل البلدية وتبنيها وهي قيد التنفيذ (مقابلة مع عبد المؤمن عفانة، 2021/2/25).

ويرى الباحث من خلال دراسته الميدانية على البلديات الثلاث، بأن عملية تأسيس المساءلة المجتمعية في طور بدايتها في كل من بلدية نابلس وطولكرم وقلقيلية، مع ملاحظة الباحث بأن هناك نوعاً من التطبيق للآليات المؤسسية ومن المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية المذكورة.

كما وأن هناك اشكاليات تعترى تشكيل اللجان المجتمعية في هذه الهيئات المحلية، والمتمثلة في افتقارها لنظام داخلي ينظم تشكيل هذه اللجان ويحدد أفراد الهيئة العامة التي ستختار هذه اللجان التي ستمثلها أمام الهيئة المحلية، وبالتالي قد يكون هناك نقص في تمثيل بعض قطاعات المجتمع في هذه اللجان مما يؤثر على تحقيق أهداف المساءلة المجتمعية بالكامل، وقد يؤثر ذلك على استخدام بعض أدوات المساءلة التي تعزز من الآليات المؤسسية للمساءلة المجتمعية.

## الفصل الثالث

# الطريقة والإجراءات

## الفصل الثالث

### الطريقة والإجراءات

#### 3.1 تمهيد

تُعدُّ منهجية الدراسة وإجراءاتها، ركيزةً أساسيةً مهمة، يتم من خلالها إنجاز متطلبات الجانب العملي والتطبيقي للدراسة، والحصول على البيانات الهامة لإجراء التحليل الإحصائي، والتي تقود إلى الوصول للنتائج من أجل تحقيق هدف الدراسة المتمثل في التعرف على فعالية الآليات المؤسسية في تعزيز المساءلة المجتمعية لهيئات الحكم المحلي من وجهة نظر مجتمعية.

حيث يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة ومجتمعها، وعينتها، كما يعطي وصفاً مفصلاً لأداة الدراسة وصدقها وثباتها، وكذلك إجراءات البحث والأسلوب الإحصائي المستخدم لمعالجة البيانات الإحصائية.

#### 3.2 منهج الدراسة

من أجل التعرف على مدى فعالية الآليات المؤسسية في تعزيز المساءلة المجتمعية لهيئات الحكم المحلي، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وهو منهج قائم على مجموعة من الإجراءات البحثية التي تعتمد على جمع الحقائق والبيانات، وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلاً كافياً ودقيقاً لاستخلاص دلالتها، والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة محل الدراسة، حيث يقوم هذا المنهج بالتعبير عن الظاهرة محل الدراسة كمياً ونوعاً، فالتعبير الكمي يعطي وصفاً رقمياً عن الظاهرة ويبين حجمها، أما التعبير النوعي فهو يصف الظاهرة ويبين خصائصها، فهو المنهج الأنسب لإجراء هذه الدراسة، والقيام بفحص فعالية الآليات المؤسسية في تعزيز المساءلة المجتمعية لهيئات الحكم المحلي.

#### 3.3 مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من أعضاء اللجان المجتمعية (لجنة المساءلة المجتمعية، لجنة الخطة الاستراتيجية، ومنتدى التنمية الاقتصادي) في الهيئات المحلية الفلسطينية، في بلدية كل من نابلس

وطولكرم وقلقيلية، والبالغ عددهم (80) عضواً، في الفصل الدراسي الثاني للسنة الدراسية 2021/2020.

### 3.4 عينة الدراسة

بسبب صغر حجم مجتمع الدراسة، فقد سعت الدراسة إلى تناول جميع أفرادها بالدراسة، وتم توزيع الاستبانات عليهم جميعاً وتم استعادة (74) استبانة صالحة للتحليل بنسبة (94%) من أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية في بلدية كل من نابلس وطولكرم وقلقيلية، في الفصل الدراسي الثاني للسنة الدراسية 2021/2020، فحسب معادلة ستفن ثامبسون فإن الحد الأدنى للاستبانات الصالحة للتحليل يجب أن لا يقل عن (66) استبانة، والجدول رقم (1) يوضح كيفية توزيع افراد العينة بحسب متغيرات: اللجنة المجتمعية، ومدة العضوية في اللجنة، ومكان الهيئة المحلية.

#### جدول (1) توزيع افراد العينة حسب متغيرات الدراسة الديموغرافية

الرقم	المتغير	المستويات	التكرارات	النسبة المئوية
1	اللجنة المجتمعية	لجنة المساءلة	47	63.5
		لجنة الخطة الاستراتيجية.	14	18.9
		منتدى التنمية الاقتصادي	13	17.6
2	مدة العضوية في اللجنة	أقل من سنة	14	18.9
		من سنة إلى أقل من ثلاث سنوات	44	59.5
		من ثلاث سنوات إلى أقل من ست سنوات	7	9.5
		ست سنوات فأكثر	9	12.2
3	مكان الهيئة المحلية	نابلس	22	29.7
		طولكرم.	21	28.4
		قلقيلية.	31	41.9

### 3.5 أداة الدراسة

من أجل جمع البيانات اللازمة لإنجاز هذه الدراسة، فقد اعتمد الباحث على المقابلات الشخصية، كما وُصم أداة للدراسة تمثلت باستبانة تم بناؤها بالاعتماد على أدبيات البحث والدراسات السابقة (عواد، 2016) إذ تكونت الاستبانة في صورتها النهائية من ثلاثة أقسام هي:

#### أ. القسم المتعلق بالمتغيرات الديمغرافية

شمل هذا القسم على المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة حيث شملت جميع المتغيرات الآتية:

- اللجنة المجتمعية، وكان بثلاث مستويات هي: (لجنة المساءلة، ولجنة الخطة الاستراتيجية، ومنتدى التنمية الاقتصادي).
- مدة العضوية في اللجنة، وكان بأربعة مستويات هي: (أقل من سنة، من سنة إلى أقل من ثلاث سنوات، من ثلاث سنوات إلى أقل من ست سنوات، ست سنوات فأكثر).
- مكان الهيئة المحلية، وكان بثلاث مستويات هي: (نابلس، وطولكرم، وقلقيلية).

#### ب. القسم المتعلق بمدى فعالية الآليات المؤسسية في الهيئات المحلية.

لقياس درجة فعالية الآليات المؤسسية في الهيئات المحلية ضم هذا القسم من الاستبانة في صورته النهائية على (21) عبارة موزعة على أربعة أبعاد هي: (الشفافية، والمشاركة، والاستجابة، والمتابعة).

#### ت. القسم المتعلق بقياس مستوى المساءلة المجتمعية.

لقياس مستوى المساءلة المجتمعية ضم هذا القسم في صورته النهائية (15) عبارة.

والجدول رقم (2) يبين كل مجال من مجالات الدراسة

## جدول (2) عبارات الاستبانة تبعاً لأبعاد الدراسة

الفقرات	عدد الفقرات	الأبعاد	
<b>المجال الأول: آليات المساءلة</b>			
8-1	8	البعد الأول: الشفافية	1.
7-1	7	البعد الثاني: المشاركة	2.
6-1	6	البعد الثالث: الاستجابة	3.
5-1	5	البعد الرابع: المتابعة	4.
	26	المجموع لكلي للمجال آليات المساءلة	
	16	المجال الثاني: المساءلة المجتمعية	
	42	المجموع الكلي للأداة بوصفها كلاً	

### 3.5.1 صدق الأداة

للتحقق من صدق الأداء عرضت بصورتها الأولية على لجنة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص لإبداء آرائهم "انظر الملحق رقم 2"، وبناءً على ذلك، تم حذف وتعديل وإضافة، إلى أن استقر عدد عبارات القسم المتعلق بقياس مدى فعالية الآليات المؤسسية بعد التحكيم على (26) عبارة موزعة على أربعة أبعاد فرعية هي: (الشفافية، والمشاركة، الاستجابة، والمتابعة)، واستقر عدد عبارات القسم المتعلق بالمساءلة المجتمعية بعد التحكيم على (15) عبارة عرض أداة الدراسة على مجموعة من المختصين والمشرفين والمشرف الأكاديمي وأوصى بصلاحياتها بعد جراء التعديلات عليها وقد تم إجراء تلك التعديلات وإخراج الاستبانة بصورتها النهائية "الصدق الظاهري للأداة".

ومن ناحية أخرى تم التحقق من صدق الأداة بحساب مصفوفة ارتباط العبارات مع الدرجة الكلية للأداة باستخدام معامل الارتباط بيرسون (**Pearson correlation**) "الاتساق الداخلي للأداة" وذلك كما هو وارد في جدول رقم (3).

جدول (3) نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط عبارات مقياس فعالية الآليات المؤسسية في تعزيز المساءلة المجتمعية لهيئات الحكم المحلي مع الدرجة الكلية لأداة الدراسة.

العبارات	قيمة ر	الدلالة الإحصائية	العبارات	قيمة ر	الدلالة الإحصائية
.1	.454**	0.000	.22	.756**	0.000
.2	.357**	.002	.23	.759**	0.000
.3	.280*	.016	.24	.656**	0.000
.4	.504**	0.000	.25	.726**	0.000
.5	.555**	0.000	.26	.674**	0.000
.6	.605**	0.001	.27	.691**	0.000
.7	.415**	0.000	.28	.426**	0.000
.8	.525**	0.024	.29	.632**	0.000
.9	.483**	0.000	.30	.646**	0.000
.10	.474**	0.000	.31	.461**	0.000
.11	.498**	0.000	.32	.615**	0.000
.12	.518**	0.000	.33	.698**	0.000
.13	.737**	0.000	.34	.637**	0.000
.14	.655**	0.000	.35	.278*	.017
.15	.618**	0.000	.36	.568**	0.000
.16	.671**	0.000	.37	.374**	.001
.17	.643**	0.000	.38	.355**	.002
.18	.669**	0.000	.39	.535**	.000
.19	.609**	0.000	.40	.455**	.000
.20	.682**	0.000	.41	.376**	.001
.21	.621**	0.000			

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق أن قيم ارتباط العبارات كافة مع الدرجة الكلية للأداة دالة إحصائياً وبدرجة عالية، مما يشير إلى الاتساق الداخلي لعبارات الأداة وأنها تشترك معاً في

قياس فعالية الآليات المؤسسية في تعزيز المساءلة المجتمعية لهيئات الحكم المحلي من وجهة نظر مجتمعيه في ضوء الإطار النظري الذي بنيت الأداة على أساسه.

### 3.5.2 ثبات الأداة

بعد التحقق من صدق أداة الدراسة تم حساب معامل الثبات (كرونباخ ألفا) لكل قسم من أقسام الاستبانة (الآليات المؤسسية، والمساءلة المجتمعية) ولكل بعد من أبعاد الأداة، وكانت نتائج التي تم الحصول عليها كما في الجدولين (4)، (5)

جدول (4) معامل الثبات لكل بعد من أبعاد الآليات المؤسسية ولمجال المساءلة ككل

الرقم	البعد	عدد العبارات	قيمة (كرونباخ-ألفا)
1	أولاً: الشفافية	8	.815
2	ثانياً: المشاركة	7	.893
3	ثالثاً: الاستجابة	6	.930
4	رابعاً: المتابعة	5	.921
	<b>الدرجة الكلية</b>	<b>26</b>	<b>.941</b>

يتضح من الجدول رقم (4) أن قيم معامل الثبات قد كانت عالية، وتزيد عن (80%) لكل بعد من ابعاد آليات المساءلة ولأبعاده مجتمعه (آليات المساءلة بوصفها كلاً) مما يدعم ثبات أداة الدراسة في قسمها المتعلق بقياس مدى فعالية آليات المساءلة في الهيئات المحلية الفلسطينية وصلاحيتها في التطبيق

جدول (5) معامل الثبات لمجال المساءلة المجتمعية ككل

الرقم	البعد	عدد العبارات	قيمة (كرونباخ-ألفا)
	<b>مجال المساءلة المجتمعية</b>	<b>26</b>	<b>.915</b>

يتضح من الجدول رقم (5) أن قيم معامل الثبات على عبارات مجال (آليات المساءلة ككل) وتزيد عن (90%) وهي نسبة ثبات تؤكد إمكانية استخدام الأداة في قسمها المتعلق بقياس مدى مستوى المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية وصلاحيتها في التطبيق.

### 3.6 المعالجة الإحصائية

بعد جمع البيانات تم إدخال بياناتها للحاسب لتعالج بواسطة البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (spss) وقد استخدم حساب معاملات ارتباط بيرسون ( Pearson Correlation ) ومعادلة كرونباخ الفا (Cronbach's - Alpha) (الانساق الداخلي)، واختبار تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)، كما تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، واختبار L.S.D للدلالة الفروق، واختبار.

## الفصل الرابع

# عرض نتائج الدراسة

## الفصل الرابع

### عرض نتائج الدراسة

#### 4.1 المقدمة

يتناول هذا الفصل عرضاً كاملاً ومفصلاً لنتائج الدراسة الميدانية، وتحليلها، وذلك من خلال استعراض اتجاهات المبحوثين التي أظهرتها إجاباتهم على كل عبارة من عبارات أداة الدراسة، من أجل التعرف على مدى فعالية الآليات المؤسسية في تعزيز المساءلة المجتمعية لهيئات الحكم المحلي من وجهة نظر مجتمعيه.

ومن أجل الإجابة عن هذا التساؤل، استخدمت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لكل عبارة من عبارات كل بعد من أبعاد الاستبانة. وذلك في سبيل اختبار فرضيات الدراسة وإجابة تساؤلاتها، وفيما يلي نتائج الدراسة تبعا لأسئلتها وفرضياتها.

#### 4.2 النتائج المتعلقة بإجابة أسئلة الدراسة

للإجابة على سؤالين الدراسة الرئيسيين، ولتسهيل عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بهما، فقد تم توزيع درجات الاستجابة لأفراد العينة على مقياس ليكرت الخماسي، وقد استخدمت المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لكل عبارة من عبارات كل بعد من أبعاد الاستبانة.

وقد أعطي للعبارات ذات المضمون الإيجابي (5) درجات عن كل إجابة (موافق بشدة)، و(4) درجات عن كل إجابة (موافق)، و(3) درجات عن كل إجابة (محايد)، ودرجتان عن كل إجابة (معارض)، ودرجة واحدة عن كل إجابة (معارض بشدة)، ومن أجل تفسير النتائج اعتمد الميزان الآتي للنسب المئوية للاستجابات.

جدول (6): ميزان النسب المئوية للاستجابات

النسبة المئوية	درجة الاستجابات
من 20% - 36%	تميل الإجابات إلى (غير موافق مطلقاً: منخفضة جداً)
أكبر من 36% - 52%	تميل الإجابات إلى (غير موافق: منخفضة)
أكبر من 52% - 68%	تميل الإجابات إلى (موافق نوعاً ما: متوسطة)
أكبر من 68% - 84%	تميل الإجابات إلى (موافق: مرتفعة)
أكبر من 84% - 100%	تميل الإجابات إلى (موافق تماماً: مرتفعة جداً)

جدول (7): مقياس ليكرت الخماسي

الفئة (متوسط الاستجابة)	الاتجاه
1.00 - 1.79	تميل الإجابات إلى (غير موافق مطلقاً: منخفضة جداً)
1.80 - 2.59	تميل الإجابات إلى (غير موافق: منخفضة)
2.60 - 3.39	تميل الإجابات إلى (موافق نوعاً ما: متوسطة)
3.40 - 4.19	تميل الإجابات إلى (موافق: مرتفعة)
4.20 - 5.00	تميل الإجابات إلى (موافق تماماً: مرتفعة جداً)

4.2.1 النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول

الذي ينص على "ما مدى فعالية الآليات المؤسسية في الهيئات المحلية من حيث: الشفافية، والمشاركة، والاستجابة، المتابعة؟"

من أجل الإجابة عن هذا السؤال، استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة، وذلك على مستوى المجال المتعلق بفعالية الآليات المؤسسية في الهيئات المحلية بوصفها كلاً ولكل بعد من أبعاده، ولكل عبارة من عبارات كل بعد على حدة، وكانت النتائج كما يلي (للاطلاع على متوسط كل عبارة على حدة أنظر الملحق رقم "1").

ويبين الجدول رقم (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، والنسبة المئوية، ودرجة التقدير لمجال فعالية الآليات المؤسسية، ولكل بعد من أبعاده

جدول (8): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، والنسبة المئوية، ودرجة التقدير لمجال فعالية الآليات المؤسسية، ولكل بعد من أبعاده

الرقم	المجال	متوسط الاستجابة*	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الاستجابة
1	أولاً: الشفافية	3.6131	0.549037	72.26	مرتفعة
2	ثانياً: المشاركة	3.6003	0.649285	72.00	مرتفعة
3	ثالثاً: الاستجابة	3.3445	0.757676	66.89	متوسطة
4	رابعاً: المتابعة	3.2405	0.772102	64.81	متوسطة
	الفعالية ككل	3.4496	0.591731	68.99	مرتفعة

يتضح من الجدول رقم (8) بأن درجة فعالية الآليات المؤسسية في الهيئات المحلية ككل كانت مرتفعة من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث حصل المجال الكلي لفعالية الآليات المؤسسية على متوسط حسابي قدره (3.4496)، وانحراف معياري (0.591731)، ونسبة مئوية (68.99%)، أما فيما يتعلق بدرجة فعالية الآليات المؤسسية في الهيئات المحلية على مستوى الأبعاد الفرعية، يبين الجدول بأن درجة الفعالية على بعد الشفافية، كانت هي الأعلى بنسبة مئوية (72.26%) وبدرجة تقدير مرتفعة، وقد كانت أعلى ثلاث عبارات عكست فيها الفعالية ضمن هذا البعد هي: عبارة رقم (7) "تتم آلية الشراء وفق أسس ومعايير يمكن لأي طرف التحقق منها"، بنسبة مئوية (78.91%) وبدرجة تقدير مرتفعة، تلاها العبارة رقم (4) "يتم نشر تقارير خاصة بالمشاريع المنجزة من قبل الهيئة المحلية خلال العام بما يمكن المهتمين من متابعتها" بنسبة مئوية (76.21%) وبدرجة تقدير مرتفعة، ومن ثم عبارته رقم (2) "يتم نشر قرارات المجلس المحلي الصادرة عن جلسات الهيئة المحلية بما يمكن المهتمين من متابعتها" بنسبة مئوية (75.40%) وبدرجة تقدير مرتفعة أيضاً.

كذلك يتبين من الجدول أن درجة الفعالية في البعد المتعلق بالمشاركة فقد حصلت على المرتبة الثانية بنسبة بلغت قيمتها (72.00%)، وبدرجة تقدير مرتفعة، وقد كانت أعلى ثلاث عبارات عكست فيها الفعالية ضمن هذا البعد هي: عبارة رقم (1) "تمكن الهيئة المحلية لجنة إعداد الخطة الإستراتيجية من المشاركة بوضع المقترحات والتوصيات فيما يخص الخطط الإستراتيجية"،

بنسبة مئوية (78.10%) وبدرجة تقدير مرتفعة، تلاها العبارة رقم (2) "تمكن الهيئة المحلية لجان المساءلة المجتمعية في مساءلة الهيئة المحلية عن أداؤها" بنسبة مئوية (73.24%) وبدرجة تقدير مرتفعة، ومن ثم عبارة رقم (3) "تمكن الهيئة المحلية لجنة إعداد الموازنة من المشاركة بوضع المقترحات والتوصيات فيما يخص الموازنة" بنسبة مئوية (72.16%) وبدرجة تقدير مرتفعة أيضاً.

أما درجة الفعالية على بعد الاستجابة فقد حصلت على الترتيب الثالث، بنسبة مئوية (66.89%) وبدرجة تقدير متوسطة، وقد كانت أعلى ثلاث عبارات عكست فيها الفعالية ضمن هذا البعد هي: عبارة رقم (6) "تطور الهيئة المحلية خدماتها بما يتماشى مع التطور المستمر في احتياجات المواطنين"، بنسبة مئوية (69.18%) وبدرجة تقدير مرتفعة، تلاها العبارة رقم (4) "تستجيب الهيئة المحلية لتوصيات مؤسسات المجتمع المدني في جلسات الحوار" بنسبة مئوية (68.91%) وبدرجة تقدير مرتفعة، ومن ثم عبارة رقم (1) "تتم الاستجابة لمشاكل المواطنين والمقدمة لوحدة الشكاوى في الهيئة المحلية" بنسبة مئوية (68.64%) وبدرجة تقدير مرتفعة أيضاً.

كذلك يتبين من الجدول أن درجة الفعالية في البعد المتعلق بالمتابعة فقد حصلت على المرتبة الرابعة بنسبة بلغت قيمتها (64.81%)، وبدرجة متوسطة، وقد كانت أعلى ثلاث عبارات عكست فيها الفعالية ضمن هذا البعد هي: عبارة رقم (3) "تمكن الهيئة المحلية للجان المجتمعية ذات العلاقة من متابعة التقارير المالية الصادرة عن الهيئة المحلية، بنسبة مئوية (67.02%) وبدرجة تقدير متوسطة، تلاها العبارة رقم (4) "إجراءات العمل داخل الهيئة المحلية تنسجم وعمل اللجان المجتمعية الخاصة بأداء عملية المتابعة" بنسبة مئوية (65.67%) وبدرجة تقدير متوسطة، ومن ثم عبارة رقم (2) "تتم متابعة تنفيذ الخطط بالتشارك مع اللجان المجتمعية ذات العلاقة" بنسبة مئوية (65.40%) وبدرجة تقدير متوسطة أيضاً.

## 4.2.2 النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني

الذي ينص على " ما مستوى المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية؟"

من أجل الإجابة عن هذا السؤال، استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة، وذلك على مستوى المجال المتعلق مستوى المساءلة المجتمعية ككل، ولكل عبارة من العبارات على حدة، وكانت النتائج كما يلي (للاطلاع على متوسط كل عبارة على حدة أنظر الملحق رقم (1)).

ويبين الجدول رقم (9) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، والنسبة المئوية، ودرجة التقدير لمجال المساءلة المجتمعية.

جدول (9) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، والنسبة المئوية، ودرجة التقدير لمجال المساءلة المجتمعية

الرقم	المجال	متوسط الاستجابة*	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الاستجابة
	المساءلة ككل	3.1773	0.591731	63.54	متوسطة

\* أقصى درجة للإستجابة (5) درجات

يتضح من الجدول (9) أن مستوى المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية ككل كانت متوسطة من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث حصل المجال الكلي لمستوى المساءلة المجتمعية على متوسط حسابي قدره (3.1773)، وانحراف معياري (0.591731)، وبنسبة مئوية (63.54%)، وقد كانت أعلى ثلاث عبارات عكست فيها مستوى المساءلة المجتمعية ضمن هذا البعد هي: عبارة رقم (16) " يثير المواطنون الجدل حول جوانب القصور في أداء الهيئة المحلية"، بنسبة مئوية (75.67%) وبدرجة تقدير مرتفعة، تلاها العبارة (15) " يتوجه المواطنون على تقديم الشكاوى من خلال وحدة الشكاوى داخل الهيئة المحلية" بنسبة مئوية (70.81%) وبدرجة تقدير مرتفعة، ومن ثم عبارة رقم (14) " يهتم المواطنون بمتابعة تطویر

الخدمات المقدمة لهم من قبل الهيئة المحلية" بنسبة مئوية (70%) وبدرجة تقدير مرتفعة أيضاً (للاطلاع على متوسط كل عبارة على حدة أنظر الملحق رقم "1").

#### 4.3 النتائج المتعلقة بفحص فرضيات الدراسة

##### 4.3.1 نتائج فحص الفرضية الأولى التي نصها:

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $0.05 \geq \alpha$ ) ما بين درجة الشفافية، والمساءلة المجتمعية."

لفحص هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون، والجدول رقم (10) بين النتائج.

جدول (10) نتائج اختبار معامل بيرسون لفحص العلاقة ما بين درجة الشفافية، والمساءلة المجتمعية.

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	معدنية/ غير معنوي	العدد	
3.6132	.54904	.427**	.000	معنوية	74	الشفافية
3.1774	.57067				74	المساءلة المجتمعية

يتبين من الجدول رقم (10) وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية بين درجة الشفافية، والمساءلة المجتمعية، من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث كان معامل الارتباط يساوي (0.427) وكانت القيمة المعنوية أقل من (0.5) وهذا يعني أنه كلما ارتفعت درجة الشفافية زادت المساءلة المجتمعية.

ولفحص مدى إسهام الشفافية لدى العينة بوصفها كلاً، عمد الباحث إلى استخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)، وأشارت النتائج أن بعد الشفافية استطاع التنبؤ بالمساءلة المجتمعية، والجدول رقم (11) يبين النتائج.

جدول (11) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لمدى اسهام الشفافية في المساءلة المجتمعية للعينة ككل

مستوى دلالة T	قيمة T	Coefficients		المتغير
		Standardized المعاملات النمطية Beta	Unstandardized المعاملات النمطية (B)	
000.	3.889	.....	1.574	(Constant)
000.	4.006	.427	.444	الشفافية
			427.	R قيمة
			.182	R Square
			171.	Adjusted R Square
			16.047	قيمة F المحسوبة
			000.	مستوى الدلالة لاختبار F

يتضح من الجدول (11) وجود تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في بعد الشفافية في المساءلة المجتمعية، إذ بلغت قيمة (ف) المحسوبة للاختبار (16.047)، وهي دالة عند مستوى الدلالة (0.000)، وبلغ معامل التحديد (0.182)، مما يشير إلى أن بعد الشفافية في الهيئات المحلية الفلسطينية في بلدية كل من نابلس وطولكرم وقلقيلية يفسر ما قيمته (18.2%) من التغيرات الحاصلة في المساءلة المجتمعية، بوصفها إشارة إلى صلاحية بعد الشفافية للتنبؤ بالمساءلة المجتمعية.

#### 4.3.2 نتائج فحص الفرضية الثانية التي نصها:

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $0.05 \geq \alpha$ ) ما بين درجة المشاركة المجتمعية، والمساءلة المجتمعية".

لفحص هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون، والجدول رقم (12) بين النتائج.

جدول (12) نتائج اختبار معامل بيرسون لفحص العلاقة ما بين درجة المشاركة المجتمعية، والمساءلة المجتمعية

العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	معنوية/ غير معنوي
74	3.6004	.64928	.347**	.002	معنوية
74	3.1774	.57067			

يتبين من الجدول رقم (12) وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية بين درجة المشاركة، والمساءلة المجتمعية من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث كان معامل الارتباط يساوي (0.347) وكانت القيمة المعنوية أقل من (0.5)، وهذا يعني أنه كلما ارتفعت درجة المشاركة زادت المساءلة المجتمعية.

ولفحص مدى إسهام المشاركة لدى العينة بوصفها كلاً، عمد الباحث إلى استخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)، والجدول رقم (12) يبين النتائج الخاصة بذلك.

جدول (13) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لمدى إسهام المشاركة في المساءلة المجتمعية للعينة ككل

مستوى دلالة T	قيمة T	Coefficients		المتغير
		Standardized المعاملات النمطية Beta	Unstandardized (B) المعاملات النمطية	
.000	5.780	.....	2.346	(Constant)
.002	3.140	.347	.395	المساءلة في المشاركة
			.347 <sup>a</sup>	R قيمة
			.120	R Square
			.108	Adjusted R Square
			9.861	قيمة F المحسوبة
			.002	مستوى الدلالة لاختبار F

\*\* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0.05$ ).

يتضح من الجدول (13) وجود تأثير ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في بعد المشاركة في المساءلة المجتمعية، إذ بلغت قيمة (ف) المحسوبة للاختبار (9.861)، وهي دالة عند مستوى الدلالة (0.002)، وبلغ معامل التحديد (0.120)، مما يشير إلى أن بعد الشفافية في الهيئات المحلية الفلسطينية في بلدية كل من نابلس وطولكرم وقلقيلية يفسر ما قيمته (12%) من التغيرات الحاصلة في المساءلة المجتمعية، بوصفها إشارة إلى صلاحية بعد المشاركة للتنبؤ بدرجة التغير في المساءلة المجتمعية.

### 4.3.3 نتائج فحص الفرضية الثالثة التي نصها:

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $0.05 \geq \alpha$ ) ما بين درجة الاستجابة، والمساءلة المجتمعية".

لفحص هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون، والجدول رقم (14) بين النتائج.

جدول (14) نتائج اختبار معامل بيرسون لفحص العلاقة ما بين درجة الاستجابة، والمساءلة المجتمعية.

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	معنوية/ غير معنوي	العدد	
3.3446	.75768	.387**	.001	معنوية	74	المشاركة
3.1774	.57067					المساءلة المجتمعية

يتبين من الجدول رقم (14) وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية بين درجة الاستجابة، والمساءلة المجتمعية من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث كان معامل الارتباط يساوي (0.387) وكانت القيمة المعنوية أقل من (0.5)، وهذا يعني أنه كلما ارتفعت درجة الاستجابة زادت المساءلة المجتمعية.

ولفحص مدى إسهام الاستجابة لدى العينة بوصفها كلاً، عمد الباحث إلى استخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)، والجدول رقم (15) يبين النتائج الخاصة بذلك.

جدول (15) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لمدى اسهام الاستجابة في المساءلة المجتمعية للعينة ككل

مستوى دلالة T	قيمة T	Coefficients		المتغير
		Standardized المعاملات النمطية Beta	Unstandardized المعاملات النمطية (B)	
.000	3.674	.....	1.710	(Constant)
.001	3.565	.387	.514	المساءلة في المشاركة
			.387 <sup>a</sup>	R قيمة
			.150	R Square
			.138	Adjusted R Square
			12.712	قيمة F المحسوبة
			.001	مستوى الدلالة لاختبار F

\*\* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $(\alpha \geq 0.05)$ .

يتضح من الجدول (15) وجود تأثير ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $(\alpha \geq 0.05)$  في بعد الاستجابة في المساءلة المجتمعية، إذ بلغت قيمة (ف) المحسوبة للاختبار (12.712)، وهي دالة عند مستوى الدلالة (0.001)، وبلغ معامل التحديد (0.138)، مما يشير إلى أن بعد الاستجابة في الهيئات المحلية الفلسطينية في بلدية كل من نابلس وطولكرم وقلقيلية يفسر ما قيمته (13.8%) من التغيرات الحاصلة في المساءلة المجتمعية، كإشارة إلى صلاحية بعد الاستجابة للتنبؤ بدرجة التغير في المساءلة المجتمعية.

#### 4.3.4 نتائج فحص الفرضية الرابعة التي نصها:

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية  $(\alpha \geq 0.05)$  ما بين درجة المتابعة، والمساءلة المجتمعية".

لفحص هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون، والجدول رقم (16) بين النتائج.

جدول (16): نتائج اختبار معامل بيرسون لفحص العلاقة ما بين درجة المتابعة المجتمعية، والمساءلة المجتمعية.

العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	معنوية/ غير معنوي
74	3.2405	.77210	.518**	.000	معنوية
74	3.1774	.57067			

يتبين من الجدول رقم (16) وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية بين درجة المتابعة المجتمعية، والمساءلة المجتمعية من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث كان معامل الارتباط يساوي (0.518) وكانت القيمة المعنوية أقل من (0.05)، وهذا يعني أنه كلما ارتفعت درجة الاستجابة زادت المساءلة المجتمعية.

ولفحص مدى إسهام المتابعة المجتمعية لدى العينة بوصفها كلاً ككل، عمد الباحث إلى استخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)، والجدول رقم (17) يبين النتائج الخاصة بذلك.

جدول (17) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لمدى إسهام المتابعة المجتمعية في المساءلة المجتمعية للعينة ككل

مستوى دلالة T	قيمة T	Coefficients		المتغير
		Standardized المعاملات النمطية Beta	Unstandardized المعاملات النمطية (B)	
.024	2.304	.....	1.015	(Constant)
.000	5.136	.518	.701	المساءلة في المشاركة
			.518	R قيمة
			.268	R Square
			.258	Adjusted R Square
			26.378	قيمة F المحسوبة
			.000	مستوى الدلالة لاختبار F

\*\* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $(\alpha \geq 0.05)$ .

يتضح من الجدول رقم (17) وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في بعد المتابعة المجتمعية في المساءلة المجتمعية، إذ بلغت قيمة (ف) المحسوبة للاختبار (26.378)، وهي دالة عند مستوى الدلالة (0.000)، وبلغ معامل التحديد (0.268)، مما يشير إلى أن بعد المتابعة المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية في بلدية كل من نابلس وطولكرم وقفيلية يفسر ما قيمته (25.8%) من التغيرات الحاصلة في المساءلة المجتمعية، بوصفها إشارة إلى صلاحية بعد المتابعة المجتمعية للتنبؤ بدرجة التغير في المساءلة المجتمعية.

#### 4.3.5 نتائج فحص الفرضية الخامسة التي نصها:

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $0.05 \geq \alpha$ ) ما بين درجة توافر الآليات المؤسسية في الهيئات المحلية بمجالاتها مجتمعة (الشفافية، والمشاركة، والاستجابة، والمتابعة)، والمساءلة المجتمعية".

لفحص هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون، والجدول رقم (18) بين النتائج.

جدول (18) نتائج اختبار معامل بيرسون لفحص العلاقة ما بين درجة توافر الآليات المؤسسية في الهيئات المحلية بمجالاتها مجتمعة (الشفافية، والمشاركة، والاستجابة، والمتابعة)، والمساءلة المجتمعية.

العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	معنوية/ غير معنوية
74	3.4497	.59173	.487**	.000	معنوية
74	3.1774	.57067			

يتبين من الجدول رقم (18) وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية بين درجة الآليات المساءلة المجتمعية، والمساءلة المجتمعية من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث كان معامل الارتباط يساوي (0.487) وكانت القيمة المعنوية أقل من (0.05)، وهذا يعني أنه كلما ارتفعت درجة توافر آليات المساءلة المجتمعية زادت المساءلة المجتمعية.

ولفحص مدى إسهام الآليات المساءلة المجتمعية لدى العينة ككل، عمد الباحث إلى استخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)، والجدول رقم (19) يبيّن النتائج الخاصة بذلك.

جدول (19) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لمدى اسهام الآليات المؤسسية في المساءلة المجتمعية للعينة ككل

مستوى دلالة T	قيمة T	Coefficients		المتغير
		المعاملات النمطية Standardized Beta	المعاملات النمطية (B) Unstandardized	
.000	5.356	.....	1.845	(Constant)
.000	4.733	.487	.505	آليات المساءلة المجتمعية
			.487	R قيمة
			.237	R Square
			.227	Adjusted R Square
			22.403	قيمة F المحسوبة
			.000	مستوى الدلالة لاختبار F

يتضح من الجدول (19) وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) لدرجة توافر آليات المساءلة المجتمعية في درجة تعزيز المساءلة المجتمعية، إذ بلغت قيمة (ف) المحسوبة للاختبار (22.403)، وهي دالة عند مستوى الدلالة (0.000)، وبلغ معامل التحديد (0.227)، مما يشير إلى أن درجة توافر آليات المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية في بلدية كل من نابلس وطولكرم وقلقيلية تفسر ما قيمته (22.7%) من التغيرات الحاصلة في المساءلة المجتمعية، كإشارة إلى صلاحية بعد الآليات المساءلة المجتمعية للتنبؤ بدرجة تغير المساءلة المجتمعية، في حين أن هناك عوامل أخرى تؤثر في تعزيز المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية بنسبة قدرها (77.3%)

#### 4.3.6 نتائج فحص الفرضية السادسة التي نصها:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في درجة إدراك أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية لدرجة توافر الآليات المؤسسية في الهيئات المحلية، تبعاً لمتغير اللجنة المجتمعية". (لجنة المساءلة المجتمعية، ولجنة الخطة الاستراتيجية، ومنتدى التنمية الاقتصادي).

لفحص الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA) والجدول رقم (20) يبين النتائج.

جدول (20) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار مستوى دلالة الفروق في درجة إدراك أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية لدرجة توافر الآليات المؤسسية في الهيئات المحلية بحسب متغير اللجنة المجتمعية.

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
الشفافية	بين المجموعات	1.692	2	.846	2.957	.058
	داخل المجموعات	20.313	71	.286		
	المجموع	22.005	73			
المشاركة	بين المجموعات	1.432	2	.716	1.733	.184
	داخل المجموعات	29.342	71	.413		
	المجموع	30.775	73			
الاستجابة	بين المجموعات	3.075	2	1.537	2.811	.067
	داخل المجموعات	38.832	71	.547		
	المجموع	41.907	73			
المتابعة	بين المجموعات	2.845	2	1.422	2.483	.091
	داخل المجموعات	40.674	71	.573		
	المجموع	43.518	73			
الآليات المؤسسية ككل	بين المجموعات	1.859	2	.929	2.784	.069
	داخل المجموعات	23.702	71	.334		
	المجموع	25.561	73			

يتبين من الجدول رقم (20) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في درجة إدراك أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية لدرجة توافر الآليات المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية تعزى لمتغير اللجنة المجتمعية على الأبعاد كافة وعلى الدرجة الكلية، حيث كان مستوى الدلالة لقيم (ف) عليها أكبر من (0.05) وبهذا تقبل الفرضية الصفرية.

#### 4.3.7 نتائج فحص الفرضية السابعة التي نصها:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في درجة إدراك أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية لدرجة توافر الآليات المؤسسية في الهيئات المحلية، تبعاً لمتغير مدة العضوية في اللجنة". (أقل من سنة، من سنة إلى أقل من ثلاث سنوات، من ثلاث سنوات إلى أقل من ست سنوات، ست سنوات فأكثر).

ولفحص الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA) والجدول رقم (21) يبين النتائج.

جدول (21) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار مستوى دلالة الفروق في درجة إدراك أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية لدرجة توافر الآليات المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية بحسب متغير مدة العضوية في اللجنة.

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
الشفافية	بين المجموعات	1.276	3	.425	1.437	.239
	داخل المجموعات	20.729	70	.296		
	المجموع	22.005	73			
المشاركة	بين المجموعات	.453	3	.151	.349	.790
	داخل المجموعات	30.321	70	.433		
	المجموع	30.775	73			
الاستجابة	بين المجموعات	1.182	3	.394	.677	.569
	داخل المجموعات	40.726	70	.582		
	المجموع	41.907	73			
المتابعة	بين المجموعات	.284	3	.095	.153	.927
	داخل المجموعات	43.235	70	.618		
	المجموع	43.518	73			
الآليات المؤسسية ككل	بين المجموعات	.490	3	.163	.456	.714
	داخل المجموعات	25.071	70	.358		
	المجموع	25.561	73			

يتبين من الجدول رقم (21) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في درجة إدراك أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية لدرجة توافر الآليات المؤسسية في الهيئات المحلية تعزى لمتغير مدة العضوية في اللجنة على الأبعاد كافة وعلى الدرجة الكلية، حيث كان مستوى الدلالة لقيم (ف) عليها أكبر من (0.05) وبهذا تقبل الفرضية الصفرية.

#### 4.3.8 نتائج فحص الفرضية الثامنة التي نصها:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في درجة إدراك أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية لدرجة توافر الآليات المؤسسية في الهيئات المحلية، تبعا لمتغير مكان الهيئة المحلية". (نابلس، طولكرم، قلقيلية).

ولفحص الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA) والجدول (22) يبين النتائج.

جدول (22) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار مستوى دلالة الفروق في درجة إدراك أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية لدرجة توافر الآليات المؤسسية في الهيئات المحلية بحسب متغير مكان الهيئة المحلية.

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
الشفافية	بين المجموعات	2.413	2	1.206	4.372	.016
	داخل المجموعات	19.592	71	.276		
	المجموع	22.005	73			
المشاركة	بين المجموعات	2.105	2	1.052	2.606	.081
	داخل المجموعات	28.670	71	.404		
	المجموع	30.775	73			
الاستجابة	بين المجموعات	3.040	2	1.520	2.777	.069
	داخل المجموعات	38.867	71	.547		
	المجموع	41.907	73			
المتابعة	بين المجموعات	6.646	2	3.323	6.398	.003
	داخل المجموعات	36.873	71	.519		
	المجموع	43.518	73			
الآليات المؤسسية ككل	بين المجموعات	3.216	2	1.608	5.110	.008
	داخل المجموعات	22.344	71	.315		
	المجموع	25.561	73			

يتبين من الجدول رقم (22) السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha \geq 0.05$  في درجة إدراك أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية لدرجة توافر الآليات المساءلة المجتمعية تبعاً لمتغير مكان الهيئة المحلية على بعد (الشفافية، والمتابعة) وعلى الدرجة الكلية، حيث كان مستوى الدلالة لقيم (ف) عليها أصغر من (0.05) وبهذا ترفض الفرضية الصفرية.

ولمعرفة لصالح من كانت هذه الفروق تم استخدام اختبار L.S.D والجدول (23) يبين النتائج.

جدول (23) نتائج اختبار L.S.D لدلالة الفروق

مستوى الدلالة	فلقيلية	طولكرم	نابلس	البعد
.021	-.03739	.37716*		نابلس
.799				
.007				
				الشفافية
				فلقيلية
.029	-.72565*	-.49134*		نابلس
.001				
.001				
				المتابعة
				فلقيلية
.015	-.48228*	-.42782*		نابلس
.003				
.003				
				الدرجة الكلية
				فلقيلية

يتبين من الجدول رقم (23) أن الفروق في درجة إدراك أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية لدرجة توافر الآليات المساءلة المجتمعية تبعاً لمتغير مكان الهيئة المحلية على بعد الشفافية كانت بين (نابلس) و(طولكرم) ولصالح (نابلس)، وكانت بين (طولكرم) و(فلقيلية) ولصالح (فلقيلية)،

وعلى البعد الرابع (المتابعة) كانت الفروق بين (نابلس) و(طولكرم) ولصالح (طولكرم)، وكانت بين (طولكرم) و(قلقيلية) ولصالح (طولكرم)، وبين (نابلس) و(قلقيلية) ولصالح (قلقيلية).

#### 4.3.9 نتائج فحص الفرضية التاسعة التي نصها:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في درجة إدراك أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية لمستوى المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية، تبعاً لمتغير اللجنة المجتمعية". (لجنة المساءلة المجتمعية، لجنة الخطة الاستراتيجية، منتدى التنمية الاقتصادي).

لفحص الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA) والجدول (24) يبين النتائج.

جدول (24) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار مستوى دلالة الفروق في درجة إدراك أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية لمستوى المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية بحسب متغير اللجنة المجتمعية.

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
المساءلة	بين المجموعات	1.189	2	.594	1.869	.162
	داخل المجموعات	22.585	71	.318		
	المجموع	23.774	73			

يتبين من الجدول رقم (24) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha$ ) ( $0.05 \geq$ ) في درجة إدراك أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية لمستوى المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية تعزى لمتغير اللجنة المجتمعية على الدرجة الكلية، حيث كان مستوى الدلالة لقيم (ف) عليها أكبر من (0.05) وبهذا تقبل الفرضية الصفرية.

#### 4.3.10 نتائج فحص الفرضية العاشرة التي نصها:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في درجة إدراك أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية لمستوى المساءلة المجتمعية في الهيئات

المحلية، تبعاً للمتغير مدة العضوية في اللجنة. (أقل من سنة، من سنة إلى أقل من ثلاث سنوات، من ثلاث سنوات إلى أقل من ست سنوات، ست سنوات فأكثر).

لفحص الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA) والجدول (25) يبين النتائج.

جدول (25) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار مستوى دلالة الفروق في درجة إدراك أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية لمستوى المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية بحسب متغير مدة العضوية في اللجنة.

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
المساءلة	بين المجموعات	1.448	3	.483	1.513	.219
	داخل المجموعات	22.326	70	.319		
	المجموع	23.774	73			

يتبين من الجدول رقم (25) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha$ )  $\geq 0.05$  في درجة إدراك أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية لمستوى المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية تعزى لمتغير مدة العضوية في اللجنة على الدرجة الكلية، حيث كان مستوى الدلالة لقيم (ف) عليها أكبر من (0.05) وبهذا تقبل الفرضية الصفرية.

#### 11.3.4 نتائج فحص الفرضية الحادية عشرة التي نصها:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0.05$ ) في درجة إدراك أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية لمستوى المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية، تبعاً للمتغير مكان الهيئة المحلية". (نابلس، طولكرم، قلقيلية).

لفحص الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA) والجدول (26) يبين النتائج.

جدول (26) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار مستوى دلالة الفروق في درجة إدراك أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية لمستوى المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية بحسب متغير مكان الهيئة المحلية.

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
المساءلة	بين المجموعات	2.830	2	1.415	4.796	.011
	داخل المجموعات	20.944	71	.295		
	المجموع	23.774	73			

يتبين من الجدول رقم (26) السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha \geq 0.05$  في درجة إدراك أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية لمستوى المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية تعزى لمتغير مكان الهيئة المحلية على الدرجة الكلية، حيث كان مستوى الدلالة لقيم (ف) عليها أقل من (0.05) وبهذا ترفض الفرضية الصفرية. ولمعرفة لصالح من كانت هذه الفروق تم استخدام اختبار L.S.D والجدول (27) يبين النتائج.

جدول (27) نتائج اختبار L.S.D لدلالة الفروق

البعد	نابلس	طولكرم	قلقيلية	مستوى الدلالة
المساءلة	نابلس	-2.0184	-4.6298*	.227
	طولكرم		.15350	.003
	قلقيلية			.093

يتبين من الجدول رقم (27) أن الفروق في درجة إدراك أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية لمستوى المساءلة تبعا لمتغير مكان الهيئة المحلية على الدرجة الكلية للمساءلة كانت بين (نابلس) و(قلقيلية) ولصالح (قلقيلية).

## الفصل الخامس

# مناقشة النتائج والتوصيات

## الفصل الخامس

### مناقشة النتائج والتوصيات

#### 5.1 مقدمة

يتضمن هذا الفصل عرض ملخص للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، من أجل مناقشتها ومحاولة تفسيرها، للخروج بمجموعة من التوصيات، قد تعزز من فاعلية الآليات المؤسسية، ومن المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية.

#### 5.2 مناقشة نتائج الدراسة

##### 5.2.1 مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول الذي ينص على: "ما مدى فعالية الآليات المؤسسية في الهيئات المحلية من حيث: الشفافية، والمشاركة، والاستجابة، المتابعة؟"

يتضح من الجدول رقم (8) بأن درجة فعالية الآليات المؤسسية في الهيئات المحلية ككل كانت مرتفعة من وجهة نظر أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية في بلدية كل من نابلس وطولكرم وقلقيلية، ولكن بالحد الأدنى من الارتفاع، حيث حصل المجال الكلي لفاعلية الآليات المؤسسية على نسبة مئوية بلغت قيمتها (68.99%)، ويعزو الباحث ذلك، إلى أن الهيئات المحلية عززت إلى حد ما من أدوات تفعيل الآليات المؤسسية الأربعة "الشفافية، والمشاركة، والاستجابة، والمتابعة" وذلك انسجاماً مع مطالب المجتمع المحلي، ومع الجهات الحكومية والرقابية، إضافة إلى الجهات المانحة التي يرتبط تمويلها للمشاريع بمدى تطبيق الهيئات المحلية لسياسة الحكم الرشيد، ومدى إشراك المجتمع المحلي في قراراتها.

حيث تساهم هذه النتيجة في تعزيز الوصول إلى أهداف المساءلة المجتمعية كون هذه الآليات جزء من منظومة عمل المساءلة المجتمعية، ويتضح من التحليل أن جزءاً كبيراً من أدوات المساءلة المجتمعية اللازمة لتحقيق الآليات المؤسسية الأربعة قد تم تطبيقه إلا أن بعض الأدوات

لم يتم استخدامها أو استخدمت بصورة أقل وهذا يجعل عملية المساءلة المجتمعية من قبل الآليات المؤسسية غير متحقق بالكامل على الرغم من أن النسب كانت مرتفعة إلا أنها لم تحقق المطلوب منها بشكل كامل كون عملية ماسسة المساءلة المجتمعية في طور نشأتها.

أما فيما يتعلق بدرجة فعالية الآليات المؤسسية في الهيئات المحلية على مستوى الأبعاد الفرعية، حيث يبين الجدول بأن درجة الفعالية على بعد الشفافية، كانت هي الأعلى بنسبة مئوية (72.26%)، وبدرجة تقدير مرتفعة، وقد يعود ذلك إلى أن الهيئات المحلية محور الدراسة تقوم بنشر قرارات مجالسها المحلية الصادرة عن جلساتها، ونشر تقاريرها المالية ومشاريعها المنجزة بما يُمكن المهتمين من متابعتها، كما أن آلية الشراء في هذه الهيئات المحلية، تتم وفق أسس ومعايير يمكن لأي طرف التحقق منها، وفي المقابلة التي أجريت مع (هشام أبو خضر، 2021/5/31) تبين أن وزارة الحكم المحلي تلزم الهيئات المحلية بتعيين مدقق حسابات خارجي لتدقيق حسابات الهيئة المحلية وعمل القوائم المالية الختامية لها كما أضاف بان الجهات المانحة تطلب تعزيز الشفافية في عملها وإجراءاتها من أجل تقديم المنح والمشاريع. كما أن ضغط المواطنين على الهيئات المحلية من بمطالبتها بشفافية أكثر زاد من سياسة الإفصاح المتبعة داخل الهيئة المحلية.

وبلغت درجة الفعالية في البعد المتعلق بالمشاركة فقد حصلت على المرتبة الثانية بنسبة مئوية بلغت قيمتها (72.00%)، وبدرجة تقدير مرتفعة، وقد يعود ذلك إلى أن الهيئات المحلية تمكن اللجان المجتمعية وبغض النظر عن طبيعتها "لجنة مساءلة مجتمعية، ولجنة الخطة الاستراتيجية، ومنتدى التنمية الاقتصادي" من المشاركة بوضع المقترحات والتوصيات وممارسة أدوارها كل حسب طبيعة عملها، والأخذ بتوصيات جلسات الاستماع والتي تعقد مع المواطنين حول قضايا معينة، ومع المقابلة التي أجريت مع (عبد الحافظ عبدالحافظ، 2021/6/1) تبين أن اللجان المجتمعية شكّلت بناءً على طلب جهات خارجية "حكومية و جهات مانحة" وتقوم هذه الجهات بمتابعة أعمال اللجان المجتمعية، وبناء القدرات اللازمة لأعضائها.

وأما درجة الفعالية في البعد المتعلق بالاستجابة فقد حصل على نسبة مئوية (66.89%)، وبدرجة تقدير متوسطة، وقد يعود ذلك إلى أن الهيئات المحلية المستهدفة بالدراسة لم تكن على درجة كافية في استجابتها لاحتياجات المواطنين ومشاكلهم في كافة المناطق وبشكل عادل، كما أنه لا يتم الأخذ بآراء المواطنين بشكل كافٍ حول تحسين جودة الخدمات المقدمة لهم.

كما وأشارت نتائج التحليل بأن درجة الفعالية في البعد المتعلق بالمتابعة كانت بنسبة مئوية بلغت قيمتها (64.81%)، وبدرجة تقدير متوسطة وقد يعود ذلك إلى أن الهيئات المحلية المستهدفة بالدراسة لم تُمكن اللجان المجتمعية ذات العلاقة بالدرجة الكافية من متابعة التقارير المالية الصادرة عن الهيئة المحلية ومشاركتها في تنفيذ الخطط ذات العلاقة، ومن الرقابة على عملية تقديم الخدمات، ومن تقييم المشاريع المنفذة من قبل الهيئة المحلية.

### مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني الذي ينص على: " ما مستوى المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية؟"

حيث يرى أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية في بلدية كل من نابلس وطولكرم وقلقيلية بأن مستوى المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية كانت متوسطة، كما هو موضح في جدول رقم (9) حيث حصل المجال الكلي لمستوى المساءلة المجتمعية على نسبة مئوية (63.54%)، وبدرجة تقدير متوسطة، وقد يعزى ذلك إلى أن هناك دور للمواطنين ومؤسسات المجتمع المدني في مساءلة الهيئات المحلية ولكن ليس بالشكل الكافي، بحيث لم يكن هناك إدراك كافٍ لمفهوم المساءلة المجتمعية من قبل المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني، كما أن آليات الاستجابة والمتابعة كانتا بدرجة فاعليه متوسطه بناءً على النتائج الدراسة الميدانية، والمرتبطة بشكل كبير في تعزيز المساءلة المجتمعية.

ويتضح من هذه النتيجة إلى أن تحقيق اهداف المساءلة المجتمعية لم يكن بالشكل الكافي، ومن أهمها ثقة أفراد المجتمع في الهيئة المحلية المسؤولة عن تقديم الخدمات، إضافةً إلى أن مستوى استخدام أدوات المساءلة اللازمة لتفعيل الآليات المؤسسية والمرتبطة بشكل مباشر مع أفراد

المجتمع لم تكن متحققه بشكل كبير، وهذا بدوره يحد إلى درجة ما من تعزيز الآليات المؤسسية اللازمة لعملية المساءلة المجتمعية وأهدافها بالشكل المطلوب.

## 5.2.2 مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

**مناقشة نتائج الفرضية الأولى التي تنص على:** " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha \geq 0.05$ ) ما بين درجة الشفافية، والمساءلة المجتمعية.".

يتبين من الجدول رقم (10) وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية بين درجة الشفافية، والمساءلة المجتمعية، من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث كان معامل الارتباط يساوي (0.427) وكانت القيمة المعنوية أقل من (0.5) وهذا يعني أنه كلما ارتفعت درجة الشفافية زادت المساءلة المجتمعية.

كما ويتضح من الجدول رقم (11) وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0.05$ ) في بعد الشفافية في المساءلة المجتمعية، إذ بلغت قيمة (ف) المحسوبة للاختبار (16.047)، وهي دالة عند مستوى الدلالة (0.000)، وبلغ معامل التحديد (0.182)، مما يشير إلى أن بعد الشفافية في الهيئات المحلية الفلسطينية في بلدية كل من نابلس وطولكرم وقلقيلية يفسر ما قيمته (18.2%) من التغيرات الحاصلة في المساءلة المجتمعية، ويعزو الباحث ذلك إلى أن نشر الهيئة المحلية لقرارات المجلس المحلي الصادرة عن جلسات الهيئة المحلية، والإفصاح عن التقارير المالية ونشر التقارير الخاصة بالمشاريع المنجزة، والإعلان عن العطاءات والمناقصات بما يمكن المهتمين من متابعتها، كل هذه عوامل عززت من المساءلة المجتمعية، ووجود علاقة ارتباطية ما بينهم.

**مناقشة نتائج الفرضية الثانية التي تنص على:** "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha \geq 0.05$ ) ما بين درجة المشاركة المجتمعية، والمساءلة المجتمعية".

يتبين من الجدول رقم (12) وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية بين درجة المشاركة، والمساءلة المجتمعية من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث كان معامل الارتباط يساوي

(0.347) وكانت القيمة المعنوية أقل من (0.5)، وهذا يعني أنه كلما ارتفعت درجة المشاركة زادت المساءلة المجتمعية.

كما ويتضح من الجدول (13) وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في بعد المشاركة في المساءلة المجتمعية، إذ بلغت قيمة (ف) المحسوبة للاختبار (9.861)، وهي دالة عند مستوى الدلالة (0.002)، وبلغ معامل التحديد (0.120)، مما يشير إلى أن بعد المشاركة في الهيئات المحلية الفلسطينية في بلدية كل من نابلس وطولكرم وقلقيلية يفسر ما قيمته (12%) من التغيرات الحاصلة في المساءلة المجتمعية، ويعزو الباحث ذلك إلى أن تمكين الهيئات المحلية للجان المجتمعية وبغض النظر عن طبيعتها "لجنة مساءلة مجتمعية، لجنة الخطة الاستراتيجية، منتدى التنمية الاقتصادي" من المشاركة بوضع المقترحات والتوصيات وممارسة أدوارها كل حسب طبيعة عملها، والأخذ بتوصيات جلسات الاستماع والتي تعقد مع المواطنين حول قضايا معينة، كل هذه عوامل عززت من دور المشاركة في المساءلة المجتمعية، ومن وجود علاقة ارتباطية ما بينهم.

**مناقشة نتائج الفرضية الثالثة التي تنص على:** "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $0.05 \geq \alpha$ ) ما بين درجة الاستجابة، والمساءلة المجتمعية".

يتبين من الجدول رقم (14) وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية بين درجة الاستجابة، والمساءلة المجتمعية من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث كان معامل الارتباط يساوي (0.387) وكانت القيمة المعنوية أقل من (0.5)، وهذا يعني أنه كلما ارتفعت درجة الاستجابة زادت المساءلة المجتمعية.

كما ويتضح من الجدول (15) وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في بعد الاستجابة في المساءلة المجتمعية، إذ بلغت قيمة (ف) المحسوبة للاختبار (12.712)، وهي دالة عند مستوى الدلالة (0.001)، وبلغ معامل التحديد (0.138)، مما يشير إلى أن بعد الاستجابة في الهيئات المحلية الفلسطينية في بلدية كل من نابلس وطولكرم وقلقيلية يفسر ما قيمته

(13.8%) من التغيرات الحاصلة في المساءلة المجتمعية، ويعزو الباحث ذلك إلى أن استجابة الهيئات لاحتياجات المواطنين ومشاكلهم في المناطق كافةً وبشكل عادل، والأخذ بأراء المواطنين بشكل كافي حول تحسين جودة الخدمات المقدمة لهم، والاستجابة لتوصيات مؤسسات المجتمع المدني في جلسات الحوار، حيث يسهم ذلك في تعزيز دور الاستجابة في المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية، ووجود علاقة ارتباطية مابينهم.

**مناقشة نتائج الفرضية الرابعة التي تنص على:** "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $0.05 \geq \alpha$ ) ما بين درجة المتابعة، والمساءلة المجتمعية".

يتبين من الجدول رقم (16) وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية بين درجة المتابعة المجتمعية، والمساءلة المجتمعية من وجهة نظرية الدراسة، حيث كان معامل الارتباط يساوي (0.518) وكانت القيمة المعنوية أقل من (0.05)، وهذا يعني أنه كلما ارتفعت درجة الاستجابة زادت المساءلة المجتمعية.

كما ويتضح من الجدول رقم (17) وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في بعد المتابعة المجتمعية في المساءلة المجتمعية، إذ بلغت قيمة (ف) المحسوبة للاختبار (26.378)، وهي دالة عند مستوى الدلالة (0.000)، وبلغ معامل التحديد (0.268)، مما يشير إلى أن بعد المتابعة المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية في بلدية كل من نابلس وطولكرم وقلقيلية يفسر ما قيمته (25.8%) من التغيرات الحاصلة في المساءلة المجتمعية، ويعزو الباحث ذلك إلى أن تمكين الهيئات المحلية للجان المجتمعية ذات العلاقة من متابعة التقارير المالية الصادرة عن الهيئة المحلية ومشاركتها في تنفيذ الخطط ذات العلاقة، ومن الرقابة على عملية تقديم الخدمات، ومن تقييم المشاريع المنفذة من قبل الهيئة المحلية وهذا أسهم في وجود علاقة مابين المتابعة والمساءلة المجتمعية، ومن أثر المتابعة على المساءلة المجتمعية.

**مناقشة نتائج الفرضية الخامسة التي تنص على:** "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $0.05 \geq \alpha$ ) مابين درجة توافر آليات المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية بمجالاتها مجتمعة (الشفافية، والمشاركة، والاستجابة، والمتابعة)، والمساءلة المجتمعية".

يتبين من الجدول رقم (18) وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية بين درجة الآليات المساءلة المجتمعية، والمساءلة المجتمعية من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث كان معامل الارتباط يساوي (0.487) وكانت القيمة المعنوية أقل من (0.05)، وهذا يعني أنه كلما ارتفعت درجة توافر آليات المساءلة المجتمعية زادت المساءلة المجتمعية.

كما ويتضح من الجدول (19) وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) لدرجة توافر آليات المساءلة المجتمعية في درجة تعزيز المساءلة المجتمعية، إذ بلغت قيمة (ف) المحسوبة للاختبار (22.403)، وهي دالة عند مستوى الدلالة (0.000)، وبلغ معامل التحديد (0.227)، مما يشير إلى أن درجة توافر آليات المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية في بلدات كل من: نابلس وطولكرم وقلقيلية تفسر ما قيمته (22.7%) من التغيرات الحاصلة في المساءلة المجتمعية، ويعزو الباحث ذلك إلى أن تفعيل الهيئات المحلية من الأدوات اللازمة لتفعيل الآليات المؤسسية الأربعة "الشفافية، والمشاركة، والاستجابة، والمتابعة" حيث تأتي انسجاماً مع مطالب المجتمع المحلي، ومع الجهات الحكومية والرقابية، والجهات المانحة التي يرتبط تمويلها للمشاريع بمدى تطبيق الهيئات المحلية لسياسة الحكم الرشيد، ومدى إشراك المجتمع المحلي في قراراتها، والتي تسهم في تعزيز المساءلة المجتمعية، وهذا ما انعكس على وجود علاقة ارتباطية مابين آليات المساءلة المجتمعية، والمساءلة المجتمعية، وتأثيرها في المساءلة المجتمعية.

ولكن هذا الأثر الذي أظهرته نتائج الدراسة والذي يفسر ما قيمته (22.7%) من تأثير الآليات المؤسسية الأربعة على المساءلة المجتمعية لم يكن بالأثر الكبير، وقد يعزى ذلك إلى أنه لم يكن هناك فهم كافي من قبل المواطنين في حقهم في ممارسة المساءلة المجتمعية، وأن الهيئات المحلية لم تفعل آليات المساءلة المجتمعية بالشكل المطلوب، وهذا قد ينعكس على درجة تحقيق أهداف المساءلة المجتمعية، كما ويعزى ذلك إلى وجود عوامل أخرى تؤثر في تحقيق المساءلة المجتمعية.

مناقشة نتائج الفرضية السادسة التي تنص على: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في درجة إدراك أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية لدرجة توافر الآليات المؤسسية للمساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية، تبعاً لمتغير اللجنة المجتمعية". (لجنة المساءلة المجتمعية، ولجنة الخطة الاستراتيجية، منتدى التنمية الاقتصادي).

يتبين من الجدول رقم (20) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في درجة إدراك أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية لدرجة توافر الآليات المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية تعزى لمتغير اللجنة المجتمعية على الأبعاد كافة وعلى الدرجة الكلية، حيث كان مستوى الدلالة لقيم (ف) عليها أكبر من (0.05) وبهذا تقبل الفرضية الصفرية، وقد يعزى ذلك إلى أن الهيئات المحلية تطبق بدرجة جيدة الآليات المؤسسية في عملها، حيث أن عملية مأسسة الآليات المؤسسية للمساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية، أتت وفق توجه وزارة الحكم المحلي والجهات المانحة بضرورة تفعيل هذه الآليات لتعزيز المساءلة المجتمعية.

مناقشة نتائج الفرضية السابعة التي تنص على: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في درجة إدراك أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية لدرجة توافر الآليات المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية، تبعاً لمتغير مدة العضوية في اللجنة". (أقل من سنة، من سنة إلى أقل من ثلاث سنوات، من ثلاث سنوات إلى أقل من ست سنوات، ست سنوات فأكثر).

يتبين من الجدول رقم (21) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في درجة إدراك أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية لدرجة توافر الآليات المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية تعزى لمتغير مدة العضوية في اللجنة على الأبعاد كافة وعلى الدرجة الكلية، حيث كان مستوى الدلالة لقيم (ف) عليها أكبر من (0.05)

وبهذا تقبل الفرضية الصفرية، وقد يعزى ذلك إلى أن أعضاء اللجان المجتمعية باختلاف مدة عضويتهم، قد لمسوا أن الهيئات المحلية قيد الدراسة قد فعلت الآليات المؤسسية في عملها.

**مناقشة نتائج الفرضية الثامنة التي تنص على:** "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في درجة إدراك أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية لدرجة توافر الآليات المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية، تبعاً لمتغير مكان الهيئة المحلية". (نابلس، وطولكرم، وقلقيلية)

يتبين من الجدول رقم (22) السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في درجة إدراك أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية لدرجة توافر الآليات المساءلة المجتمعية تبعاً لمتغير مكان الهيئة المحلية على بعد (الشفافية، والمتابعة) وعلى الدرجة الكلية، حيث كان مستوى الدلالة لقيم (ف) عليها أصغر من (0.05) وبهذا ترفض الفرضية الصفرية.

ولمعرفة لصلاح من كانت هذه الفروق تم استخدام اختبار L.S.D حيث يتبين من الجدول رقم (23) أن الفروق في درجة إدراك أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية لدرجة توافر الآليات المساءلة المجتمعية تبعاً لمتغير مكان الهيئة المحلية على بعد الشفافية كانت بين (نابلس) و(طولكرم) و(نابلس)، وكانت بين (طولكرم) و(قلقيلية) و(لصالح (قلقيلية))، وعلى البعد الرابع (المتابعة) كانت الفروق بين (نابلس) و(طولكرم) و(لصالح (طولكرم))، وكانت بين (طولكرم) و(قلقيلية) و(لصالح (طولكرم))، وكانت بين (نابلس) و(قلقيلية) و(لصالح (قلقيلية))، وقد يعود ذلك إلى أن اللجان المجتمعية في الهيئة المحلية في قلقيلية، قد لمسوا تطبيق بلدية قلقيلية لآليات الشفافية والمتابعة وأنها ملتزمة وبشكل جيد في تطبيق الشفافية في عملياتها الإدارية والمالية، وقد تتيح البلدية هامشاً جيداً للمجتمع المحلي في متابعة أعمالها.

**مناقشة نتائج الفرضية التاسعة التي تنص على:** "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في درجة إدراك أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية

السلطانية لمستوى المساواة اللملمة في الهياأ اللملمة، أبعاً لملأير الللنة اللملمة". (اللنة المساواة اللملمة، وللنة اللطة الاسلراللبلبة، وملتى اللللمة اللقلصاءل).

لبلبلن من الللول رقم (24) السابق علم وول فلول ذات دلالة إحصاءلة علم مستوى الللالة  $(\alpha \geq 0.05)$  في لربة إلراك أعضاء اللجان اللملمة في الهياأ اللملمة للسلطانية لمستوى المساواة اللملمة في الهياأ اللملمة لعلزى لملأير الللنة اللملمة على اللربة اللللة، اللل اللل مستوى الللالة لقم (ف) عليها أكبر من (0.05) وبهذا لقبل الفرضلة الصفرلة، وللم لعلزى ذلك لكون أعضاء اللجان اللملمة في الهياأ اللملمة وبلض الللر عن طبلعة الللنة اللملمة، لم لساوا بأن مستوى إلراك المواطللن ومؤسسات الللمل لملللساواة الهياأ اللملمة، لم لبلن بالللل اللللف في الهياأ اللملمة المبلوآة.

**مللقلشة نللال الفرضلة العاشرة اللل نلص على:** "لا لوول فلول ذات دلالة إحصاءلة علم مستوى الللالة  $(\alpha \geq 0.05)$  في لربة إلراك أعضاء اللجان اللملمة في الهياأ اللملمة للسلطانية لمستوى المساواة اللملمة في الهياأ اللملمة، أبعاً للملأير لمة العضولة". (أقل من سنة، من سنة إلى أقل من للال سنوات، من للال سنوات إلى أقل من ست سنوات، ست سنوات فأكثر).

لبلبلن من الللول رقم (25) السابق علم وول فلول ذات دلالة إحصاءلة علم مستوى الللالة  $(\alpha \geq 0.05)$  في لربة إلراك أعضاء اللجان اللملمة في الهياأ اللملمة للسلطانية لمستوى المساواة اللملمة في الهياأ اللملمة لعلزى لملأير لمة العضولة على اللربة اللللة، اللل اللل مستوى الللالة لقم (ف) عليها أكبر من (0.05) وبهذا لقبل الفرضلة الصفرلة، وللم لعلزى ذلك لكون المساواة اللملمة في بلاللالها، اللل أن أعضاء اللجان اللملمة الأقم واللل لزلل لمة عضولللم عن ست سنوات لم لكن في تلك الفلرة مأسسه للمساواة اللملمة في الهياأ اللملمة المبلوآة، كما أن للالبلة أعضاء اللجان اللملمة في هذه الهياأ لا لآلوز لمة عضولللم للال سنوات.

مناقشة نتائج الفرضية الحادي عشرة التي تنص على: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في درجة إدراك أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية لمستوى المساواة المجتمعية في الهيئات المحلية، تبعاً للمتغير مكان الهيئة المحلية". (نابلس، وطولكرم، وقلقيلية)

يتبين من الجدول رقم (26) السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في درجة إدراك أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية لمستوى المساواة المجتمعية في الهيئات المحلية تعزى لمتغير مكان الهيئة المحلية على الدرجة الكلية، حيث كان مستوى الدلالة لقيم (ف) عليها أقل من (0.05) وبهذا ترفض الفرضية الصفرية.

ولمعرفة لصالح من كانت هذه الفروق تم استخدام اختبار L.S.D، حيث يتبين من الجدول رقم (26) أن الفروق في درجة إدراك أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية لمستوى المساواة تبعاً لمتغير مكان الهيئة المحلية على الدرجة الكلية للمساواة كانت بين (نابلس) و(قلقيلية) ولصالح (قلقيلية)، وقد يعزى ذلك كون أعضاء اللجان المجتمعية في قلقيلية كانوا أكثر إدراكاً لتطبيق الآليات المؤسسية، وبالتالي قد يكون هناك أكثر ممارسة للمساواة المجتمعية من قبل المجتمع المحلي.

### 5.3 الملخص العام لنتائج الدراسة

تعرض الدراسة، مجموعة من النتائج العلمية التي توصلت إليها الدراسة الميدانية، وهي كالتالي:

1. بلغت درجة فعالية الآليات المؤسسية في الهيئات المحلية الفلسطينية بوصفها كلاً (الشفافية، المشاركة، الاستجابة، المتابعة) نسبة مئوية (68.99%) وهي درجة مرتفعة، من وجهة نظر أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية في بلدية كل من نابلس وطولكرم وقلقيلية، وقد اختلفت مع نتائج دراسة كل من (عواد، 2016، البكري، 2016، الكفرانة، 2016، Huque, 2011) والتي جاءت فيها مؤشر فعالية الآليات المؤسسية منخفضاً، كما، وكانت النتائج موزعه على الأبعاد التالية:

أ. بلغت درجة الفعالية على بعد الشفافية، نسبة مئوية (72.26%)، وبدرجة تقدير مرتفعة.  
ب. بلغت درجة الفعالية في البعد المتعلق بالمشاركة نسبة مئوية بلغت قيمتها (72%)، وبدرجة تقدير مرتفعة، واختلفت مع نتائج كل من دراسة (الشرفا والهابيل، 2014، ربايعه وحبش، 2013، خليفة، 2011، بلواضح، 2017، قطيشات وأبو حمور، 2018، خليفه، 2011) حيث كانت درجة المشاركة المجتمعية في هذه الدراسات منخفضة.

ت. بلغت درجة الفعالية في البعد المتعلق بالاستجابة فقد حصل على نسبة مئوية (66.89%)، وبدرجة تقدير متوسطة.

ث. أشارت نتائج التحليل بأن درجة الفعالية في البعد المتعلق بالمتابعة كانت بنسبة مئوية بلغت قيمتها (64.81%)، وبدرجة تقدير متوسطة.

2. أشارت النتائج بأن مستوى المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية كان متوسطاً، وبنسبة مئوية (63.54%). من وجهة نظر أعضاء اللجان المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية المستطلعة آراؤهم، حيث اتفقت هذه النتيجة مع دراسة كل من (زهيرة، 2019، عواد، 2016، البكري، 2016، الكفارنة، 2016)، فقد جاء مستوى المساءلة متوسط.

3. بوجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية بين درجة الآليات المؤسسية (الشفافية، المشاركة، الاستجابة، المتابعة)، والمساءلة المجتمعية، حيث كان معامل الارتباط يساوي (0.487) وكانت القيمة المعنوية أقل من (0.05)، وهذا يعني أنه كلما ارتفعت درجة توافر آليات المساءلة المجتمعية زادت المساءلة المجتمعية، وأظهرت النتائج بوجود أثر لدرجة توافر الآليات المؤسسية في المساءلة المجتمعية بنسبة (22.7%)، وقد جاءت أبعاد الآليات المؤسسية وعلاقتها في المساءلة المجتمعية على النحو التالي:

أ. بوجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية بين درجة الشفافية، والمساءلة المجتمعية، حيث كان معامل الارتباط يساوي (0.427) وكانت القيمة المعنوية أقل من

(0.5) وهذا يعني أنه كلما ارتفعت درجة الشفافية زادت المساءلة المجتمعية، ووجود أثر للشفافية في المساءلة المجتمعية بنسبة (18.2%) من التغيرات الحاصلة في المساءلة المجتمعية.

ب. وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية بين درجة المشاركة، والمساءلة المجتمعية، حيث كان معامل الارتباط يساوي (0.347) وكانت القيمة المعنوية أقل من (0.5)، وهذا يعني أنه كلما ارتفعت درجة المشاركة زادت المساءلة المجتمعية، ووجود أثر لبعده المشاركة في المساءلة المجتمعية، بما يفسر ما قيمته (12%) من التغيرات الحاصلة في المساءلة المجتمعية.

ت. بوجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية بين درجة الاستجابة، والمساءلة المجتمعية، حيث كان معامل الارتباط يساوي (0.387) وكانت القيمة المعنوية أقل من (0.5)، وهذا يعني أنه كلما ارتفعت درجة الاستجابة زادت المساءلة المجتمعية، ووجود أثر لبعده الاستجابة في المساءلة المجتمعية، بما يفسر ما قيمته (13.8%) من التغيرات الحاصلة في المساءلة المجتمعية.

ث. بوجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية بين درجة المتابعة، والمساءلة المجتمعية، حيث كان معامل الارتباط يساوي (0.518) وكانت القيمة المعنوية أقل من (0.05)، وهذا يعني أنه كلما ارتفعت درجة الاستجابة زادت المساءلة المجتمعية، ووجود أثر لبعده المتابعة في المساءلة المجتمعية، بما يفسر ما قيمته (25.8%) من التغيرات الحاصلة في المساءلة المجتمعية.

#### 5.4 التوصيات

بناءً على أدبيات الدراسة، وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها، حيث توصي الدراسة بعدد من التوصيات، والتي من الممكن أن يسهم تطبيقها في تعزيز كل من فاعلية الآليات المؤسسية والمساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية.

## 1. ضرورة تعزيز الآليات المؤسسية للمساعدة المجتمعية في الهيئات المحلية من خلال:

أ- تعزيز الشفافية في الهيئات المحلية وذلك من خلال:

- ضرورة تمكين أعضاء اللجان المجتمعية لحضور أي جلسة من جلسات الهيئة المحلية دون أي تحفظ من الأعضاء.
- تنويع طرق نشر قرارات المجلس المحلي الصادرة عن جلسات الهيئة المحلية بما يمكن المهتمين من متابعتها.
- ضرورة تدريب الهيئة المحلية لموظفيها على مضمون حق المواطن في الاطلاع على المعلومات الخاصة بعمل الهيئة المحلية.
- اتباع الهيئات المحلية لسياسة توظيف وتشغيل واضحة لدى اللجان المجتمعية بشكل خاص، والمواطنين بشكل عام.

ب- تعزيز المشاركة المجتمعية في الهيئات المحلية من خلال:

- ضرورة جدية الهيئة المحلية في الاهتمام بتوصيات جلسات الاستماع الخاصة بالقضايا المجتمعية والتي تعقد مع المواطنين، ووضع آليات تضمن متابعة المواطنين للمقترحات التي تقدموا بها.
- دراسة الهيئة المحلية بطريقة فاعلة للمقترحات المقدمة لها مع مؤسسات المجتمع المحلي ذات العلاقة.
- تعزيز الهيئة المحلية لدور المجلس المحلي الشبابي في المشاريع التي تخص الشباب، من خلال إشراكه في اللجان المجتمعية، وإعطائه هامش لتقديم المقترحات التي تخص الشباب.

- العمل على تمثيل الهيئة المحلية لجميع القطاعات في المجتمع المحلي في اللجان المجتمعية كل حسب مجاله.

ج- تعزيز استجابة الهيئات المحلية لقضايا المواطنين من خلال:

- تفعيل وحدة الشكاوى في الهيئة المحلية لمشاكل المواطنين بصورة أفضل، من خلال عمل نظام شكاوي فعال وواضح يسهل على الجميع تقديم الشكاوي ومتابعتها من خلاله.
- العمل على تلبية الهيئة المحلية لاحتياجات المواطنين على المناطق كافة وبشكل عادل، من خلال توزيع أعمال الهيئة المحلية على كافة المناطق بما يتناسب مع حجم واحتياج كل منطقته للخدمات.
- ضرورة أن تأخذ الهيئة المحلية على محمل الجد توصيات مؤسسات المجتمع المدني في جلسات الحوار.
- عمل استطلاعات رأي للمواطنين أو مقابلات حول مستوى جودة الخدمات المقدمة لهم.

د- تعزيز متابعة اللجان المجتمعية لأداء الهيئات المحلية من خلال:

- تمكين الهيئة المحلية للجان المجتمعية من الرقابة على عملية تقديم الخدمات، من خلال إفساح المجال للجان المختصة لمتابعة الخدمات أثناء وبعد الانتهاء من تقديمها.
- العمل على متابعة تنفيذ الخطط بالتشارك مع اللجان المجتمعية ذات العلاقة.
- تكييف إجراءات العمل داخل الهيئة المحلية بما ينسجم وعمل اللجان المجتمعية الخاصة بأداء عملية المتابعة.
- تمكين الهيئة المحلية للجان المجتمعية ذات العلاقة بتقييم المشاريع المنفذة من قبل الهيئة المحلية.

## 2. ضرورة العمل على تعزيز المساءلة المجتمعية على أداء الهيئات المحلية وذلك من خلال:

- عمل ندوات توعويه لدى أفراد المجتمع لمفهوم المساءلة المجتمعية، من قبل الهيئة المحلية ومؤسسات المجتمع المدني.
- قيام مؤسسات المجتمع المدني بدور أكثر فعالية في توصيل صوت المواطن للهيئة المحلية، من خلال تشكيل رأي عام حول قضايا عامة تهم المواطنين.
- ممارسة مؤسسات المجتمع المدني حقها في المساءلة المجتمعية بالشكل المطلوب، من خلال المبادرة بتشكيل اللجان المجتمعية الخاصة بمساءلة الهيئة المحلية على أدائها.
- قيام المواطنون بالعمل على تشكيل لجان متابعة من خلال مؤسسات المجتمع المدني للرقابة على الهيئات المحلية.
- توعية المواطنون بأهمية متابعة التقارير المالية الصادرة عن الهيئة المحلية، من خلال عمل ورشات وندوات ونشرات توعوية بكيفية وأهمية متابعة التقارير المالية الصادرة عن الهيئة المحلية.
- توعية المواطنين بالمشاركة بالشكل الفعال في جلسات الاستماع التي تقوم بها الهيئة المحلية.

## قائمة المصادر والمراجع

### المراجع العربية

#### الوثائق

قانون رقم (1) لسنة 1997 بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية.

مجلس الوزراء الفلسطيني (2016)، أجندة السياسات الوطنية للأعوام 2017-2022،  
"المواطن أولاً"، فلسطين

وزارة التخطيط والتنمية الإدارية (2014)، خطة التنمية الوطنية 2014-2016 "بناء الدولة  
وتجسيد السيادة"، فلسطين.

#### الكتب

حبتور، عبد العزيز صالح (2009)، الإدارة العامة المقارنة، عمان: دار الميسرة للنشر  
والتوزيع.

دعبس، يسري (2009)، المشاركة المجتمعية والتنمية المتواصلة، القاهرة: البيطاش سنتر للنشر  
والتوزيع.

شمروخ، ميرفت جمال الدين (2015)، الحوكمة ومنظمات المجتمع المدني، الإسكندرية:  
المكتب الجامعي الحديث.

شهبان، أسامة (2014)، الإدارة المحلية والحكم المحلي، جامعة القدس المفتوحة: عمان.

عبد الحميد، عبد المطلب (2001)، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية:  
الإسكندرية.

عبد الرحيم، عبدالرحمن محمد (2018)، الرقابة المالية وأجهزتها العليا في دول الوطن  
العربي، المنصورة- جمهورية مصر العربية: المكتبة العصرية.

القواسمة، رشدي وآخرون (2015)، **مناهج البحث العلمي**، عمان: جامعة القدس المفتوحة.

المعاني، أيمن عودة (2013)، **الإدارة المحلية**، ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان.

المعاني، أيمن عودة (2010)، **الإدارة المحلية**، عمان: دار وائل للنشر.

### الرسائل الجامعية

ابراهيم، بن عمور (2017)، **تمثيل الدولة في الإدارة المحلية في ظل قانوني البلدية 10-11 والولاية 07-12**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجفلة، الجزائر.

أبو سنجر، رامي علي حسن (2016)، **الشفافية الإدارية في الجامعات الفلسطينية ببلدية كل من غزة وعلاقتها بفاعلية الاتصال الإداري**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية، غزة.

أحمد، أيمن طه (2008)، **المؤشرات المفاهيمية والعملية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

اسماعيل، عبدالكريم سعيد (2005)، **دور الهيئات المحلية الفلسطينية في تعزيز المشاركة وإحداث التنمية السياسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

البكري، ابتهاج عبد الحكم داري (2016)، **المساءلة المجتمعية للمدارس في محافظة رام الله والبيرة من وجهات نظر مديريها وأولياء الأمور فيها**، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة القدس، القدس.

جلجال، إيمان (2017)، **دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1948، قلمة، الجزائر.

حامد، راشد عبد العزيز (2009)، استراتيجية تطوير الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

حسن علي، مرح (2016)، الرقابة الإدارية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لدى مديري المدارس الحكومية الأساسية في بلدية كل من شمال الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين أنفسهم، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

حسيبا، سناء قاسم (2006)، واقع واستراتيجيات تطوير الإدارة المحلية في الأراضي الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

خديجة، فيلاي (2013)، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة: بلدية بوسعادة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، المسيلة، الجزائر.

خليفة، سامي (2011)، التخطيط بالمشاركة المجتمعية في البلديات الفلسطينية المستحدثة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

الداعور، إسلام بدوي (2008)، مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، الخليل.

رمضان، زياد إياد حسن (2019)، الدور الوسيط للملكية النفسية تجاه الوظيفة على العلاقة بين الشفافية التنظيمية وأداء العاملين في مؤسسات المجتمع المدني العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية، غزة.

السبيعي، فارس بين علوش بن بادي (2010)، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

سكيك، امجد ناهض (2012)، دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة، الجامعة الإسلامية، غزة.

سلامة، جهاد حسن (2013)، دور المساءلة في تحسين أداء المعلمين بمدار وكالة الغوث بغزة من وجهة نظر المديرين وسبل تطويره، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

الشريف، حنين (2013)، أثر المساءلة الإدارية على الأداء الوظيفي للعاملين الإداريين في وزارة التربية والتعليم العالي بقطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

شريم، مؤمن (2016)، تسييس الوظيفة العامة وأثره في مؤسسة الجهاز الإداري الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس.

عاشوري، سكيينة (2014)، الاتجاهات المعاصرة لنظم الإدارة المحلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

عبد الحق، بوتاتة وعبد الهادي، العايب (2016)، ديناميكية تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية: دراسة مشروع المخطط الخماسي الثاني 2010-2014، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.

عتيقة، جديدي (2013)، إدارة الجماعات المحلية في الجزائر: بلدية بسكرا نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

عفاف، سهل (2016)، دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة: مديرية الإدارة المحلية لولاية المسلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسلية، الجزائر.

عواد، إحسان علي عبد اللطيف (2016)، دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز آليات المساءلة الاجتماعية في الحكم المحلي -بقلم الجمهور، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

قبايلي، سعاد (2017)، دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجبالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر.

قدور، بوزيان (2017)، دور الإدارة المحلية في ترقية الاستثمار المحلي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجفلة، الجزائر.

قدومي، منال صالح (2008)، دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

قنداح، محمود (2012)، واقع دمج البلديات في الضفة الغربية من وجهة نظر أعضاء المجالس البلدية والمنتفعين واليات مقترحة لتطويرها دراسة حالة: محافظة رام الله والبيرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، أبو ديس، فلسطين.

الكفارنة، عبير حكمت سلامة (2016)، المساءلة الاجتماعية وأثرها على شفافية الموازنة العامة في المرافق الحكومية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

كلثوم، سوداني، وفتيحة، خملوي (2014)، النظام القانوني لادارة المحلية في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ادرار، الجزائر.

كنعان، مهند نوفل (2016)، تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في دعم الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، أبو ديس، فلسطين.

لبد، حمزة أحمد سعيد (2019)، أثر الشفافية في إدارة المناقصات على جودة الخدمات المقدمة في المشاريع الممولة من وجهة نظر مقدمي الخدمة دراسة حالة: جامعات قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية، غزة.

الملاحي، أحمد (2016)، دور الرقابة الإدارية في تحسين مستوى الأداء الإداري في جهاز الشرطة الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة.

مهنا، عبير احمد (2014)، تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في مدارس وكالة الغوث الدولية في بلدية كل من غزة في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة.

نادية، دراوش (2015)، الإدارة المحلية وعملية إدارة التنمية في الجزائر المعوقات ومقاربات الإصلاح، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د. مولاي طاهر - سعيدة، الجزائر.

هادي، عمرة، وجقوب، وهيبه (2018)، دور الهيئات المحلية في تنشيط الاستثمار المحلي دراسة حالة: ولاية الجلفة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.

وضاح، ربيعة (2017)، دور الحكم الجيد في تحسين أداء الإدارة المحلية الجزائرية دراسة حالة: بلدية المسلية 2015-2017، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسلية، الجزائر.

### المجلات العلمية

أحميد، حازم وعجيل، عماد (2020)، *منظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة التطرف في العراق*، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العراق، مج 9، ع1.

بلواضح، الطيب (2017)، *الإعلام والمشاركة المجتمعية لتطوير عمل الجماعات المحلية (التجربة الجزائرية)*، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، مج2، ع42.

الجبوري، عدنان والحاكم علي (2019)، *الدور الوسيط للقيم التنظيمية في العلاقة بين عملية اتخاذ القرارات والأداء المؤسسي*، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، ع51.

راشد، محمد جمال وآخرون (2016)، *نحو تطبيق اللامركزية في الوحدات المحلية بريف محافظة المنيا: التحديات والمعوقات*، مجلة جامعة أسيوط للعلوم الزراعية، مج 47، ع2.

ربايعة، سائد وحبش، جمال (2013)، *دور المشاركة الشعبية في المشاريع التي نفذتها المجالس البلدية المنتخبة في محافظة جنين*، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، مج 2، ع31.

زهيرة، غالمي (2019)، *دور المساعلة الاجتماعية في تحقيق شفافية الموازنة العامة للدولة مع الإشارة الجزائر*، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج11، ع4.

شايب، بشير (2015)، *الإدارة المحلية والحكم المحلي والفروق بينهما*، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، مج4، ع1.

الشرفاء، ياسر والهابل، وسيم (2014)، دور المشاركة المجتمعية في رسم خطط وسياسات الهيئات المحلية في قطاع غزة: دراسة حالة بلدية غزة، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، ع 7.

الطهراوي، عبد المنعم (2014)، المساءلة الاجتماعية: خطوات اتجاه تحسين الخدمات، مجلة المساءلة الاجتماعية في فلسطين، جمعية الحياة والأمل، غزة، ع2.

عباس، كاظم علي والعكيلي، علي مجيد (2015)، الرقابة الشعبية على أعمال الحكومة، مجلة السياسة الدولية، العراق، ع 28-29.

عبدالله، غالم، ومسعودة، رداس (2019)، فواعل تسيير الإدارة المحلية في ظل الديمقراطية التشاركية، مجلة ناقد للدراسات السياسية، مج 3، ع1.

عبيد، شاهر وآخرون (2013)، تقييم أفراد المجتمع المحلي لأداء أعضاء المجالس البلدية المنتخبين في بلديات محافظة جنين في الدورة الانتخابية التي جرت عام (2005)، مجلة جامعة الأقصى: سلسلة العلوم الإنسانية، مج17، ع2.

قطيشات، رانية وأبو حمور، حسام (2018)، أثر تعزيز المساءلة والشفافية في البلديات في تحقيق التنمية المحلية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مج 26، ع2.

محارمة، ايهاب أحمد (2019)، الهيئات المحلية الفلسطينية في الأرض المحتلة عام 1967 ومعضلاتها في ظل الاستعمار الاستيطاني، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مج41، ع481.

المومني، محمد عبدالله (2016)، مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية كأداة للرقابة وتقييم الأداء في البلديات: دراسة ميدانية لبلديات إقليم الشمال في الأردن، مجلة رماح للبحوث والدراسات، الأردن، ع1.

هلسة، محمد و عبدالقادر، حسين (2015)، قياس رضا متلقي الخدمة في مراكز خدمات الجمهور في البلديات الفلسطينية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ع35.

## التقارير

أبو دية، أحمد (2005)، حرية الوصول إلى المعلومات في فلسطين، القدس: الائتلاف من أجل النزاهة والشفافية - أمان.

الائتلاف من أجل النزاهة- أمان (2017)، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، القدس: الائتلاف من أجل النزاهة- أمان.

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان (2012)، النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل الهيئات المحلية في قطاع غزة، تقرير (59).

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان (2016)، تقرير مؤشر النزاهة ومدى تطبيقه في أعمال الهيئات المحلية الفلسطينية: سلسلة تقارير 114، رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان.

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان (2015)، مقياس النزاهة الفلسطيني 2014، رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان.

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان بالتعاون مع منظمة الشفافية العالمية (2009)، تجربة السلطة الوطنية الفلسطينية عام 2009، رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان.

الجسيم، محمد (2013)، المساءلة المجتمعية في سورية "بحث استطلاعي يرصد واقع المساءلة الأفراد للمؤسسات في عشرة مجتمعات محلية"، سورية: مركز المجتمع المدني والديمقراطية.

الطهراوي، عبد المنعم (2014)، ورقة عمل بعنوان مأسسة المساءلة الاجتماعية في فلسطين والمشاركة الشبابية، المؤتمر الأول للمساءلة الاجتماعية، فلسطين.

عظامنة، جمال وآخرون (2013)، تقييم أولي عن المساءلة الاجتماعية بالعالم العربي، أنتجرتي للبحوث والمهام الاستشارية، لندن.

الغامدي، عبد الله سعد محمد (2014)، ورقة عمل بعنوان "دور النزاهة والشفافية في محاربة الفساد"، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) المملكة العربية السعودية، الملتقى العلمي - الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحويلات الإقليمية والدولية، كلية العلوم الإستراتيجية، عمان - المملكة الأردنية الهاشمية.

غانم، أسعد وآخرون (2014)، البلدات العربية وسلطاتها المحلية في إسرائيل: المسح الثاني 2014، شفا عمرو: جمعية الجليل.

كارامان، مالينا (2004)، المساءلة الاجتماعية: مقدمة للمفهوم والممارسة الناشئة، البنك الدولي، ورقة التنمية الاجتماعية.

اللجنة الوطنية للمساءلة الاجتماعية (2016)، دليل أدوات المساءلة المجتمعية في فلسطين، رام الله: وزارة الحكم المحلي.

مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية (2015)، دليل المساءلة الاجتماعية، رام الله، فلسطين.

معهد البنك الدولي (2005)، المساءلة الاجتماعية داخل القطاع العام، واشنطن: البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

منظمة الشفافية الدولية، (2006)، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، بيروت: المركز اللبناني للدراسات.

هيئة مكافحة الفساد (2018)، النزاهة والشفافية في تنفيذ مشاريع البلديات وترخيص الأبنية والمنشآت في الهيئات المحلية، البيرة، فلسطين.

هيئة مكافحة الفساد (2018)، النزاهة والشفافية في تنفيذ مشاريع البلديات وترخيص الأبنية والمنشآت في الهيئات المحلية، البيرة: هيئة مكافحة الفساد.

وزارة الحكم المحلي (2017)، دليل التخطيط التنموي المحلي (SPID)، للمدن والبلدات الفلسطينية، رام الله - فلسطين.

وزارة الحكم المحلي الفلسطينية (2005)، دراسة استطلاعية حول تصنيف الهيئات المحلية الفلسطينية، وزارة الحكم المحلي: الإدارة العامة لتطوير البحث والدراسات.

وزارة المالية والتخطيط الإدارية العامة للموازنة العامة (2018)، موازنة المواطن السنة المالية 2018، رام الله: وزارة المالية والتخطيط الإدارية العامة للموازنة العامة.

#### الانترنت

جوناثان فوكس، (2014)، المساءلة الاجتماعية: ماذا تعني الأدلة بالفعل؟، ورقة عمل رقم 1 للشراكة العالمية للمساءلة الاجتماعية، كلية الخدمة الدولية - الجامعة الأمريكية،

[www.GPSAknowledge.org](http://www.GPSAknowledge.org)

دنيا الوطن (2018)، مقال بعنوان: أكبر يوم للمساءلة المجتمعية في الضفة الغربية وغزة، انترنت / [www.alwatanvoice.com/arabic/news/2018/10/08/1180791.htm](http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2018/10/08/1180791.htm)

صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية (2019)، خبر بعنوان: صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية يطلق رزمة المساءلة المجتمعية لعدد من البلديات الفلسطينية، الموقع الإلكتروني [www.mdif.org.ps](http://www.mdif.org.ps).

فطافطة، محمود (2018)، المساءلة الاجتماعية إلى أين، وكالة معاً الإخبارية / انترنت [.https://www.maannews.net/articles/936711.html](https://www.maannews.net/articles/936711.html)

## المقابلات الشخصية

عبد الحافظ عبدالحافظ: مقابلة شخصية. مدير العلاقات العامة/منسق لجنة المساءلة، بلدية

قليلية، 2021/6/1

عبد المؤمن عفانة: مقابلة شخصية. مدير بلدية قليلية، 2021/2/25.

علاء جيطان: مقابلة شخصية. منسقة لجنة المساءلة، بلدية نابلس، 2021/2/22.

مهند مطر: مقابلة شخصية. منسق لجنة المساءلة، بلدية طولكرم، 2021/2/24.

هشام أبو خض: مقابلة شخصية. المدير المالي، بلدية قليلية، 2021/3/15.

## المراجع الأجنبية

Agarwal, S., &Heltberg, R. (May 2009). **Scaling-up social accountability in World Bank operations UNDP –(2013) "Reflections on Social accountability.**

Bovens, Mark:(2003)."**Public AccountabilityFrom**;www.usg.un.nl 19/12/2012.

Hammond-Darling, L. (2000). **Teacher quality and student achievement.**

Deming, David J.,Cohodes, Sarah, Jennings, Jennifer, ndJenkes, Christopher. (2013) School Accoutability, *Postsecondary Attainment and Earnings*, NBER Working Paper No. 1944. Education policy analysis archives, 8, 1.

Camargo and Jacobs M. (2011): *Barriers and triggers to community participation across different stages of conservation management. Environmental Conservation.*

Huque, Ahmed Shafique.(2011). *Accountability and Governance: Strengthening extra-bureaucratic mechanisms, International Journal of Productivity and Performance Management*, Emerald Group Publishing Limited, Vol 60 No1 PP59-74, 2011, available at [www.emeraldinsight.com/1741-0404.htm](http://www.emeraldinsight.com/1741-0404.htm).

Lister, S. (2010). **Fostering Social Accountability: From Principle to Practice**—A Guidance Note..

Nofianti, L., & Suseno, N. S. (2014). *Factors Affecting Implementation of Good Government Governance (GGG) and their Implications towards Performance Accountability*. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 164, 98-105.

UNDP –(2013) "**Reflections on Social accountability UNDP**, Fostering Social Accountability: A guidance note, Transparency International 2011, World Bank 2007.

## الملاحق

ملحق (1) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية ودرجة التقدير لكل عبارة من عبارات أداة الدراسة بشقيها (الآليات المؤسسية، والمساءلة المجتمعية) ولكل بعد، ولكل مجال

الرقم	مجال الآليات المؤسسية: البعد/العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة تقدير الاستجابة
	الشفافية	3.6131	0.549037	72.26	مرتفعة
1.	يمكن حضور أعضاء اللجان المجتمعية لأية جلسة من جلسات الهيئة المحلية دون تحفظ من الأعضاء.	3.5	0.864045	70	مرتفعة
2.	يتم نشر قرارات المجلس المحلي الصادرة عن جلسات الهيئة المحلية بما يمكن المهتمين من متابعتها.	3.7702	0.929682	75.40	مرتفعة
3.	تنشر الهيئة المحلية التقارير المالية مهما كان مضمونها.	3.6486	0.927988	72.97	مرتفعة
4.	يتم نشر تقارير خاصة بالمشاريع المنجزة من قبل الهيئة المحلية خلال العام بما يمكن المهتمين من متابعتها.	3.8108	0.822220	76.21	مرتفعة
5.	تدرب الهيئة المحلية موظفيها على مضمون حق المواطن في الاطلاع على المعلومات الخاصة بعمل الهيئة المحلية.	3.4189 19	0.875961	68.37	متوسطة
6.	تتم عملية التوظيف وفق أسس ومعايير يمكن لأي طرف التحقق منها.	3.2027	1.059590	64.05	متوسطة
7.	تتم آلية الشراء وفق أسس ومعايير يمكن لأي طرف التحقق منها.	3.9459	0.638746	78.91	مرتفعة

مرتفعة	72.16	0.990607	3.6081	تقوم الهيئة المحلية بعمل موازنة مبسطة خاصة بالمواطنين تظهر فيها الإيرادات والنفقات بشكل مفهوم.	8.
مرتفعة	72.00	0.649285	3.6003	المشاركة	
مرتفعة	78.10	0.705534	3.9054	تمكن الهيئة المحلية لجنة إعداد الخطة الإستراتيجية من المشاركة بوضع المقترحات والتوصيات فيما يخص الخطط الإستراتيجية.	9.
مرتفعة	73.24	0.798577	3.6621	تمكن الهيئة المحلية لجان المساءلة المجتمعية في مساءلة الهيئة المحلية عن أداؤها.	10.
مرتفعة	72.16	0.718017	3.6081	تمكن الهيئة المحلية لجنة إعداد الموازنة من المشاركة بوضع المقترحات والتوصيات فيما يخص الموازنة.	11.
مرتفعة	70	0.968687	3.5	تشرك الهيئة المحلية المجلس المحلي الشبابي في المشاريع التي تخص الشباب.	12.
مرتفعة	69.45	0.939585	3.4729	تأخذ الهيئة المحلية بتوصيات جلسات الاستماع الخاصة بقضايا معينة والتي تعقد مع المواطنين.	13.
مرتفعة	71.35	1.047908	3.5675	تسعى الهيئة المحلية لتمثيل جميع القطاعات في المجتمع المحلي في اللجان المجتمعية كل حسب مجاله.	14.
مرتفعة	69.72	0.954344	3.4864	تدرس الهيئة المحلية المقترحات المقدمة لها مع مؤسسات المجتمع المحلي ذات العلاقة.	15.
متوسطة	66.89	0.757676	3.3445	الاستجابة	
مرتفعة	68.64	0.907821	3.43	تتم الاستجابة لمشاكل المواطنين والمقدمة لوحدة الشكاوى في الهيئة المحلية.	16.

متوسطة	66.48	0.893018	3.32	تستجيب الهيئة المحلية لاحتياجات المواطنين في كافة المناطق.	17.
متوسطة	61.89	1.035915	3.09	تستجيب الهيئة المحلية لاحتياجات المواطنين بشكل عادل.	18.
مرتفعة	68.91	0.778862	3.45	تستجيب الهيئة المحلية لتوصيات مؤسسات المجتمع المدني في جلسات الحوار.	19.
متوسطة	66.21	0.978196	3.31	يتم الأخذ بآراء المواطنين حول تحسين جودة الخدمات المقدمة لهم.	20.
مرتفعة	69.18	0.939092	3.46	تطور الهيئة المحلية خدماتها بما يتماشى مع التطور المستمر في احتياجات المواطنين.	21.
متوسطة	64.81	0.772102	3.2405	<b>المتابعة</b>	
متوسطة	62.16	0.929981	3.1081	تمكن الهيئة المحلية للجان المجتمعية من الرقابة على عملية تقديم الخدمات.	
متوسطة	65.40	1.089140	3.270	تتم متابعة تنفيذ الخطط بالتشارك مع اللجان المجتمعية ذات العلاقة.	
متوسطة	67.02	0.866933	3.3513	تمكن الهيئة المحلية للجان المجتمعية ذات العلاقة من متابعة التقارير المالية الصادرة عن الهيئة المحلية.	
متوسطة	65.67	0.819626	3.2837	إجراءات العمل داخل الهيئة المحلية تتسجم وعمل اللجان المجتمعية الخاصة بأداء عملية المتابعة.	
متوسطة	63.78	0.960531	3.1891	تمكن الهيئة المحلية للجان المجتمعية ذات العلاقة بتقييم المشاريع المنفذة من قبل الهيئة المحلية.	
مرتفعة	68.99	0.591731	3.4496	<b>الدرجة الكلية للفعالية</b>	

مجال المساءلة المجتمعية					
متوسطة	53.78	1.045874	2.6891	يوجد لدى أفراد المجتمع إدراك كافٍ بمفهوم المساءلة المجتمعية.	.22
متوسطة	63.51	0.984233	3.1756	تقوم مؤسسات المجتمع المدني بدور فعال في توصيل صوت المواطن للهيئة المحلية.	.23
متوسطة	57.56	0.964474	2.8783	تمارس مؤسسات المجتمع المدني حقها في المساءلة المجتمعية بالشكل المطلوب.	.24
متوسطة	55.13	0.948117	2.7567	يمارس المواطنون حقهم في المساءلة المجتمعية بالشكل المطلوب.	.25
متوسطة	64.32	0.864367	3.2162	يحرص المواطنون على متابعة القرارات الصادرة عن الهيئة المحلية.	.26
متوسطة	57.29	0.941062	2.8648	يبادر المواطنون في تشكيل لجان متابعة للرقابة على الهيئات المحلية.	.27
متوسطة	59.18	0.898083	2.9594	يحرص المواطنون على متابعة التقارير المالية الصادرة عن الهيئة المحلية.	.28
متوسطة	58.64	0.896432	2.9324	يهتم المواطنون بالمشاركة بشكل فعال في جلسات الاستماع التي تقوم بها الهيئة المحلية.	.29
متوسطة	70	0.939979	3.5	يهتم المواطنون على متابعة آلية التوظيف في الهيئة المحلية.	.30
متوسطة	62.97	0.870874	3.1486 4	يهتم المواطنون على متابعة آلية الشراء في الهيئة المحلية.	.31
متوسطة	63.78	0.886360	3.1891	يبادر المواطنون بتقديم مقترحات مشاريع للهيئة المحلية.	.32
متوسطة	67.83	0.824580	3.3918	تسعى فئات الشباب إلى المشاركة في إعداد المشاريع الخاصة بهم في الهيئة المحلية.	.33

متوسطة	66.21	0.890215	3.3108	يهتم المواطنون بمتابعة المشاريع المنفذة من قبل الهيئة المحلية.	.34
مرتفعة	70	0.707106	3.5	يهتم المواطنون بمتابعة تطوير الخدمات المقدمة لهم من قبل الهيئة المحلية.	.35
مرتفعة	70.81	0.797069	3.5405	يتوجه المواطنون على تقديم الشكاوى من خلال وحدة الشكاوى داخل الهيئة المحلية.	.36
مرتفعة	75.67	0.763378	3.7837	يثير المواطنون الجدل حول جوانب القصور في أداء الهيئة المحلية.	.37
متوسطة	63.54	0.591731	3.1773	الدرجة الكلية للمساءلة	

ملحق (2) قائمة بأسماء محكمي الاستبانة

د. عطية مصلح	كلية العلوم الإدارية والإقتصادية/ جامعة القدس المفتوحة
د. شاهر عبيد	كلية العلوم الإدارية والإقتصادية/ جامعة القدس المفتوحة
د. محمود ملحم	كلية العلوم الإدارية والإقتصادية/ جامعة القدس المفتوحة
د. صلاح صبري	كلية العلوم الإدارية والإقتصادية/ جامعة القدس المفتوحة
د. جهاد العيسة	كلية الحقوق والإدارة العامة/ جامعة بيرزيت
أ. رائد الراعي	أستاذ لغة عربية/ مديرية التربية والتعليم - قلقيلية

### ملحق (3) أداة الدراسة بصورتها النهائية (الاستبانة)

جامعة النجاح الوطنية



كلية الدراسات العليا

برنامج التخطيط والتنمية السياسية

السيدة/عضوة اللجنة المجتمعية المحترمة/

تحية طيبة وبعد؛

يقوم الباحث بإعداد دراسة لنيل درجة الماجستير في برنامج التخطيط والتنمية السياسية في جامعة النجاح الوطنية، وهي بعنوان:

"فعالية الآليات المؤسسية في تعزيز المساءلة المجتمعية لهيئات الحكم المحلي من وجهة نظر مجتمعيه"

وهو إذ يضع بين أيديكم الكريمة هذه الاستبانة، راجياً تقديم المساعدة من حضرتكم، والتكرم بالإجابة عن الأسئلة والعبارات الواردة بدقة وموضوعية، مؤكداً على أن الغرض الأساسي هو لأغراض البحث العلمي فقط، وذلك لإتمام متطلبات إعداد الدراسة، وستحظى الإجابات بالسرية التامة.

مع فائق التقدير والاحترام

الباحث

محمد باسم سليمان شريم

القسم الأول: البيانات العامة، يرجى وضع إشارة (X) في المكان المناسب فيما يلي:

1. مدة العضوية في اللجنة

- ( ) أقل من سنة. ( ) من 1-3 سنة.  
( ) أكثر من 3-6 سنة. ( ) أكثر من 6 سنوات.

2. مكان الهيئة المحلية

- ( ) نابلس. ( ) طولكرم. ( ) قلقيلية.

3. اللجنة المجتمعية

- ( ) لجنة المساواة. ( ) لجنة الخطة الإستراتيجية.  
( ) منتدى التنمية الاقتصادي.

القسم الثاني: المتغيرات الرئيسية للدراسة:

أرجو قراءة العبارات الآتية بدقة، والإجابة عنها بوضع إشارة (x) في المربع الذي يتفق مع وجهة نظرك، وذلك أمام كل عبارة من العبارات الآتية:

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	معارض بشدة	معارض
	أولاً: الشفافية					
1	يمكن حضور أي جلسة من جلسات الهيئة المحلية دون تحفظ من الأعضاء.					
2	يتم نشر قرارات المجلس المحلي الصادرة عن جلسات الهيئة المحلية بما يمكن المهتمين من متابعتها.					

معارض بشدة	معارض	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة	الرقم
					تنشر الهيئة المحلية التقارير المالية مهما كان مضمونها.	3
					يتم نشر تقارير خاصة بالمشاريع المنجزة من قبل الهيئة المحلية خلال العام بما يمكن المهتمين من متابعتها.	4
					تدرب الهيئة المحلية موظفيها على مضمون حق المواطن في الاطلاع على المعلومات الخاصة بعمل البلدية.	5
					تتم عملية التوظيف وفق أسس ومعايير يمكن لأي طرف التحقق منها.	6
					تتم آلية الشراء وفق أسس ومعايير يمكن لأي طرف التحقق منها.	7
					تقوم الهيئة المحلية بعمل موازنة مبسطة خاصة بالمواطنين تظهر فيها الإيرادات والنفقات بشكل مفهوم.	8
					<b>ثانياً: المشاركة</b>	
					تمكن الهيئة المحلية لجنة إعداد الخطة الإستراتيجية من المشاركة بوضع المقترحات والتوصيات فيما يخص الخطط الإستراتيجية.	1
					تمكن الهيئة المحلية لجان المساءلة المجتمعية في مساءلة الهيئة المحلية على أدائها.	2
					تمكن الهيئة المحلية لجنة إعداد الموازنة من المشاركة بوضع المقترحات والتوصيات فيما يخص الموازنة.	3

معارض بشدة	معارض	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة	الرقم
					تشرك الهيئة المحلية المجلس المحلي الشبابي في المشاريع التي تخص الشباب.	4
					تأخذ الهيئة المحلية بتوصيات جلسات الاستماع الخاصة بقضايا معينة والتي تعقد مع المواطنين.	5
					تسعى الهيئة المحلية لتمثيل جميع القطاعات في المجتمع المحلي في اللجان المجتمعية كل حسب مجاله.	6
					تدرس الهيئة المحلية المقترحات المقدمة لها مع مؤسسات المجتمع المحلي ذات العلاقة.	7
					<b>ثالثاً: الاستجابة</b>	
					يتم الاستجابة لمشاكل المواطنين والمقدمة لوحدة الشكاوى في الهيئة المحلية.	1
					تستجيب الهيئة المحلية لاحتياجات المواطنين في المناطق كافة.	2
					تستجيب الهيئة المحلية لاحتياجات المواطنين بشكل عادل.	3
					تستجيب الهيئة المحلية لتوصيات مؤسسات المجتمع المدني في جلسات الحوار.	4
					يتم الأخذ بآراء المواطنين حول تحسين جودة الخدمات المقدمة لهم.	5
					تطور الهيئة المحلية خدماتها بما يتماشى مع التطور المستمر في احتياجات المواطنين.	6

معارض بشدة	معارض	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة	الرقم
					رابعاً: المتابعة " الرقابة "	
					تمكن الهيئة المحلية للجان المجتمعية من الرقابة على عملية تقديم الخدمات.	1
					يتم متابعة تنفيذ الخطط بالتشارك مع اللجان المجتمعية ذات العلاقة.	2
					تمكن الهيئة المحلية للجان المجتمعية ذات العلاقة من متابعة التقارير المالية الصادرة عن الهيئة المحلية.	3
					إجراءات العمل داخل الهيئة المحلية تتسجم وعمل اللجان المجتمعية الخاصة بأداء عملية المتابعة.	4
					تمكن الهيئة المحلية للجان المجتمعية ذات العلاقة بتقييم المشاريع المنفذة من قبل الهيئة المحلية.	5
					<b>خامساً: المساءلة المجتمعية</b>	
					يوجد إدراك كاف لدى أفراد المجتمع لمفهوم المساءلة المجتمعية.	1
					تقوم مؤسسات المجتمع المدني بدور فاعل في توصيل صوت المواطن للهيئة المحلية.	2
					تمارس مؤسسات المجتمع المدني حقها في المساءلة المجتمعية بالشكل المطلوب.	3
					يمارس المواطنون حقهم في المساءلة المجتمعية بالشكل المطلوب.	4
					يحرص المواطنون على متابعة القرارات الصادرة عن الهيئة المحلية.	5

معارض بشدة	معارض	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة	الرقم
					يبادر المواطنون في تشكيل لجان متابعة للرقابة على الهيئات المحلية.	6
					يحرص المواطنون على متابعة التقارير المالية الصادرة عن الهيئة المحلية.	7
					يهتم المواطنون بالمشاركة بشكل فاعل في جلسات الاستماع التي تقوم بها الهيئة المحلية.	8
					يحرص المواطنون على متابعة آلية التوظيف في الهيئة المحلية.	9
					يحرص المواطنون على متابعة آلية الشراء في الهيئة المحلية.	10
					يبادر المواطنون على تقديم مقترحات مشاريع للهيئة المحلية.	11
					تسعى فئات الشباب على المشاركة في إعداد المشاريع الخاصة بهم في الهيئة المحلية.	12
					يهتم المواطنون بمتابعة المشاريع المنفذة من قبل الهيئة المحلية.	13
					يهتم المواطنون بمتابعة تطوير الخدمات المقدمة لهم من قبل الهيئة المحلية.	14
					يتوجه المواطنون على تقديم الشكاوى من خلال وحدة الشكاوى داخل الهيئة المحلية.	15
					يثير المواطنون الجدل حول جوانب القصور في أداء الهيئة المحلية.	16

ولكم جزيل الشكر والتقدير

**An-Najah National University  
Faculty of Graduates Studies**

**The Effectiveness of the Institutional  
Mechanisms in Promoting Societal  
Accountability of Local Governmental  
Bodies from a Community Point of View**

**By  
Mohammad Basem Suleiman Shraim**

**Supervised by  
Dr. Raid Nairat**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the  
Requirements for Degree of Master of Political Planning and  
Development in the Faculty of Graduate Studies, An-Najah  
National University, Nablus, Palestine.**

**2021**

**The Effectiveness of the Institutional Mechanisms in Promoting  
Societal Accountability of Local Governmental Bodies from a  
Community Point of View**

**By**

**Mohammad Basem Suleiman Shraim**

**Supervised by**

**Dr. Raid Nairat**

**Abstract**

This study aimed to identify the effectiveness of institutional mechanisms in enhancing the community accountability of local government bodies from a societal point of view in light of the direction of Ministry of Local Government to enhance societal accountability in the local Palestinian bodies. The study used the descriptive approach, and the study tool consisted of a questionnaire and interviews, and the study was conducted on The members of the community committees in the Palestinian local authorities in the municipalities of (Nablus, Tulkarm and Qalqilia), numbering (83) members, and (78) questionnaires valid for analysis were retrieved. The study reached a set of results, the most important of which are:

The degree of effectiveness of the institutional mechanisms in the Palestinian local authorities as a whole (transparency, Participation, response, follow-up) reached (68.99%), which is a high degree from The point of view of the members of the community committees in the Palestinian local authorities in the Municipality of each from Nablus, Tulkarm and Qalqilia.

The results indicated that the level of social accountability in the Palestinian local authorities was Average and with a percentage of (63.54%) from the point of view of the members of the community committees in the Palestinian local authorities surveyed,

There is a positive and statistically significant correlation between the degree of institutional mechanisms (transparency, participation, follow-up response), and social accountability, where the correlation coefficient was (0.487) and the moral value was less than (0.05), which means that the higher the degree of availability of institutional mechanisms to enhance social accountability, the greater the social accountability, and the results showed an effect of the degree of availability of institutional mechanisms in Social accountability (22.7%).

The study came out with a set of recommendations, the most important of which are:

1. The need to strengthen institutional mechanisms for social accountability in local bodies through:
2. Enhancing transparency, community participation, and the follow-up work of community committees in local bodies, and the response of the local body to the demands and needs of the local community.
3. The need to work to enhance social accountability for the performance of local bodies, through:

Conducting awareness seminars for community members on the concept of social accountability, by the local Authority and civil society organizations.

2 Civil society institutions playing a more effective role in conveying the citizen's voice to the local Authority.

Educate citizens about the importance of following up financial reports issued by the local Authority.